جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

مذكرة ماستر

ميدان: الحقوق والعلوم السياسية

فرع: الحقوق

تخصص: قانون إداري

رقم: .....

إعداد الطالب(ة):

(1) عمران بثينة ريان

(2) لبوز جيهان

يوم: 2024/06/08

المرفق العام الإلكتروني

لجنة المناقشة:

قرفي ادريس	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	رئيسا
دحموش فايزة	أستاذ محاضر – أ–	جامعة بسكرة	مشرفا ومقررا
شعوة لمياء	أستاذ مساعد	جامعة بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية: 2023-2024

بسم الله الرحمن الرحيم

قـــال الله تعـــالى:

"إِنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ

إِنَّ اللهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ"

(فاطر: الآية 28)

شكـــر وعرفـــان

أولا وقبل كل شيء أشكر الله عز وجل الذي أنعم علي بهذه النعمة ووفقنا في

كل خطوة تخطيناها في حياتنا الدراسية

وممد لي الطريق لأن أكون بينكم اليوم لأناقش رسالتي في الماستر

نتقدم بأسمى عبارات الشكر إلى الأستاذة المشرفة "دحموش فايزة" التي

تكرمت بقبولها للإشراف على هذا البحث وتقديم يد المساعدة والتوجيه طيلة

فترة المذكرة لها منا كل الاحترام والتقدير

إلى جميع أساتذتنا الأفاضل الذين ممدوا لنا طريق العلم والمعرفة

أشكر كل من ساندنا في انجاز هذا العمل من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة

الإهـــــداء

بعد الجهد والصبر وصلت لنا لنهايات حلمي وكلي فخر وفرح بإنجازي وأسأل الله

أن يجعله خير لي وينفعني به

أهدي ثمرة جهدي إلى من هو جزء من القلب إلى أجمل إنسان إلى قدوتي

وخير مثال إلى من أحمل اسمه بكل فخر وشرف إلى فقيدي الغالي

"أبي رحمة الله عليه"

أهدي فرحة تخرجي إلى تلك الإنسانة العظيمة التي طالما تمنت أن تقر عينها

برؤيتي في يوم كهذا إلى "أمي" قدوتي الأولى ونور عيني

إلى سندي في الحياة والشموع التي تنير لي الطريق

إلى إخوتي "إسلام وسيرين"

إلى كل الأهل والعائلة الكريمة كل باسمه ومقامه

حفظهم الله ورعاهم من كل سوء

إلى صديقاتي جيهان-نرجس-ريان-دنيا

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة تعبي وفرحتي

بثينة

الإهـــــداء

أهدي هذا العمل إلى كل من كان سبب في وجودي إلى "أمي وأبي"

و"أمي" التي سندتني في إكمال مشواري الدراسي

إلى سندي "زوجي" الذي شجعني على تفوقي في دراستي

والحصول على درجات مرضية

وإلى إخوتي وقرة عيني "بهاء الدين" و"آية الرحمن" و"أمينة"

وإلى صديقة طفولتي "ريان عمران" التي كانت عونا وسندا في هذه المذكرة

جيهان

مقدمـــــة

مقدمـــــــــة

أحدثت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ثورة في الطريقة التي تشارك بها المعلومات اليوم لذلك يعد تطور تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات من أبرز ما ظهر في القرن الأخير حيث استطاع الانسان اختصار المسافات والزمن وجعل العالم يشبه شاشة الكترونية صغيرة فقد سهلت تكنولوجيا الاتصالات حركة التبادلات وتحسين العلاقات بين المؤسسات فيما بينها باستخدام تقنيات ووسائل متقدمة عن طريق شبكة الانترنت.

إذ يعتبر المرفق العام من بين المفاهيم التي شغلت اهتمام المفكرين والباحثين وهذا نظرا لارتباطه بالقطاعات الاستراتيجية التابعة للدولة خاصة وأنه يمثل المظهر الإيجابي للإدارة باعتباره يسعى إلى تحقيق واشباع الحاجات والخدمات الأساسية الهامة للأفراد، فالمرفق العام يشكل المرآة العاكسة لنشاط الدولة بصفة عامة ودوره الأساسي والمهم هو توفير الخدمات وتحقيق الأمن والاستقرار وقد ارتبط المرفق العام في الجزائر بالعديد من التطورات منها تطور الدولة ووظائفها وأيضا أهم تطور لحق أو أدى إلى تطور المرفق العام هي تطور شبكات المعلومات والاتصال الذي وجدت كل الدول المتقدمة والنامية على اختلاف أنواعها أمامه وحتمية لابد منها لذلك ظهر ما يعرف بالإدارة الإلكترونية الذي يعتبر مصطلح يهدف إلى زيادة كفاءة عمل الإدارة من خلال تعاملها مع المواطنين وفي مختلف مؤسساتها باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال تهدف تحقيق الجودة الشاملة وتحقيق الخدمات العامة للمواطنين في أسرع وقت وبأقل تكلفة للك فإن التطورات والتغيرات المتسارعة نتيجة لثورة المعلومات والاتصالات التي دخلت حياة كل الشعوب والتي كانت لها آثار عميقة حيث أصبحت المعلومات الإلكترونية أسهل وأهم من المعلومات التي كانت مواردها كلاسيكية معروفة مما جعل المؤسسات العمومية تواجه الكثير من التحديات والصعوبات في كيفية مواكبتها وطريقة التكيف معها وتزداد شدة هذه التحديات والصعوبات خاصة في الدول النامية نظرا للتأخر المسجل في ميدان تكنولوجيا المعلوماتية والاتصال وأيضا الآليات الضرورية التي تستفيد من هذه التقنيات خاصة والجزائر من بين هذه الدول التي تسعى جاهدة بكل الطرق لوضع إدارة تعتمد على المعلومات وتكنولوجيا الاتصال من خلال عصرنة قطاعاتها في مختلف المجالات بالاعتماد على شبكة الأنترنت والتحول التدريجي من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية التي تعتبر أحد اهم التحديات التي

رفعتها الحكومة الجزائرية لإحداث تغير جذري في المجال الإداري وبالتالي ترقية وتطوير المرافق العامة وتقديم المعلومات العامة للمواطنين والخدمات عن بعد وذلك باستخدام المواقع الإلكترونية من أجل ضمان جودة الخدمات المقدمة وقلة التكاليف والسرعة في الإنجاز ولهذا شرعت الجزائر كغيرها من الدول الأخرى في تطبيق بعض الخدمات الإلكترونية التي مست بعض القطاعات التي سنذكر منها قطاع العدالة، البريد والمواصلات، البلدية، قطاع البنوك، التعليم العالي والبحث العلمي.

لذلك أرادت الجزائر من خلال اعتماد الإدارة الإلكترونية في بعض هذه الإدارات الوصول إلى الهدف الأساسي وهو إدارة بلا ورق بأقل تكلفة وجودة عالية وفي أسرع وقت.

أما أسباب اختيارنا لهذا الموضوع فإنها تتجلى في أسباب ذاتية وأخرى موضوعية:

الأسباب الذاتية:

- نظرا لندرة الدراسات السابقة.
- لاكتشاف الموضوع والتعمق فيه أكثر.
- الرغبة في دراسة الإدارة الإلكترونية نظرا لأهميتها وصلتها بالتخصص العلمي.

الأسباب الموضوعية:

- اعتبار الإدارة الالكترونية الأساس الذي بواسطته يعرف المستوى الحقيقي لمدى تطبيق التكنولوجيات الحديثة.
- بما أن الموضوع حديث محاولة لإثراء المكتبة ببحث علمي عصري مواكب للتطورات الحديثة.
- القيمة العلمية لموضوع الإدارة الإلكترونية.

أهمية الدراسة:

نظرا أن موضوع الإدارة الإلكترونية على مستوى المرافق العامة موضوع حديث تكمن أهميته في تعد الإدارة الالكترونية عصب حياة المجتمعات الحديثة التي كانت مسيرة حياتها اليومية تواجه أزمات خانقة في ظل الإدارة التقليدية إلى أن استطاعت أن تخطو خطوة لافتة

في سبيل تجاوز هذه الأزمات بفعل التقنيات الحديثة التي مكنتها من تطبيق الإدارة الإلكترونية.

ينظر إلى الإدارة الإلكترونية على أنها بديل عصري يواكب التطور الذي عرفته طبيعة حياة الانسان ويلبي مطالبه الإدارية ويرضي طموحه في الحصول على قدرات أعلى بجهد أقل لتسهيل شؤون حياته.

كما أن تعميم التطبيقات التقنية في الإدارة ليس شكلا عصريا للحياة فقط بقدر ما هو حاجة ماسة للمجتمعات ودافعا للإدارات لتجاوز واقعها والانطلاق بوتيرة سريعة للوصول إلى آفاق عالمية.

أهداف الدراسة:

- التعرف على ماهية المرفق العام الإلكتروني.
- إثراء المكتبة القانونية بهذا الموضوع خاصة أنه مستحدث.
- التعرف على أهمية وأهداف الإدارة الإلكترونية في الجزائر.
- منح جودة لأداء الخدمات القضائية وترقية قطاع العدالة من خلال التعرف على مشروع عصرنة هذا القطاع كمرفق عام في الجزائر.
- التطرق لمضمون قانون عصرنة قطاع العدالة.
- دراسة أهم مظاهر وانجازات قطاع العدالة.
- الهدف من عصرنة قطاع العدالة يكمن في تبسيط الإجراءات للمواطنين وتقريب الإدارة من المواطن.
- إبراز اهم المنصات الإلكترونية المعتمد في الجامعات الجزائرية.

إشكالية البحث:

وللتركيز على مختلف هذه المحطات السابق ذكرها المتعلقة بموضوع بحثنا، سنحاول الإجابة على الإشكالية المقترحة التالية:

- ما مدى فعالية الإدارة الإلكترونية في تحسين جودة الخدمة العمومية؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي الإدارة الإلكترونية؟
- ما هو واقع قطاع التعليم العالي قطاع العدالة في الجزائر في ظل الرقمنة؟

منهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية أعلاه يمكننا الاعتماد على المنهج الوصفي بحيث أن موضوع دراستنا من المواضيع الحديثة التي تستهدف الكشف عن الإدارة الإلكترونية ووصف طبيعتها من خلال تجميع المعلومات اللازمة لتحقيق أهداف هذا البحث والاجابة على تساؤلاته.

صعوبات البحث:

فيما يخص الصعوبات التي واجهتنا أثناء دراسة هذا الموضوع تكمن في أنه رغم أهمية موضوع الإدارة الإلكترونية إلا أنه لا يخلو أي بحث من الصعوبات أو العوائق التي تتمثل في قلة المراجع وعدم توفر الدراسات الميدانية التي تنصب في هذا الموضوع الأمر الذي يشكل صعوبة في الحصول على المعلومات.

تقسيم الدراسة:

من أجل معالجة هذا الموضوع قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين رئيسيين:

تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار المفاهيمي للإدارة الإلكترونية بحيث تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين يشمل المبحث الأول على ماهية الإدارة الإلكترونية ذلك بالتركيز على أهميتها وأهدافها مع ذكر المبادئ التي تقوم عليها من أجل تقديم خدمات عمومية، أما المبحث الثاني كان بعنوان الإدارة الإلكترونية وأعمال المرفق العام فلزاما على المرفق العام أن يكيف نشاطه مع المتغيرات الجديدة ويكيف أعماله القانونية مع هذه المستجدات.

أما الفصل الثاني فقد خصص لمجالات تطبيق الإدارة الإلكترونية في المرفق العام وتم تقسيمه أيضا إلى مبحثين يشمل المبحث الأول على قطاع التعليم العالي والبحث العلمي باستعراض بعض المنصات التي سهلت عملية التواصل بين الطالب والأستاذ وتقديم المساعدة والتوجيه على ديمومة التفاعل فيما بينهم، بينما في المبحث الثاني تناولنا فيه الإدارة الإلكترونية داخل قطاع العدالة من خلال التعرف على مظاهر عصرنة قطاع العدالة

واستراتيجية عصرنة هذا القطاع في الجزائر، لنلخص في الأخير إلى خاتمة بحثنا فيها أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمرفق العام الإلكتروني

لقد سمح التطور السريع في أنظمة المعلومات وشبكات الاتصال إلى تطور أنظمة التسيير الإداري والمالي للمؤسسات الحكومية، حيث تم التحول من النمط التقليدي للإدارة إلى الإدارة الإلكترونية حيث يتم استعمال وسائل الاتصال الحديثة، مما بساهم في تفعيل وتطوير أداة الإدارة حيث تم تجاوز الحيز المكاني والإمكانيات البشرية المحدودة لتقوم بإيصال خدماتها للمواطنين في أماكن توجدهم عوض انتقالهم إليها. [1]

كما أن الدولة تسعة بكل جهدها لخدمة وتلبية حاجات مجتمعها وإرضائهم، بحيث أن الدولة تبرز كفاءتها من خلال المرافق العمومية والإدارات والمؤسسات العامة لتحقيق النفع العام.

ومع التطور الحالي لجأت الدولة إلى تطبيق المجال التكنولوجي والإلكتروني داخل إدارتها وذلك من أجل تحسين أدائها ورفع مستواها وفي نفس الوقت لتحقيق المصلحة العامة.

وساهمت الإدارة الإلكترونية بتطوير وتحسين الأعمال الإدارية للمرافق العامة بحيث تم تحويل خدماتها التقليدية إلى أعمال وخدمات إلكترونية وهذا يؤدي إلى نقص التكاليف كما ساهمت في القضاء على الفساد الإداري.

والإدارية الإلكترونية أدت بدورها إلى تحقيق تطور مذهل على جميعه الأصعدة فأصبحت قناعة الجميع بضرورة رسكنة فلسفة الإدارة العامة، وتغييرها، للوصول لأفضل الحلول للمشاكل التي تواجهها، وإنجاز أعمالها بأسرع وقت، وبأقل تكلفة وبمهارة عالية، أصبح غير ممكن من دون تجسيد نظام الإدارة الإلكترونية. [2]

(1) والي عبد اللطيف، (المرفق العام الإلكتروني لخدمة عمومية فعالة)، مجلة الحقوق العلوم السياسية، المجلد رقم 12، العدد رقم 02، الجزائر، د س ن، ص ص 28، 29.

(2) صهيب ياسر محمد شاهين، أونيسي ليندة، (أثر الإدارة الإلكترونية على مبادئ سير المرفق العام)، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، المجلد رقم 8، العدد رقم 03، الجزائر، 2021، ص 103.

المبحث الأول: ماهية المرفق العام الإلكتروني

المرفق العام يعتبر من المعايير المهمة وأساسية في التنظيم الإداري وذلك بصلته بالمعطيات السياسية والاقتصادية السائدة للدولة.

وفي هذا المبحث سنناقش مفهوم المرفق العام التقليدي بمعياره العضوي والموضوعي كإشارة إليه ومن ثم نتطرق إلى المرفق العام الإلكتروني وتبيين أهميته وأهدافه لتحقيق النفع العام والمصلحة العامة ومن ثمة نحاول تبيين تأثير الإدارة الإلكترونية على المبادئ الحديثة للمرفق العام.

المطلب الأول: مفهوم المرفق العام الإلكتروني

في هذا المطلب سنقدم تعريفا شاملا للمرفق العام التقليدي من خلال الفرع الأول والثاني سنعطي تعريفا للمرفق العام الإلكتروني.

الفرع الأول: تعريف المرفق العام التقليدي

اتفق الفقهاء في ضبط تعريف للمرفق العام البعض من الفقه استند إلى المعيار العضوي والبعض الآخر استند إلى المعيار الموضوعي وهناك من كان وسيط، ومن خلال ذلك أدرجنا في هذا الفرع تعريف المرفق العام التقليدي اعتمادا على المعيار العضوي والموضوعي والمعيار المزدوج.

أولا: المعيار العضوي

يعرفه الأستاذ محمد عبد العالي السناري المرفق العام بأنه: "المنظمة أو الهيئة أو الجهة العامة التي تمارس بعمالها وأموالها تشكل ذا النفع العام" بينما يعرفه عبد الغني بسيوني بأنه: "الهيئة أو المصلحة العامة التي تضطلع بالنشاط الهادف إلى تحقيق النفع العام".

نلاحظ مما تقدم أن هذا الاتجاه اهتم بالهيكل الإداري للمرفق العام دون الجانب الموضعي إذا اشترط أن تقوم هيئة أو منظمة بإدارة مرفق عام لكي نعتبره مرفق عام في حين يمكن لأشخاص القانون الخاص من أفراد عاديين وشركات بإنشاء وإدارة مرفق عام. (1)

ومعنى العضوي يطلق على الهيئة العامة التي تمارس النشاط العام، ومن أمثلة ذلك الوزارات بمختلف فروعها وإدارتها، والجماعات، والمستشفيات وما في حكمها. (2)

ثانيا: المعيار الموضوعي

يعتمد هذا المعيار على طبيعة النشاط الذي تمارسه الإدارة حيث عرفه الدكتور عمار عوابدي المرفق العام: "كل مشروع تديره الدولة بنفسها أو تحت إشرافها لإشباعه الحاجات العامة بما يحقق المصلحة العامة".

في حين عرفه الأستاذ نواف كنعان بأنه: "كل نشاط إداري يستهدف إشباع حاجة عامة تحقق المصلحة العامة".

اعتمادا على ما سبق أن فقها، هذا الاتجاه اعتمدوا على الجانب الموضوعي دون الجانب العضوي للمرفق العام، فوقعوا في اللبس حيث أن العديد من المؤسسات تحقق النفع العام للمواطنين ولا ينطبق عليها مفهوم المرفق العام لكون غرضها الإنساني هو الربح. (3)

(1) أونيسي ليندة، (المبادئ الضابطة للمرفق العام الإلكتروني)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد رقم 14، العدد رقم 01، الجزائر، 2021، ص 205.

(2) محمد عبد الله الفلاح، أحكام القانون الإداري، الطبعة الأولى، دار النشر دار الفكر الجامعي، 2016، ص 316.

(3) أونيسي ليندة، مرجع سابق، ص 205.

ويقصد بالمرفق العام تبعا لهذا المعيار، كل مشروع تديره الدولة بنفسها أو تحت إشرافها لإشباع الحاجات العامة، بما يحقق المصلحة العام وبمفهوم المخالفة، إذا لم يكن هدف النشاط تحقيق المصلحة العامة أو إشباع الحاجة جماعية للجمهور فلا يمكن اعتباره مرفقا عاما.

وتحدث عنه أحمد محيو بقوله: "مفهوم المرفق العام ليس ولا يمكن أن يكون مفهوما قانونيا مجردا وحياديا وليس له من معنى إلا في ضوء محتواه، والغايات الاقتصادية والاجتماعية التي أسندت إليه والتي يجب تحديدها مسبقا قبل إعداد النظام القانوني للمرفق العام وتعيين الجهة المؤهلة لأحداث هذا المرفق أو ذاك. [1]

ثالثا: المعيار المزدوج

إزاء الانتقادات الموجهة لكل كعيار من المعايير السياقية، وعجزها في أن تكون أساس وحيد للقانون الإداري ومعيارا لتحديد اختصاص القضاء الإداري، ولم يعد الفقه والقضاء يتمسكان بفكرة واحدة واتجها نحو الجمع بين فكرتي السلطة العامة والمرفق العام. [2]

وعرفه عما عوابدي بكونه "كل مشروع يعمل باطراد وانتظام، وإشراف رجال الحكومة بقصد أداء خدمة عامة للجمهور، مع خضوعه لنظام قانوني معين، أما محمود حافز يعرف المرفق العام بأنه: "مشروع ذو نفع عام يهيمن عليه الحكم أي تتولى السلطة العامة إدارته مباشرة أو غير مباشرة".

وعرفه عبد الصمد عبد ربه: "بأنه كل نشاط تضطلع به الإدارة بنفسها أو بواسطة أفراد عاديين تحت إشرافها وتوجيهها بقصد إشباع حاجة عامة للجمهور وعلى وجه منتظم ومضطرد". [3]

(1) بن يكن عبد المجيد، (المرافق العامة ونظامها القانوني في التشريع الجزائري)، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد رقم 11، خنشلة، سبتمبر 2018، ص 590.

(2) مرجع نفسه، ص 591.

(3) أونيسي ليندة، مرجع سابق، ص ص 205، 206.

الفرع الثاني: تعريف المرفق العام الإلكتروني

الإدارة الإلكترونية عرفت على أنها "تبادل أعمال والمعاملات بين الأطراف من خلال استخدام الوسائل الإلكترونية بدلا من الاعتماد على استخدام الوسائل العادية الأخرى كوسائل الاتصال المباشر".

وهناك من عرفها بأنها "عبارة عن استخدام نتاج الثورة التكنولوجية في تحسين مستويات أداء المؤسسات ورفع كفاءتها وتعزيز فعاليتها في تحقيق الأهداف المرجوة. [1]

الإدارة الإلكترونية (Electronic Management) هي جزء وتعني تحويل جميع العمليات الإدارية ذات الطبيعة المرقية إلى عمليات ذات طبيعة إلكترونية باستخدام التطورات التقنية الحديثة (العمل الإلكتروني) أو الإدارة بلا ورق وتستعمل داخل المنظمة فقط.

الإدارة الإلكترونية عبارة عن تكامل البيانات والمعلومات بين مختلف الإدارات واستخدام تلك المعلومات والبينات في توجيه سياسة وإجراءات عمل المنظمة تحو تحقيق أهدافها، وعرفت من قبل المفوضية الأوربية على أنها أيضا "استخدام الأدوات والنظم التي تصبح أكثر إمكانية بفضل التكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتقديم خدمات عامة بأفضل نوعية للمواطنين والشركات". [2]

عرفت الأمم المتحدة الإدارة الإلكترونية على أنها "استخدام الأنترنت والشبكة العريضة لتقديم معلومات وخدمات موطنين.

(1) درهم على درهم القمش، (الإدارة الإلكترونية وأصرها في تحسين الإدارة التقليدية)، دراسة تطبيقية على جامعة صنعاء، مجلة جامعة الملكة أروى العملية المحكمة، العدد رقم 26، د س ن، ص 04.

(2) ضايم مصطفى، بوقناديل محمد (عصرنة تسيير المرفق العام عن طريق الإدارة الجزائرية)، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد رقم 06، العدد رقم 03، تلمسان (الجزائر)، سبتمبر 2018، ص ص 35، 36.

كما عرفتها منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي "استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخصوصا الأنترنت للوصول إلى إدارات أفضل. [1]

الفرع الثالث: خصائص المرفق العام الإلكتروني

خصائص المرفق العام الإلكتروني متنوعة وذلك لتلبية حاجات المواطنين على أكمل وجه ولتحقيق المصلحة العامة وفي نفس الوقت لتحسين أداء المؤسسات والإدارات العامة، ولتطبيق التكنولوجيا على الإدارة والمؤسسات العامة جعلها متميزة بكونها إدارة بلا ورق وإدارة بلا مكان وبلا زمان، والسرعة والوضوح وفي هذا الفرع سنستخلص هذه الخصائص كالآتي:

أولا: الإدارة الإلكترونية إدارة بلا ورق

إن الإدارة الإلكترونية هي صناعة الامتزاج بين ثلاث عناصر أساسية، تتمثل في عتاد الحاسوب والبرمجيات وشبكة الاتصال "فالعتاد يتمثل في المكونات المادية للحاسوب وملحقاته، أما البرامج فتعني الشق الذهبي من نظم وشبكات متمثلة في برامج النظام والتطبيقات، أما الشبكات فهي الوصلات الإلكترونية ونسيج شبكات الأنترنت" [2] فالإدارة الإلكترونية عندما تمارس بهذه العناصر فهي تتخلى عن استعمال الورق في تعاملاتها، ستغني عن استخدام الأدوات التقليدية وتعتمد على البريد الإلكتروني، الأرشيف الإلكتروني والمفكرات الإلكترونية والرسائل الصوتية ونظم تطبيقات المتابعة الآلية. [3]

كما أنها عرضت الرسائل الإلكترونية الورق فيما يخص طلب الوثائق والحصول على البيانات ومعالجتها. [4]

(1) قاشي علال، عشير جيلالي، (أهمية الإدارة الإلكترونية في تقديم الخدمة العمومية في سياق قواعد قانونية منظمة لذلك)، مجلة علمية دولية سياسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة، المجلد رقم 07، العدد رقم 02، الجزائر، 2021، ص 86.

(2) أونيسي ليندة، مرجع سابق، ص 27.

(3) المرجع نفسه، ص 207.

(4) عيطوي سميرة، عيساوي نادية، (الإدارة الإلكترونية كأداة لتحسين الخدمة العمومية مع الإشارة لتجربة بعض مؤسسات الخدمة العمومية بالولايات المتحدة الأمريكية)، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد رقم 14، قسنطينة 2، 2017، ص 275.

حيث أنها تستخدم أنظمة الأرشيف الإلكتروني، والبريد الإلكتروني (Email) والأدلة الإلكترونية والمفكرات الإلكترونية، والرسائل الصوتية، ونظم التطبيقات المتابعة الآلية، والتوقيع الإلكتروني، وهذا يعني بالمحصلة عدم الاعتماد أو استخدام الأوراق فيها. [1]

ثانيا: الإدارة الالكترونية إدارة بلا مكان

حيث يمكن الاستفادة من مختلف خدمات المؤسسات الإدارية المقدمة الكترونيا في أي مكان عند الحاجة. [2]

ويتجسد ذلك باستخدامها أدوات تكنولوجيا المعلومات والعمل بها عن بعد ومن أي مكان أو موضع، في إطار ما يسعى بالمؤسسات الافتراضية والشركات الإلكترونية التي تنظم وتعمل عبر الإنترنت.

ثالثا: الإدارة الإلكترونية إدارة بلا زمان:

لا تلتزم الإدارة الإلكترونية بأوقات العمل الرسمية فخدماتها متاحة في كل وقت على مدار الأربعة والعشرية ساعة (24) ساعة وطيلة أيام الأسبوع، غلا مجال للتحجج بالأعياد والعكل والليل لغلق باب الإدارة في وجه المواطن لأنها تعمل على مدار اليوم وطيلة أيام السنة من دون توقف. [3]

الموظف أو المسؤول يستطيع أن يحل أي مشكلة ويتخذ أي قرار لمواجهة أي مستجد طارئ خارج أوقات العمل. [4]

(1) صدام الخمايسية، الحكومة الإلكترونية الطريق نحو الإصلاح الإداري، الطبعة الأولى (2013)، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع إربد شارع الجامعة، (د. س. ن)، ص 79.

(2) عيطوي سميرة، أ. عيساوي نادية، المرجع السابق، ص 275.

(3) أونيسي ليندة، مرجع سابق، ص 207.

(4) ربيعة العايب، وهيبة بوعصيدة، الإدارة الإلكترونية وخدمة المرفق العام، مذكرة ماستر في الحقوق، تخصص قانون إداري، جامعة بوضياف، مسيلة، 2020/2019، ص 15.

رابعا: السرعة والوضوح

الإدارة الإلكترونية تتميز بالكفاءة والفعالية لتسيير العمل الافتراضي وتمتع بالقدرة على تحقيق أعلى درجات السرعة في الأداء والتي تتجسد بتوفير أي شيء وفي أي مكان وبأي طريقة، فإنجاز المعاملات الإلكترونية لا يستغرق إلا دقائق معدودة مما يوفر الوقت الضائع في الانتقال إلى مقر الإدارة والبحث عن الموظف المختص وانتظار الدور. [1]

من خلال ما سبق للإدارة الإلكترونية العديد من السمات والصفات التي تتميز بها من أجل تحقيق النفع العام والمصلحة العامة من أبرزها ما يلي:

- عدم علاقة مباشرة بين طرفي المعاملة.
- عدم وجود وثائق ورقية، ولكن يوجد ما يسمى بالوثائق الإلكترونية.
- التفاعل الجماعي أو المتوازي.
- إمكانية تنفيذ كافة المعاملات الكترونيا.
- الاستخدام المكلف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحويلها لتكون الوسط الأساسي للعمل.[2]

المطلب الثاني: أهمية المرفق العام الإلكتروني

تتعدد الزوايا التي تظهر من خلالها تلك الأهمية التي تكتسبها الإدارة الإلكترونية، ذل أن هذه الأخيرة أصبحت ضرورية، وتندرج ضمن المجالات الحيوية للدولة. [3] ومن خلال هذا المطلب سنعرض أهمية الإدارة الإلكترونية للمرفق العام في الدولة:

(1) ربيعة العايب، المرجع السابق، ص 13.

(2) عبده نعمان صالح محمد الشريف، (الحكومة الإلكترونية كاستراتيجية وطرق اثبات والحماية لمعاملاتها)، مجلة معهد العلوم الاقتصادي، المجلد رقم 12، العدد رقم 04، الجزائر، ديسمبر 2018، ص 105.

(3) تبون عبد الكريم، (الإدارة الإلكترونية: الأهمية والمتطلبات)، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد رقم 10، العدد رقم 02، الجزائر، 2021، ص 394.

أصبحت تكنولوجيا المعلومات مهمة وأساسية الاقتصاديات القائمة على المعرفة، فالدول والحكومات التي تأخرت في مسايرة هذه التطورات من حيث التطبيق تتكبد خسائر كبيرة على مستوى قطاعات الإنتاج من حيث الفعالية والكفاءة.

وتظهر أهمية الإدارة الإلكترونية فيما يلي:

1. المساعدة في توفير المعلومات بشكل مستمر وبسرعة من أجل اتخاذ القرار.

2. تخفيض تكاليف الخدمة مع ضمان جودتها ونوعيتها.

3. تحسين وتطوير مهارات العاملين المخزنة في الأجهزة الإلكترونية من وثائق ونصوص قانونية مختلفة.

4. السرعة في تحصيل المهارات المخزنة في الأجهزة الإلكترونية من وثائق ونصوص قانونية مختلفة.

5. تحسن فعالية الأداء للمنظمات من خلال إتاحة المعلومات والبيانات لمن أرادها. [1]

كما تتجلى أهمية الإدارة الإلكترونية في قدراتها على مواكبة التطور النوعي والكمي الهائل في مجال تطبيق التقنيات ونظم المعلومات وما يرافقها من انبثاق ما يتمكن تسميته بالثورة المعلوماتية المستمرة أو ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الدائمة، وفضلا عن ذلك تمثل الإدارة الإلكترونية نوعا من الاستجابة القوية لتحديات عالم القرن الواحد والعشرين (21) الذي يختصر العولمة والفضاء الرقمي. [2]

وتظهر أهمية الإدارة الإلكترونية أيضا من خلال تلك المرونة في عمل الموظف من حيث سهولة الدخول إلى الشبكة الداخلية من أي مكان.

(1) قانو حسين، شني تالية، (الإدارة الإلكترونية مفهوم جديد ومنهج معاصر في مجال الإدارة، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد رقم 05، العدد رقم 02، 2021، ص 62.

(2) تبون عبد الكريم، المرجع السابق، ص 394.

واتجه بعض الفقهاء أن أهمية الإدارة الإلكترونية تكمن في تحسين فاعلية الأداء، واتخاذ القرار من خلال إتاحة المعلومات والبيانات لمن أرادها وكذا تسهيل الحصو عليها بأقل مجهود من خلال وسائل البحث العلمي. (1)

كما تتضح أهمية الإدارة الإلكترونية على المستوى القومي بما توفره من فرص كثيرة على هذا المستوى وتتمثل أهم هذه الفرص في الآتي:

1. تحسين مستوى الخدمات الحكومية:

وذلك من خلال تبسيط إجراءاتها، لتقديمها للأفراد بما هو ملائم، كما تقوم بفتح قنوات جديدة للاتصال بين القائمين على إدارتها وبين الأفراد، مما يحقق الثقة ويزيل الكثير من العوائق والصعوبات القائمة في طريق هؤلاء الأفراد وبالتالي يشعر الفرد بالراحة لما أنجز له.

2. تحقيق الشفافية:

من شأن الإدارة الإلكترونية أن تساعد الموظف من الحصول على المعلومات الجديدة عن طريق الاتصال بالمنظمة التي يعمل بها والمنظمات الأخرى، كما تساهم في تحقيق الشفافية بين الموظفين عن طريق الأعمال المبذولة لكل موظف في المنظمة الواحدة. (2)

3. الاستفادة من التكنولوجيا:

حيث تتيح الإدارة الإلكترونية الفرص أمام الكثير من المنظمات للدخول والعمل في مجال التكنولوجيا المتقدمة، بعد أن وفرت لها البنية الأساسية لنظام الشبكات وتصميم القواعد المعلومات والبيانات وكل ذلك يساعد في تأهيل وتكوين الكوادر البشرية المتخصصة القادرة على مواجهة التحديات العالمية.

(1) تبون عبد الكريم، مرجع سابق، ص 395.

(2) سمير عماري، دور الإدارة الإلكترونية في تطوير أداء مؤسسات التعليم العالي دراسة حالة مجموعة من الجامعات الجزائرية، أطروحة دكتوراه، في العلوم تخصص علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018/2017، ص 20.

كما أن الإدارة الإلكترونية أهمية على المستوى القومي فلها أهمية على المستوى المنظمات، فهي تقوم بتقديم وتبسيط الكثير من الأشياء والتي يمكن تحديدها فيما يلي:

1. تحسين أداء المنظمة:

فالإدارة الإلكترونية تساعد على تحسين إجراءات تقديم الخدمات مما يسهل الاعمال والمعاملات التي تقدمها المنظمة لعملائها ويقق التواصل بين المنظمة وهؤلاء المتعاملين معها، حيث يمكن توفير وإتاحة البيانات والمعلومات أما مهم بالشفافية التامة، كما تمكن الإدارة الإلكترونية المنظمة من عرض النماذج والإجراءات تقديم خدماتها لجمهورها بصورة أفضل تيسر حركة التعامل مع العاملين بالمنظمة. كما لها أيضا فرصة فتح قنوات اتصالات جديدة بين القائمين على إدارتها وبين المتعاملين مما ييسر أداء الأعمال والمعاملات ويزيل الكثير من المعوقات المتعلقة بها. (1)

2. تحسين عملية صنع القرار:

ذلك أن الإدارة الإلكترونية تعتمد على وجود قاعدة بيانات ومعلومات تساعد متخذي القرار على التخطيط واتخاذ القرارات الصحيحة، وبالتالي فإن أهمية الإدارة الإلكترونية تقاس بأهمية المعلومات، والتي تؤدي دورا فاعلا ومؤثرا في عملية صنع القرار على مستوى المنظمات.

3. تغيير صورة المنظمات:

وذلك من الصورة التقليدية التي تستخدم عدد كبير من العاملين وإنشاء المباني الضخمة واستخدام هياكل تنظيمية معقدة إلى الصورة الإلكترونية التي تحتاج إلى أعمال قليلة دون التقيد بوجود مواقع جغرافية أو مباني كبيرة الحجم، وذلك لأن تقديم الخدمات يتم من خلال عدد محدود من العاملين ذو الكفاءة والمهارة في استخدام تكنولوجيا المعلومات. (2)

(1) سمير عماري، المرجع السابق، ص 20، 21.

(2) المرجع نفسه.

المطلب الثالث: أهداف الإدارة الإلكترونية

إن الإدارة في يومنا هذا لم تكن تسعى إلى تحقيق الكفاية فحسب كما كان متبعا في أوائل القرن وإنما ترمي إلى أبعد من ذلك بمعنى أن تحقيق الفاعلية وذلك عن طريق المساهمة في التخطيط وفي رسم السياسات الرئيسية لذلك تسعى لتجسيد جملة من الأهداف أهمها: [1]

1.استخدام التقنيات الرقمية الحديثة في الحلول والأنظمة والتي من شأنها تطوير العمل الإداري.

2.توسيع قاعدة البيانات الداعمة للإدارة العليا.

3.تجميع البيانات من مصادرها الأصلية بصورة موحدة.

4.إلغاء عامل العلاقة المباشرة بين طرفي المعاملة أو التخفيف منه إلى أقصى حد ممكن، مما يؤدي إلى الحد من تأثير العلاقات الشخصية والنفوذ، في إنهاء المعاملات المتعلقة بأحد العملاء.

5.سهولة إدارة ومتابعة الإدارات المختلفة للمنظمة وكأنها وحدة مركزية واحدة.

6.إلغاء نظام الأرشيف الورقي واستبداله بنظام أرشفة إلكتروني، مع ما يحمله من ليونة في التعامل مع الوثائق والمقدرة على تصحيح الأخطاء الحاصلة بسرعة، ونشر الوثائق لأكثر من جهة في أقل وقت ممكن.

7.السهولة في متابعة وإدارة كافة الموارد.

8.العمل على تبسيط الإجراءات، وسرعة الإنجاز، ورفع مستوى أداء الخدمات.

9.السرعة في اتخاذ القرارات المناسبة المبنية على معلومات دقيقة ومباشرة.

10. تركيز نقطة اتخاذ القرار في نقاط العمل الخاصة بها مع إعطاء دعم أكبر في مراقبتها.

11. تقليص معوقات اتخاذ القرار عن طريق توفير البيانات وربطها.

12. الترابط بين العاملين والإدارة العليا، ومتابعة وإدارة كافة الموارد. [2]

---

(1) والي عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 32.

(2) صدام الخمايسية، مرجع سابق، ص 80.

13. تكريس ترشيد نفقات الخدمات العامة وسرعة في تقديم الخدمة والشفافية والنزاهة التي تضمنها تكنولوجيا المعلومات كآلية لتقديم الخدمة والتي تمثل في مجملها شروط تبنى على أساسها الخدمة العامة الرشيدة وتقضي على ظاهرة الفساد التي تطال منظمات الخدمة العمومية. (1)

14. استيعاب عدد أكبر من العملاء في وقت واحد، إذ أن قدرة الإدارة التقليدية بالنسبة إلى تلخيص معاملات العملاء تبقى محدودة، وتضطرهم في كير من الأحيان إلى الانتظار في صفوف طويلة.

15. توظيف تكنولوجيا المعلومات لدعم وبناء ثقافة إيجابية لدى كافة العاملين. (2)

16.البريد الإلكتروني بدلا من الصادر والوارد، إيجاد البيئة والمناخ التنظيم الملائم للبحث والتطوير الإداري الشامل والمتواصل، التعلم المستمر وبناء المعرفة صناع المعرفة Workers Knowledge وهم: الخبراء والاختصاصيون العاملون في حقل المعرفة وهم يمثلون البنية الإنسانية والوظيفية لمنظومة الإدارة الإلكترونية، ويمثلون القيادات الرقمية والمديرين والمحللين للموارد المعرفية، ورأس المال الفكري. (3)

17. الانعكاس الإدارة الإلكترونية، على أعمال المؤسسات الإدارية الداخلية غير الظاهرة للمتعاملين، تسهم كثيرا في خفض مستويات الفساد الإداري، خاصة ظاهرة الرشوة المرتبطة المقدمة للمستفيدين.

ونستخلص أن أهداف الإدارة الإلكترونية يغلب عليها الطابع الاستراتيجي، فالغاية هي استخدام الإمكانيات الهائلة لتكنولوجيا المعلومات، وزيادة قدرة الحكومة على توفير المعلومات والخدمات للمواطنين ورجال الأعمال بسهولة ويسر، ومن هذا المنطق يستفيد المواطن كعميل

(1) عشور عبد الكريم، (دور الحكم الإلكتروني في مكافحة الفساد الإداري الولايات المتحدة أنموذجا)، مجلة المفكر، العدد 11، بسكرة، د س ن، ص 471.

(2) صدام الخمايسية، مرجع سابق، ص 80.

(3) درهم علي درهم القمش، مرجع سابق، ص 06.

وليس كطالب فضل أو معروف، إذ تزيد احتمال تلبية احتياجاته كما أنها تخدم أيضا الأعمال التجارية التي يتحول أصحابها لعملاء للخدمات الإلكترونية. [1]

المطلب الرابع: تأثير الإدارة الإلكترونية على المبادئ الحديثة للمرفق العام

نستخلص من مفهوم الإدارة الإلكترونية أن هذه الأخيرة تركز على مجموعة من المبادئ بحيث ركزت على أهمها مبدأ الجودة والنوعية في تقديم الخدمات العامة ومبدأ المشاركة ومبدأ الشفافية الإدارية ومن خلال هذا المطلب سنذكر هذه المبادئ في الفروع التالية:

الفرع الأول: مبدأ الجودة والنوعية في تقديم الخدمات العامة

يتمثل مفهوم النوعية بحق المنتفع في الحصول على خدمة فضل نوعية وجودة وبأحسن الأسعار، وهذا ما يجعله على صلة بمبدأي الشفافية وقابلية المرفق العام للتطور والتعديل، أما تطبيقه فيتم إما وفقا لنص قانوني أو تعاقدي.

إن تطبيق الإدارة الإلكترونية معناه الاتجاه نحو تقديم خدمات عامة جديدة وجيدة للمواطن عبر استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مما ولد حقوق جديدة كالحق في المعلومة والأمن السبكي، ومشاكل جديدة لحماية المعلومات الشخصية والحياة الخاصة.

والمنتفع الجديد تأثر بالتغييرات والتطورات التقنية التي تعرفها المجتمعات أصبح ينظر إلى المرفق العمومي اليوم من خلال الخدمات التي يقدمها ونوعية هذه الخدمات وجودتها، حتى أن المنتفع في الغالب لم يعد يهمه أن تكون هذه الخدمات مقدمة من طرف صاحب الامتياز، أو من طرف الإدارة نفسها بقدر ما تهمه جودة هذه الخدمات وثمنها. [2]

ولتكنولوجيا المعلومات الحديثة دورا رئيسيا في إحداث تطورات مختلفة في مجال تقديم الخدمات للمواطنين حيث ساهمت الإدارة الإلكترونية في العديد من الدول إلى تطوير مراحل وأساليب العمل الإداري وكذا توفير المعلومات في الوقت المناسب وبأقل تكلفة، بالإضافة إلى أن تطبيق الإدارة الإلكترونية ستضفي صبغة الجودة على الخدمات التي تقدمها المرافق

(1) قاشي علال، عشير جيلالي، مرجع سابق، ص ص 88، 89.

(2) سقني فاكية، (أثر الإدارة الإلكترونية على المبادئ التي تحكم سير المرفق العام)، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، العدد الثاني، سطيف، 2 مارس 2020، ص 284.

العمومية، وبالرغم من أن نموذج الخدمة العمومية الإلكترونية في الجزائر يعرف مراحله الأولية، إلا أن تطبيقها قد منح اسهامات وانجازات على واقع الخدمة المقدمة للمواطن بشكل نسبي. [1]

الفرع الثاني: مبدأ المشاركة

هذا المبدأ يشكل عنصر أساسي بعدما أصبحت المجتمعات تتوجه إلى ديمقراطية المشاركة وهذا يفرض أن تبقى المرافق العامة منغلقة على ذاتها ولا تعرف تفتحا اتجاه المنتفعين لأن سياسة الانعزال هذه تؤدي إلى سلوكات وممارسات البيروقراطية.

يجيب القضاء على الصور السلبية السائدة بها، حيث لا يجب أن تكون العلاقات الإدارية سلطوية، ولكن علاقات توافقية وديمقراطية مبنية على فلسفة أخلاقية للعمل والمشاركة بشكل يجعل من المرافق العمومية هدفا لمشاركة الأفراد باعتبارهم فاعلين في الحياة الاجتماعية، ومن ثم يجب أن تتطور كيفية تقديم الخدمات وسير المرافق وأدائها بشكل أكثر فعالية وشفافية عبر الانفتاح على محيطها وتوفير مصادر جديدة للمعلومـات. [2]

الفرع الثالث: مبدأ الحياد والشفافية

سنعالج في هذا الفره مبدأي الحياد والشفافية.

أولا: مبدأ الحياد

لا شك أن حياد الإدارة هو أحد دعائم الحوكمة الرشيدة، خاصة في مجال فعالية تقديم المرفق العمومي للخدمة العامة، دون تمييز بين المرتفقين بسبب اللون أو الجنس.

بحيث يعتبر تكريس مبدأ حياد الإدارة دستوريا كأحد أهم المبادئ الحديثة لسير المرفق العام، ضمانة دستورية للمرتفقين، ومن شأنه دعم النظام الديمقراطي بصفة أساسية، والمساهمة في عملية الإصلاح الإداري وتحسين الخدمة العمومية، إضافة إلى كونه مؤشرا هاما لمتطلبات تحقيق الحكم الراشد، والوقاية من الفساد في المؤسسات العمومية وحماية الصالح العام. [3]

(1) غنية نزلي، (دور الإلكترونية في ترقية الخدمات المرافق العمومية المحلية)، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد رقم 12، الوادي، جانفي 2016، ص 185.

(2) سقني فاكية، المرجع السابق، ص 284، 285.

(3) خادم حمزة، المبادئ الحديثة لحوكمة سير المرفق العام في الجزائر في ظل التعديل الدستوري لسنة 2020، مجلة الدراسات الحقوقية، المجلد رقم 09، العدد رقم 03، الجزائر، أفريل 2023، ص ص 186، 188.

وقد أكد المؤسس الدستوري في التعديل الأخير 2020 علة هذا المبدأ وحرص على إلزامية تطبيقه من طرف الإدارة وهذا من خلال المواد منها المادة 24 التي حثت على ضرورة تعامل الإدارة بحياد، ودون تماطل [1] حيث نصت على "يحظر استحداث أي منصب عمومي أو القيام بأي طلب عمومي لا يستهدف تحقيق المصلحة العامة، لا يمكن أن يكون مصدرا للثراء، ولا وسيلة لخدمة المصالح الخاصة، يجب على كل عون عموميي في إطار ممارسة مهامه، تفادي أي حالة من حالات تعارض المصالح". [2] أما المادة 26 فقد نصت "يضمن القانون عدم التحيز للإدارة... تتعامل الإدارة بكل حياد مع الجمهور في إطار احترام الشرعية وأداء الخدمة دون تماطل". [3]

إن الإشارة في الدستور إلى كون الدولة ديمقراطية والتأكيد على مبدأ حياد الإدارة في تسيير المرفق العام لا يكفي لوحده بل يجب تفعيل ذلك على أرض الواقع والحقيقة أنه تدخلت أغلب النظم الوظيفية لتفرض على الموظف العام واجب الحياد وعدم التحيز، إذ أنه بات من الضروري توفير الضمانات الدستورية والقانونية لهذا المبدأ حتى لو تخلت الدولة عن تسيير مرفق عام لشخص من أشخاص القانون الخاص وهذا ما جاء ضمن المادة 24 من التعديل الدستوري لسنة 2020 التي ألزمت كل شخص يعين في وظيفة عليا في الدولة أو ينتخب في البرلمان... أن يصرح بممتلكاته من بداية عمله إلى نهايته.

(1) بو الشعر وفاء، (المبادئ التي تحكم المرافق العمومية على ضوء التعديل الدستوري 2020)، مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد رقم 06، العدد رقم 02، الجزائر، 2020، ص ص 688، 702.

(2) دستور 2020 الصادر بتاريخ 30 ديسمبر 2020، الجريدة الرسمية عدد 82.

(3) بو الشعر وفاء، المرجع نفسه، ص ص 688، 702.

ثانيا: مبدأ الشفافية

الشفافية التزام الإدارة باتخاذ كافة الإجراءات والتدابير اللازمة. [1]

ويعود الاختلاف في تعريف مبدأ الشفافية إلى طبيعة الجهات التي صدر عنها فكلما كانت الجهة متخصصة في مجال معين جاء تعريفها ضيقا يتماشى والنطاق في حين أن التعريف يكون أكثر اتساع كلما سعينا إلى توسيع ذلك النطاق. [2]

وعرفتها الأمم المتحدة بقولها: "أن اتاحة الحصول على المعلومات مثل مباشر الشفافية"، مع أن مجرد فتح الطريق لأخذ المعلومات وتوضيحها ليس له أثر كبير في تفسير معنى الشفافية بل يبقى هناك نقص لأن تعريفها أوسع من أن يحصر أو يقيد بإتاحة الحصول على المعلومات، وإنما لابد من توفير المعنى الحقيقي لهذا المبدأ، وذلك بالتسهيل للحصول على كافة المعلومات ومراعاة القدرة المالية للجميع بدون استثناء. [3]

لمبدأ الشفافية عناصر الواجب توافرها في الإدارة حتى تتحقق الشفافية في التسيير الإداري، والتي هي أساس الإدارة الحديثة وهي:

- وضوح رسالة الإدارات والمؤسسات ومبررات وجودها، وذلك من خلال التحديد الدقيق لرؤيتها ودورها في المجتمع وأهدافها الاستراتيجية.
- أن تبتعد الإدارة عن جميع الممارسات المثيرة للريبة والشك. والسعي نحو الوضوح بالإعلان وعن النشاطات والممارسات بصورة مثيرة مستمرة، وأن تعتمد في أساليبها الإدارية على تعزيز مبادئ الديمقراطية والمساواة وتكافؤ الفرص. [4]

(1) خادم حمزة، مرجع سابق، ص ص 186، 188، 191.

(2) ربيع نصيرة، (دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل مبدأ الشفافية)، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد رقم 08، جوان 2017، ص 965.

(3) خادم حمزة، المرجع السابق، ص 191.

(4) ربيع نصيرة، المرجع نفسه، ص 967.

ويعرفه الأستاذ (Michel Bazex) بأن هذا المبدأ وسيلة لمراقبة الخدمات المقدمة بواسطة المرفق العام بغية التأكد من أن المصالح الاقتصادية للمنتفعين قد تم مراعاتها فعلا من قبل المكلف بتسيير المرفق، ويجد هذا المبدأ في مرحلة التنفيذ اتفاقية التفويض كما مرحلة إبرامها والمتعلقة أساسا بشفافية الإجراءات في اختيار المفوض له من بين عدد من المتعاهدين. (1)

تكريس مبدأ الشفافية دستوريا في الكثير من الدول. أدى بالضرورة إلى حتمية وضع إطار قانوني لمبدأ الشفافية مع محاولة تحقيق التوازن بين مفهومه التقليدي والحديث يتطلب التطبيق الفعال لمبدأ الشفافية. أن يتضمن تشريع حرية الوصول للمعلومات المتعلقة بإدارة الشؤون العامة، نصوصا تفصيلية ملزمة بتحقيق العناصر الرئيسية التالية:

- ❖ الترويج لحكومة الانفتاح والشفافية.
- ❖ حرية الصحافة والبث التلفزيوني والأنترنت وحرية منظمات المجتمع المدني.
- ❖ التحول نحو تطبيق مفاهيم ونظم الحكومة الإلكترونية.
- ❖ الوصول المجاني للمعلومات والوثائق والسجلات بشكل يتلاءم مع الفئات المستهدفة.
- ❖ إيجاد هيكل تنظيمي لإدارة المعلومات لكل الإدارات العامة وتخصيص غرف للاطلاع.
- ❖ الأخذ بمفاهيم إدارة الجودة الشاملة في قانون حرية المعلومات والشفافية في إدارة الشؤون العامة. (2)

(1) صايم مصطفى، بوقناديل محمد، المرجع السابق، ص 32.

(2) ربيع نصيرة، المرجع السابق، ص ص 968، 969.

المبحث الثاني: الإدارة الإلكترونية وأعمال المرفق العام

من أجل أداء الإدارة وظائفها ونشاطاتها بشكل جيد حيث يحقق الجودة والنوعية في تقديم خدمات جديدة تتوافق مع متطلبات المواطنين ذلك باستعمال أنواع عديدة من الأعمال الإدارية والتي تظهر بشكلين الأول أعمال قانونية تصدر عن الإدارة بإرادتها المتفردة وتسمى القرارات الإدارية والثاني أعمال إدارية قانونية تصدر باتفاق إرادة الإدارة مع إرادة أخرى وتسمى بالعقود الإدارية.

وعليه سيتم في هذا المبحث عرض ثلاثة مطالب توضح فيها ما يلي في (المطلب الأول) تأثير الإدارة الإلكترونية على نظرية القرارات الإدارية أما في (المطلب الثاني) سنعرض تأثير الإدارة الإلكترونية على نظرية العقود الإدارية بحيث سيكون لدينا (مطلب ثالث) الذي سيعرض فيه التوقيع والتوثيق الإلكتروني.

المطلب الأول: تأثير الإدارة الإلكتروني على نظرية القرارات الإدارية

أصبح علماء الإدارة يهتمون بموضوع القرارات الإدارية في معظم كتبهم خاصة كتب الإدارة العامة وكتب إدارة الأعمال نظرا للأهمية البالغة في التسيير الإداري.

فالقرار الإداري يمثل جوهر عمل القادة وأهم الأنشطة التي يمارسونها في المنظمات المختلفة فهو أساس النشاطات والتصرفات داخل المنظمة وخارجها فالتوقف عن إصدار القرارات يؤدي إلى تعطيل الأعمال والأنشطة فالنجاح الذي تحققه أي منظمة يتوقف على قدرة وكفاية قيادتها في إصدار القرار المناسب في الوقت المناسب. [1]

وفقا لما تقدم سنقوم من خلال هذا المطلب بدراسة القرارات الإدارية من خلال تحديد مفهومها وخصائصها وأركانها ووسائل تنفيذ القرار الإداري الإلكتروني.

([1]) حاجي نذير، (عملية ترشيد القرارات الإدارية في ظل الإدارة الإلكترونية ببلدية البليدة)، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد رقم 04، العدد رقم 04، الجزائر، 2020، ص 118.

الفرع الأول: تعريف القرار الإداري الإلكتروني

بالرجوع إلى التشريع الجزائري نجد هذا الأخير لم يقدم تعريفا واضحا للقرار الإداري بصفة عامة والقرار الإداري الإلكتروني بصفة خاصة وهو ما دفع الفقه إلى الاجتهاد في إعطاء تعريف شامل وواضح لهذا النوع من القرارات.

ذهب الفقيه "صالح عيد عايد صالح" إلى تعريف القرار الإداري الإلكتروني على أنه: "إفصاح السلطة الإدارية العامة عن إرادتها المنفردة عبر وسائل إلكترونية، بقصد ترتيب أثار قانونية متى كان ذلك ممكنا وجائزا قانونيا وبهذا الصدد لا يختلف القرار الإداري الإلكتروني عن القرار الإداري التقليدي إلا من ناحية وسيلة التعبير عن الإرادة وفقط".

أما الأستاذ "نبراس محمد جاسم الأحبابي" فعرفه على أنه: "تلقي الإدارة العامة الطلب الإلكتروني على موقعها الإلكتروني وافصاحها عن رغبتها الملزمة بإصدار القرار والتوقيع عليه إلكترونيا وإعلان صاحب الشأن على بريده الإلكتروني بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح، وذلك بقصد إحداث أثر قانوني معين جائزا وممكنا قانونا ابتغاء المصلحة العامة".

كما عرفه الفقيه "محي الدين علاء مصطفى" على أنه: "هو تلقي الإدارة العام الطلب العام الإلكتروني على موقعها الإلكتروني وافصاحها عن رغبتها الملومة بإصدار القرار الإداري والتوقيع عليه إلكترونيا وإعلام صاحب الشأن بذلك في موقعه الإلكتروني وذلك بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح، وذلك بقصد إحداث أثر قانوني يكون جائزا وممكنا قانونا ابتغاء المصلحة العامة".

من خلال ما سبق يمكن القول بأن القرار الإداري الإلكتروني يختلف عن القرار الإداري التقليدي مبدئيا في الوسيلة المستعملة في التعبير عن الإرادة باستعمال وسائل إلكترونية

وتدفقات الأنترنت والبريد الإلكتروني في التعبير عن الإرادة وكذلك في تبليغ القرار الإداري ونشره في المواقع الإلكترونية الخاصة بالإدارة. [1]

الفرع الثاني: خصائص القرار الإداري الإلكتروني

يشترك القرار الإداري التقليدي والقرار الإداري الإلكتروني في أنهما يحملان نفس الخصائص:

بوصفه عمال قانوني وليس عمل مادي ثم أن القرار الإداري صادر عن سلطة إدارية وهو ما منحه هذا الوصف انفرادي أي أن الإدارة تصدره بإرادتها المنفردة دون علم أو رضا مسبق من الأفراد حتى ولو قدم الطالب إلكترونيا من الأفراد للإدارة وصدرت قرارات إلكترونية يبقى القرار الإداري ولو أستشير من الأفراد سلطة وامتياز إداري.

كل من القرار التقليدي والإلكتروني يهدف إلى إحداث أثار قانونية بإنشاء مراكز قانونية جديدة تعديل أو إلغاء مراكز قانونية قائمة وبالنهاية طالما قصدت الإدارة ترتيب أثار قانونية معينة على قرارها الصادر بالوسائل الإلكترونية فإن صفة العمل القانوني تتحقق لهذا القرار.

غير أن ما يميز القرار الإداري الإلكتروني أنه يصدر ويصبح قابل للتنفيذ في مواجهة الأفراد بمجرد توافر أركانه واستكمال إجراءاته الإلكترونية.

وبلا شك فإن القرار الإداري يصدر بالإرادة المنفردة للإدارة التي تتجسد في انفرادها بإعداده إلكترونيا وتوقيعه وإصداره بذات الوسائل دون أن تشترك معها أي إرادة أخرى وبدون تكرار فإننا نشير إلى انطباق ذات الأحكام المتقدمة ببيانها على القرار الإداري الإلكتروني وهو ما يؤدي إلى تميز هذا القرار عن العقود الإدارية الإلكترونية التي تشترك فيها إرادتي الإدارة والمتعاقد معها. [2]

الفرع الثالث: أركان القرار الإداري الإلكتروني

(1) العربي وردية، (القرار الإداري الإلكتروني كأسلوب حديث لإدارة المرافق العمومية)، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد رقم 07، العدد رقم 01، الجزائر، 2022، ص 751.

(2) العربي وردية، المرجع السابق، ص 752.

هناك تشابه كبير بين القرار الإداري التقليدي والقرار الإداري الإلكتروني من حيث العناصر والأركان الأساسية التي إذا لم يستوفها يكون معيبا أو غير مشروع وكل ما في الأمر أن أركان القرار الإداري الإلكتروني تتصف بالسمة الإلكترونية وتتميز بذلك عن القرار الإداري التقليدي والتي تتلخص في:

أولا: الأركان الشكلية للقرار الإداري الإلكتروني

الأركان الشكلية للقرار الإداري الإلكتروني هي الأركان التي تتعلق بالشكل الخارجي للقرار الإداري الإلكتروني ولذلك فهي تتضمن ركني الاختصاص والشكل والإجراءات.

1.**ركن الاختصاص:** لأداء الإدارة نشاطاتها بالوجه المطلوب يستلزم توزيع الأعمال الإدارية على الهيئات أو الموظفين العموميين فالقرارات الإدارية لا يمكن أن تتخذ إلا من قبل الجهة أو الموظف المختص بذلك إذ يحدد القانون الاختصاص الممنوحة لهذه الجهات فوظيفة ركن الاختصاص بالنسبة للقرار الإداري هي تحديد جهة أو موظف معين له إمكانية وصلاحية إصدار قرار معين دون غيره. [1]

ويقصد بركن الاختصاص في القرار الإداري ولاية إصداره أو سلطة إصداره ويعرف على أنه القدرة أو المكنة أو الصلاحية المخولة لشخص أو جهة إدارية لاختصاص بأربع عناصر يعتبر غياب إحداها عيب من عيوب القرار الإداري وهذه العناصر هي:

أ. **العنصر الشخصي:** يقصد به أن تصدر القرارات وتتخذ من طرف الأشخاص أو الهيئات أو السلطات الإدارية المحددة والمعينة بنصوص التنظيم القانوني للتصرف والمرخص لها وحدها باتخاذ وإصدار هذه القرارات.

ب. العنصر الموضوعي: يقصد به الموضوعات التي يجوز للشخص أن يتخذ نشأتها قرارات إدارية ولا يتجاوزها تحت طائلة عيب عدم الاختصاص الموضوعي بموجب النص القانوني

(1) مسعودي هشام، (أركان القرار الإداري الإلكتروني)، مجلة القانون المجتمع والسلطة، العدد رقم 03، 2015، ص ص 147، 148.

الذي يوزع الاختصاص منعا لتنازع الاختصاص السلبي والايجابي، مثل تنظيم اختصاص كل من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة بموجب الدستور.

وتحديد اختصاصات كل من الوالي ورئيس البلدية بموجب قانوني الولاية والبلدية ولمجلس الدولة الجزائري عدة تطبيقات لنظرية الاختصاص الموضوعي.

جـ. العنصر الزمان: ونقصد به تحديد المدة الزمنية المحددة التي يمارس الاختصاص في القرارات الإدارية خلالها كالعهدة الانتخابية بالنسبة للمنتخب ومدة التعيين بالمنصب بالنسبة للموظف كما انه قد يكون الاختصاص مرتبطا بالقرار والذي يحدد له القانون مدة معينة لصدوره بحيث أنه إذا صدر خارج هذه المدة المحددة قد يترتب عن ذلك البطلان لعد الاختصاص، غير أن الغالب أن هذه المدة هي مجرد افصاح عن رغبة المشرع في سرعة تنفيذ القانون ولا تؤدي إلى زوال الاختصاص إلا إذا أعلن المشرع ذلك صراحة. [1]

د. العنصر المكاني: يقصد به أن المشرع يحدد الاختصاص بتحديد نطاق الإدارة الإلكترونية يمكن ضبط العنصر المكاني من خلال ربط نموذج إلكتروني معين بجهة إدارية معينة تقع ضمن مكان محدد، وبموجب شفرة أو رمز مخصص للاستخدام فقط من قبل الجهة الإدارية المختصة بتلك المنطقة الجغرافية وذلك عن طريق برمجة الاستمارة الإلكترونية لكل إدارة وفقا لنطاق اختصاصها المكاني فلا يحق لأي إدارة أخرى أن تتعدى النطاق الجغرافي المحدد لها خاصة أن الحاسب الآلي المعد مكانيا للنموذج سيرفض الاستجابة لطلب الجهة الإدارية المعتدية. [2]

2. ركن الشكل والإجراءات:

(1) محمد كنازة، مطبوعة تتضمن محاضرات في مقياس القانون الإداري، قدمت لطلبة السنة الأولى ليسانس حقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي، تبسة، 2022/2021، ص 98.

(2) ماجد ملفي زايد الدبحاني، (الضوابط القانونية للقرارات الإدارية الإلكترونية)، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد رقم 41، الأزهر، 2023، ص 1035.

يقصد به مجموعة الشكليات والإجراءات التي تكون القالب أو الإطار الخارجي الذي تبرز إرادة السلطة الإدارية في اتخاذ وإصدار قرار إداري معين في مظهر خارجي معلوم، وذلك أن القرار الإداري والذي يمثل تعبير عن الإرادة الملزمة للإدارة لابد أن يتجسد في مظهر خارجي ككل عمل قانوني والأصل العام أن الإدارة ليست ملزمة بإصدار قراراتها في شكل معين أو باتباع إجراءات معينة إلا إذا نص القانون صراحة على ذلك.

يعتبر ركن الشكل والإجراءات دعامة حقيقية للمصلحتين العامة والخاصة بما يوفره من وسائل لحماية الإدارة من مزالق التسرع وتدفع بها إلى التريث واتخاذ قرارات مدروسة وهي بذلك تشبه قواعد الإجراءات المتبعة أمام القضاء.

يلعب ركن الشكل والإجراءات دورا هاما لحماية المصلحة العامة بالوصول إلى قرارات محروسة بعيدة عن مزالق التسرع والارتجال والمحافظة على مبدأ المشروعية وتدعيمه.

أما بالنسبة للمصلحة الخاصة يحمي مصالح وحقوق وحريات الأفراد من انحرافات وتعسف السلطات الإدارية عن طريق الزامها بإجراءات معينة يدفعها إلى البعد عن التسرع وفي نفس الوقت اراج عملها في مظهر مادي تسهل رقابته خاصة الرقابة القضائية. [1]

ثانيا: الأركان الموضوعية للقرار الإداري الإلكتروني

للقرار الإداري أركانا موضوعية لا تقل أهميتها لجعل القرار صحيحا ومشروعا ومنتجا لأثاره عن أهمية الأركان الشكلية، ويقصد بالأركان الموضوعية هي الأركان التي تتعلق بمضمون القرار الإداري وهي المحل والسبب والغاية ذلك على النحو التالي:

1.**ركن المحل:** يقصد بالمحل هو الأثر القانوني المترتب على قرار إداري حالا ومباشرة ويشترط فيه أن يكون ممكنا وليس مستحيلا في أن يرتب أثاره وكذلك أن يكون مشروعا.

فيما يتعلق بمحل القرار الإداري الإلكتروني ينطبق عليه ما ينطبق على محل القرار الإداري التقليدي بيد أن محل الأول يكون دائما محددا أي أن الوسيط الإداري المؤقت ليس له سلطة تقديرية في مال اختياره محل القرار كونه مبرمج للقيام بعمل محدد ولم يصل التطور

(1) محمد كنازة، مرجع سابق، ص 23.

التقني لحد الآن إلى مرحلة تمكن الوسيط من التفكير في اختيار محل مناسب لقراره وإن كان من الممكن أن يحصل هذا مستقبلا.

ويتحقق ركن المحل في القرار الإداري الإلكتروني من خلال تخصيص حقل إلكتروني لكل شرط من شروط تحققه في النموذج الإلكتروني المعد للقرار، إذا تم ترقية موظف من درجة إلى أخرى فهذا يعني في مركز قانوني جديد، فيمكن تطبيق ذلك والتحقق من صحة الشرط الأول إلكترونيا بأن توجد وظيفة شاغرة في الدرجة المرقي عليها لكي يكون المحل ممكنا من الناحية العملية ويتم فتحه إلكترونيا وفق رقم تشغيل معين فإذا تبين أن الدرجة غير متوفرة أو أنها شغلت فعلا فإن البرنامج الإلكتروني يعلم مصدر القرار باستحالة تنفيذ محل القرار من الناحية العملية أما بالنسية للشرط الثاني يكون فيه شروط الترقية وإدراج كافة البيانات والمعلومات المتعلقة بها، فيم فتح الحقل الإلكتروني بموجب رقم أو شفرة خاصة بمصدر القرار. (1)

2. ركن السبب: عرف السبب في القرار الإداري على أنه مجموعة العناصر القانونية الواقعية التي تحدث أولا ومسبقا وتوحي لرجل الإدارة أن بإمكانه قانونا التدخل وإصدار قرار إداري ويعتبر السبب ركنا لازما لقيام القرار الإداري ويشترط فيه أن يكون صحيحا.

وقد عرفها "سليمان الطماوي" على أنه: "الحالة الواقعية أو القانونية البعيدة عن رجل الإدارة والمستقلة عن إرادته والتي تتم فتوحي له بأنه يستطيع التدخل وأن يتخذ قرار ما، كما عرف على أنه: "الحالة الواقعية أو القانونية التي تسوغ تدخل الإدارة لإصدار القرار لإحداث مركز قانوني معين يكون الباعث منه ابتغاء المصلحة العامة.

(1) إبراهيم جبار منصور، (آلية تنفيذ القرار الإداري الإلكتروني)، مجلة أبحاث ميسان، المجلد رقم 17، العدد 34، 2021، ص 617.

كما عرف الفقيه "بونار" السبب في القرار الإداري La motif بأنه: "الحالة الواقعية والقانونية السابقة على القرار والتي دفعت الإدارة إلى التدخل وعرفه الفقيه "هوريو" السبب القانوني في القرار الإداري بأنه: "الواقعة الدافعة التي تدرج القرار في طائفة قانونية معينة وأن فكرة السبب القانوني مرتبطة بفكرة الطائفة القانونية. (1)

3. ركن الغاية: وهي النتيجة النهائية التي تريد الإدارة بلوغها وتحقيقها من وراء إصدارها للقرار الإداري على المدى القريب أو البعيد، ويشترط في هذه الغاية أن تكون مشروعة، وتتجه لتحقيق مصلحة عامة وإلا كان معيبا بعيب الانحراف في استعمال السلطة واتجه إرادة مصدره لتحقيق أغراض شخصية تقوم على المحاباة والبيروقراطية والذي يؤدي بالقرار للبطلان والإلغاء ومعاقبة مصدره طبقا للمادة 24 من دستور 2020 "يعاقب القانون على التعسف في استعمال السلطة".(2)

المطلب الثاني: تأثير الإدارة الإلكترونية على نظرية العقود الإدارية

إن المساعي التي تنتهجها الحكومات من خلال تطوير منظوماتها الإدارية تشمل كل ما يمكنه اعتباره من أعمال الإدارة ومن أبرزها العقد الإداري، وهو العقد الذي يبرمه أحد الأشخاص المعنوية العامة لإدارة وتسيير المرفق العام بغية الوصول إلى تحقيق أهداف الإدارة في أسرع وقت ممكن وبأقل تكلفة وعلى أفضل نحو ممكن للوصول إلى تحقيق المصلحة العامة، مع التغيرات الحاصلة ظهر شكل جديد من أشكال العقد وهو "العقد الإداري الإلكتروني". (3)

الفرع الأول: تعريف العقد الإداري الإلكتروني

(1) بلباقي وهيبة، (علاقة التسيب بركن السبب في القرارات الإدارية)، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 18، الجزائر، 2018، ص 02.

(2) عمر بن عيشوش، (القرار الإداري الإلكتروني. قراءة في المفهوم والأهمية)، مجلة النوازل الفقهية والقانونية، المجلد 08، العدد 01، الجزائر، 2024، ص 67.

(3) بصير طارق، (العقد الإداري الإلكتروني ودوره في مواجهة الظروف الطارئة) (فيروس Covid-19 أنموذجا)، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد 08، العدد 02، غرداية، 2022، ص 245.

عرفه المشرع الجزائري في المادة 54 من القانون المدني بقوله "العقد اتفاق يلتزم بموجبه شخص أو عدة أشخاص نحو شخص أو عدة أشخاص آخرين يمنح أو فعل أو عدم فعل شيء ما".

يقصد هنا قيام شخص أو عدة أشخاص بإبرام عقد وتطابق ارادتين على إحداث أثر قانوني بواسطة العقد المتفق عليه وتكون على العموم يمنح شيء متفق عليه أو فعل شيء وفق العقد أو الامتناع عن فعل شيء بموجب مقتضيات العقد المبرم بين الطرفية. (1)

أما العقد الإلكتروني كما جاء في الفقه فإنه: "اتفاق يتلاقى في الايجاب بالقبول على شبكة دولية مفتوحة للاتصال عن بعد وهو لا يختلف في جوهره وأركانه عن المعنى العادي للعقد وبالتالي فهو لا يخرج عن نطاق النظرية العامة للعقد، غير أنا ما يعطيه خاصيته ويضفي عليه طابعه هو بلا شك "الوسيلة الإلكترونية" المستعملة عند عملية الإبرام أو على الأقل في إحدى مراحلها وهذه الوسيلة الإلكترونية عرفتها المادة الثانية من التوجيه الأوروبي الصادر في 20 ماي 1997 المتعلق بحماية المستهلك في العقود المبرمة عن بعد بأنها: "أية وسيلة تستخدم في التعاقد ما بين المورد والمستهلك بدون التواجد المادي المتزامن لها وذلك حتى إتمام التعاقد بين الطرفية"

ومن كل هذا نلخص أن العقد الإلكتروني هو "اتفاق يبرم أو ينفذ جزئيا أو كليا عبر شبكة اتصالات دولية باستخدام التبادل الإلكتروني للبيانات بقصد انشاء التزامات تعاقدية وذلك بإيجاب وقبول يمكن التعبير عنها من خلال ذلك الوسيط". (2)

الفرع الثاني: خصائص العقد الإداري الإلكتروني

يتميز العقد الإلكتروني بعدة سمات وخصائص تميزه عن غيره من العقود التقليدية وتتمثل في:

(1) علي فيلالي، النظرية العامة للعقد، (ب. ط)، موفم للنشر، الجزائر، 2013، ص 47.

(2) العيداني محمد، (العقد الإداري الإلكتروني وتطبيقاته في التشريع الجزائري)، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد 12، الجلفة، 2018، ص ص 203، 204.

- يتميز بالطابع الدولي كون وسيلة الإبرام هي شبكة الأنترنت التي تشترك فيها غالبية دول العالم وهذه التسمية تثير الكثير من المسائل القانونية كمعرفة القانون الواجب التطبيق فضلا عن المحكمة المختصة بنزاعات إبرام العقد.

- يتميز تنفيذ العقد الإداري الإلكتروني عن تنفيذ العقد الإداري العادي بأنه يتم عبر شبكة الانترنت إذ أصبح هناك إمكانية تسليم المنتجات عبر الشبكة كعقود النور بد مثلا.

- يتميز العقد الإداري الإلكتروني بأنه يتنافى فيه الحضور المادي للأطراف ويتم تنقي الإيجاب والقبول بوسائل سمعية بصرية، فمصلا عن تلاشي عنصر الزمن في العقد فتكون بصدد متعاقدين حاضرين من حيث الزمان وغائبين من حيث المكان.

- إثبات هذا النوع من العقود يتم عن طريق التوقيع الإلكتروني والمحررات الإلكترونية فضلا عن وسائل الدفع الإلكتروني للوفاء بالثمن من خلال البطاقات البنكية والأوراق التجارية. [1]

- يتميز العقد الإلكتروني بإبرامه عن طريق الوسائل الإلكترونية وهذه الخاصية تعد أهم ما يمز العقد الإلكتروني عن باقي العقود التقليدية فهما لا يختلفان من حيث الموضوع أو الأطراف بل من حيث طريقة الإبرام ووسائل الإثبات إذ يمكن أن يرد محل العقد على كافة الأشياء والخدمات التي يجوز التعامل بها أما عن أطرافه فهم أنفسهم في أي عقد آخر فهم مستهلكون أو مستأجرون أو مقدمو خدمات أو بائعون فضلا عن أنه يتم إبرام العقد بين الأفراد والأشخاص المعنوية العامة من مؤسسات وهيئات عامة.

نستنتج مما سبق أن العقد الإلكتروني يتسم بطابع خاص يميزه عن العقود العادية كونه يخضع للقواعد العامة في القانون المدني تارة فضلا عن خضوعه لأحكام العقود عن بعد ولا سيما تلك المنصوص عليها في التوجيه الأوروبي الخاص بحماية المستهلك عن بعد والقانون الفرنسي الخاص بالتعاقد عن بعد تارة آخرة الامر الذي يعني أن العقد الإلكتروني يخضع لنظام قانوني خاص نظرا لخصوصية التي يتمتع بها. [2]

(1) شايب صورية، (العقد الإداري الإلكتروني في الجزائر بين النص والتطبيق ودوره في الحد من الفساد الإداري)، مجلة صوت القانون، المجلد 09، العدد 01، سيدي بلعباس، 2022، ص 120.

(2) قيدار عبد القادر صالح، (إبرام العقد الإداري الإلكتروني وإثباته)، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد 10، العدد 37، 2008، ص ص 153، 154.

الفرع الثالث: معايير العقد الإداري الإلكتروني

لكي تكون أما عقد إداري يجب توفر معيارين أساسيين هما المعيار العضوي والمعيار الموضوعي.

أولا: المعيار العضوي للعقد الإداري الإلكتروني

لقد اتفق الفقه والقضاء في فرنسا ومصر على تعريف العقد الإداري بأنه ذلك الاتفاق الذي يكون أحد أطرافه شخصا معنويا عاما بقصد إدارة أحد المرافق العامة أو تسييرها وتظهر النية فيه في الآخذ بأسلوب القانون العام وذلك يتضمن العقد شروطا استثنائية غير مألوفة في التعامل بين الأفراد أو يمنح المتعاقد سلطات استثنائية في مواجهة الغير لا يتمتع بها لو تعاقد مع غيره من الأفراد.

فالأصل في العقد الإداري يتم إبرامه بواسطة أحد أشخاص القانون العام أو أشخاص القانون الخاص لصالح الإدارة بناء على وكالة صريحة أو ضمنية من الإدارة مع انصراف آثار هذا العمل إلى الشخص المعنوي العام وهذا ما أجازته كل من أحكام القضاء الإداري في كل من فرنسا ومصر.

فالشخص المعنوي يمكنه استغلال شبكة الأنترنت لإبرام العقد الإلكتروني بموجب وكالة صريحة أو ضمنية حيث يستطيع إثباته بالتوقيع والمحررات الإلكترونية عن طريق المعيار العضوي يمكننا تحديد العقد الإداري الإلكتروني في ظل هذا التطور التكنولوجي. [1]

ثانيا: المعيار الموضوعي للعقد الإداري الإلكتروني

يتم إبرام العقد الإلكتروني كليا أو جزئيا عن طريق الأنترنت فهو لا يختلف عن العقد التقليدي من حيث الأركان والإثارة وإنما في طريقة الإبرام وبالتالي فالوسائط الإلكترونية لا تؤثر في مضمون العقد وجوهره طالما يتم إبرام العقد الإلكتروني من خلال وسيط إلكتروني وبالتالي فإنه لا يوجد ما يمنع من إمكانية وجود عقود إدارية تحتوي على شروط استثنائية أو تخضع لنظام قانوني استثنائي خاص يميزها عن العقود التقليدية الأمر الذي يعني إمكانية التعاقد عن

(1) خلدون عيشة، (العقد الإداري الإلكتروني–دراسة مقارنة)، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 02، 2022، ص 1302.

طريق الإحالة إلى عقود نموذجية تضعها الجهة الإدارية على موقعها الإلكتروني للسماح للمتعاقد الآخر بمعرفة شروط العقد. [1]

المطلب الثالث: التوقيع والتوثيق الإلكتروني

تباينت التعريفات القانونية للتوقيع الإلكتروني وذلك لاختلاف الزاوية التي ينظر بها كل تعريف إلى التوقيع فهناك تعريفات ركزت على الوسيلة التي يتم بها هذا التوقيع، بينما هناك تعريفات أخرة ترتكز على الوظيفة التي يقوم بها هذا الأخير لذا سنقوم بإبراز بعض التعريفات للتوقيع الإلكتروني. [2]

الفرع الأول: تعريف التوقيع الإلكتروني

في ظل هذه الظروف نجد أنه لا مجال للإجراءات اليدوية لأن العالم لابد أن تغزوه طرق ووسائل حديثة تعتمد على الآلية ولا تتفق تماما مع فكرة التوقيع التقليدي أما انتشار تقنيات إلكترونية يستطيع بها الأطراف المتعاملون بنظام التبادل الإلكتروني للبيانات والرسائل الإلكترونية توثيق معاملاتهم.

أولا: تعريف التوقيع الإلكتروني

عرف قانون الأونسترال النموذجي للتوقيع الإلكتروني لسنة 2001 التوقيع الإلكتروني بأنه: "بيانات في شكل إلكتروني مدرجة في رسالة بيانات أو مضافة إليها أو مرتبطة بها منطقيا، ويجوز أن تستخدم لتعيين هوية الموقع بالنسبة إلى رسالة بيانات ولبيان موافقة الموقع على المعلومات الواردة فيها".

(1) نعيمة حرام، (تأثير الوسائل الإلكترونية على المبادئ العامة لإبرام العقود الإداري)، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 13، العدد 1، الجزائر، 2022، ص 426.

(2) حسينة شرون، صونيا مقري، (التوقيع الإلكتروني كآلية لتوثيق المعاملات الإلكترونية)، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد 3، العدد 02، بسكرة، 2021، ص 603.

ونجد أن غالبية التشريعات الحديثة المعنية بتنظيم معاملات التجارة الإلكترونية وضعت تعريفا للتوقيع الإلكتروني، ونكتفي في هذا المقام بعرض أهم هذه التعريفات. [1]

قانون تنظيم التوقيع الإلكتروني المصري رقم 15 لسنة 2004 الخاص بتنظيم التوقيع الإلكتروني وبإنشاء هيئة تنمية صناعية تكنولوجيا المعلومات فقد عرف التوقيع الإلكتروني في المادة 1/ج منه بالقول أنه ما يوضع على محرر إلكتروني ويتخذ شكل حروف أو أرقام أو رموز أو إشارات أو غيرها ويكون له طابع متفرد يسمح بتحديد شخص الموقع ويميزه عن غيره. [2]

أما بالنسبة للمشرع الجزائري فقد عرف التوقيع الإلكتروني ضمن المرسوم التنفيذي رقم 07-162 المؤرخ في 30 مارس 2007 والمتعلق بنظام الاستغلال المطبق على كل نوع من أنواع الشبكات بما فيها اللاسلكية، في المادة 1/3 منه بقوله: "هو معطي ينجم عن استخدام أسلوب عمل تستجيب للشروط المحددة في المادتين 323 مكرر و 323 مكرر 1 من الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 بالرجوع للمادتين 323 مكرر و323 مكرر 1 نجد أن الإثبات بالكتابة في الشكل الإلكتروني كالإثبات بالكتابة على الورق وذلك بشرط إمكانية التأكد من هوية الشخص الذي أصدرها وأن تكون معدة ومحفوظة في ظروف تضمن سلامتها.

نظرا لأهمية التوقيع الإلكتروني في المعاملات الإلكترونية ولأن المنظومة القانونية لا تستجيب لمتطلبات السوق فقد تدخل المشرع الجزائري وأصدر القانون رقم 15-04 المؤرخ في أول فبراير 2015 والمحدد للقواعد العامة للتوقيع والتصديق الإلكتروني، حيث عرف في المادة

(1) خالد ممدوح إبراهيم، أمن الحكومة الإلكترونية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص ص 116، 117.
(2) خلدون عيشة، المرجع السابق، ص 604.

1/2 بيانات إلكتروني في كل إلكتروني مرفقة أو مرتبطة منطقيا ببيانات إلكترونية تستعمل كوسيلة توثيق". (1)

ثانيا: تعريف التوثيق الإلكتروني

التوثيق لغة هو: مصدر لفعل "وثق" بمعنى أحكم الأمر كما قد يحوز على عدة معاني فيقال الأحكام أي "وثق الأمر" ونجد ثاقه أي قوي ومتين ونجد وثيق أي ثابت ومحكم كما يحمل التوثيق معنى الائتمان فيقال "وثقت". (2)

إن وثقنة العمل المصرفي كانت بداية ظهور المصرفي كانت بداية ظهور التوثيق الإلكتروني للعمليات المنجزة.

واختلفت الدول في تقديم تعريف خاص بالتوثيق الإلكتروني فمنهم من وجه مضمونه إلى إجراءات التوثيق ومنهم من عالج التوثيق من زاوية تحديد الجهات المخولة له فهذا المشرع الأمريكي الذي أشار إلى أن التوثيق الإلكتروني هو: "مصطلح يشير إلى التشفير أو الوسائل الإلكترونية الآمنة التي تسمح لمستعمل هذه الوسائل بأن:

- نتأكد من الهوية أو المعلومات المتعلقة بمن تم التعامل معه.
- التأكد من الوثائق المثبتة له بين الأطراف المتعاقدة معه لم تعدل ولم تغير أثناء إرسالها.
- التأكد من الوثائق المسلمة أرسلت من قبل الطرف المحدد.

(1) المرجع نفسه، ص 605.

(2) فرفاق مهر، (دور التوثيق الإلكتروني في تحقيق الأمن القانوني)، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، العدد 04 مستغانم، 2017. ص 98.

وعرف مشرع إمارة دبي لسنة 2002 التوثيق الإلكتروني بأنه: "الإجراءات التي تهدف التحقيق من أن الرسالة الإلكتروني قد صدرت من شخص معين والكشف عن أي خطأ أو تعديل في محتويات أو في نقل أو تخزين رسالة إلكترونية أو السجل الإلكتروني خلال فترة زمنية محددة أو تسجل ذلك أي إجراء يستخدم مناهج حسابية أو رموز أو كلمات أو أرقام تقريبية أو إجراءات للرد أو الإقرار بالاستلام وغيرها من وسائل إجراءات حماية المعلومات". (1)

المشرع الجزائري لم يعرف التوثيق الإلكتروني ولكن عرف الشخص القائم به وقد خالف باقي التشريعات وعرف جهة التوثيق والتصديق الإلكتروني في المادة 2 فقرة 11 وعرف الموثق بأنه: "شخص معنوي يقوم بمنح شهادات تصديق إلكتروني موصوفة وقد يقدم خدمات أخرى متعلقة بالتصديق الإلكتروني لفائدة المتدخلين في الفرع الحكومي"، وضحت المادة 2 فقرة 13 المتدخلون في الفرع الحكومي "هم المؤسسات والإدارات العمومية والهيئات العمومية المحددة في التشريع المعمول به والمؤسسات الوطنية المستقلة وسلطت الضبط والمتدخلون في المبادلات ما بين البنوك وكذا كل شخص أو كيان ينتمي إلى الفرع الحكومي بحكم طبيعته أو مهامه".

فالمفهوم الاصطلاحي القانوني للتوثيق هو "إجراء يقوم به طرف ثالث تتوفر فيه الشروط القانونية لتأمين وتأكيد منتوج أو خدمة معينة" الغاية منه التأكد من صحة البيانات الموجودة واسنادها للشخص الذي صدرت عنه مع تحديد هويته كشخص متعاقد. (2)

الفرع الثاني: شروط تمتع التوقيع الإلكتروني بالحجية

سوف نتناول في هذا الفرع الشروط الواجب توافرها في التوقيع الإلكتروني حتى يكون موثوقا.

1.أن ينشأ على أساس شهادة تصديق إلكتروني موصوفة:

(1) قارة مولود، (التوثيق الإلكتروني، شكله وإجراءاته)، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد رقم 06، العدد 02، الجزائر، 2022، ص ص 1545، 1546.

(2) القانون رقم 15-04 المرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436 الموافق أول فبراير سنة 2015 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين ج. ر، العدد 06، الصادرة بتاريخ 10 فبراير سنة 2015م.

حجية التوقيع الإلكتروني لا تكتمل إلا بالتحقق من هوية الطرف الموقع، وهو ما يتم من خلال شهادة التصديق الإلكتروني المعتمدة وهذا ما نصت عليه أغلب التشريعات المنظمة للتارة الإلكترونية فنجد المادة 1/5 من التوجيه الأوروبي تنص على أن التوقيع الإلكتروني الذي يتمتع بحية مساوية لحية التوقيع التقليدي من إحدى شروطه أن يكون مبنيا على شهادة التصديق الإلكتروني. (1)

فقد عرف المشرع الجزائري مؤدي خدمات التصديق الإلكتروني في المادة 2/ ف 11 من القانون 15-04 على أنه: "شخص طبيعي أو معنوي يقوم بمنح شهادات تصديق إلكتروني موصوفة وقد يقدم خدمات أخرى في مجال التصديق الإلكتروني".

حتى يتم الاستدلال بالتوقيع الإلكتروني كدليل كامل أمام القضاء لابد من توفر جميع المتطلبات التي حددتها المادة 15 من القانون السابق ذكره على أن تمنح من قبل طرف ثالث موثوق أو من قبل مؤدي خدمات تصديق إلكتروني.

2. أن يرتبط بالموقع دون سواه وأن يمكن من تحديد هوية الموقع:

حتى يكون التوقيع الإلكتروني موصوفا يتطلب أن يميز الشخص موقع المستند الإلكتروني عن غيره فعدم تركيز المستند الإلكتروني على دعامة إلكترونية واحدة، وغياب الحضور المادي للأطراف يتطلب من التوقيع الإلكتروني أن يكون مرتبطا بشكل متميز بصاحبه ارتباطا ماديا ومعنويا كما يجب أن يكشف هذا التوقيع عن هوية الموقع بما يؤكد سلطته على إبرام التصرف القانوني وقبوله بمضمونه فطريقة وأسلوب التعبير من خلال الوسيط الإلكتروني وجهات التصديق الإلكتروني تتيح التعرف على هوية الموقع بطريقة ملموسة كما في حالة التوقيع الكتابي.

3. أن يكون مصمما بواسطة آلية مؤمنة خاصة بإنشاء التوقيع الإلكتروني:

حتى يكون التوقيع الإلكتروني مؤمنا لابد أن يكون مصمما بآلية مؤمنة مخصصة للتوقيع الإلكتروني بأنها آلية إنشاء توقيع إلكتروني يشترط فيها أولا أن تضمن الوسائل التقنية والإجراءات المناسبة مجموعة من المتطلبات حددها القانون 15-04 أما الشرط الثاني فيمثل

(1) عقوني محمد، (حية التوقيع الإلكتروني في الإثبات)، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 46، 2017، ص 208.

في وجوبية أن لا تعدل البيانات محل التوقيع وأن لا تمنع أن تعرض هذه البيانات على الموقع قبل عملية التوقيع.

4. أن يكون منشأ بواسطة وسائل تكون تحت التحكم الحصري للموقع:

وتسمى بيانات إنشاء التوقيع الإلكتروني وهي عبارة عن بيانات فريدة مثل الرموز أو مفاتيح التشفير الخاصة التي يستعملها الموقع لإنشاء الموقع الإلكتروني ففي التوقيع الرقمي مثلا يشترط أن يكون المفتاح الخاص المستخدم في إنشاء التوقيع الرقمي تحت سيطرة الشخص الذي يستخدمه. [1]

5. أن يكون مرتبطا بالبيانات الخاصة به بحيث يمكن الكشف عن التغيرات اللاحقة به:

حتى يكون التوقيع التقليدي دليلا على إقرار الموقع بما ورد في السند لابد أن يكون التوقيع متصلا بع اتصالا ماديا ومباشرا وعلى اعتبار أن من أهم شروط الاخذ بالتوقيع كوسيلة إثبات هو سلامة السند أو المحرر الموقع من أي تعديل قد يطرأ عليه بعد توقيعه كان لابد من توافره حتى في المحررات الإلكترونية.

حيث أن حماية التوقيع الإلكتروني ليس هدفا في حد ذاته بقدر ما هي حماية للمحرر الإلكتروني الموقع عليه والذي يعبر عن انصراف مضمون المحرر إلى الموقع فوضع التوقيع على عقد ما يعني اتجاه إرادة الموقع إلى تحمل الالتزامات الناشئة عنه، ولأن التوقيع الإلكتروني يحدد شخصية الموقع دون غيره من الأشخاص وعلى هذا الأساس يجب أن يبقى مضمون إحداث هذا التوقيع سرا على غيره من الأشخاص حتى لا يستغل ويستعمل من قبل الآخرين. [2]

الفرع الثالث: صور التوقيع الإلكتروني

(1) جديد حنان، (حجية التوقيع الإلكتروني في الإثبات وفقا للتشريع الجزائري)، مجلة صوت القانون، المجلد 08، العدد 02، 2022، ص ص 463، 464.

(2) عقوني محمد، المرجع السابق، ص 211.

صور التوقيع الإلكتروني متعددة ومتنوعة ولعل أهم الأنواع المعروفة حتى الآن والتي توصلت التكنولوجيا المتطورة إليها التي سوف نتعرض لكل منها على التوالي:

أولا: التوقيع الرقمي

يسمى بالفرنسية Signature numérique وبالإنجليزية Digital signature بدأ استخدام التوقيع الرقمي في المعاملات البنكية حيث نجد البطاقات الذكية Smart card وبطاقات المونديكسMondex-card التي تحتوي على رقم سري يستطيع حامل البطاقة من خلالها القيام بكافة العمليات البنكية من خلال جهاز الصراف الآلي ATH ثم تطور استخدام هذا التوقيع وبدأ يستخدم كأسلوب موثوق به في الرسائل المتبادلة إلكترونيا.

وقد أقر القضاء الفرنسي واعترف بصلاحية التوقيع الرقمي الذي يتم بواسطة شخص من خلال الرقم الخاص المستخدم في بطاقات الدفع، وهذا بالنسبة للاتفاقات المتعلقة بإثبات التصرفات.

يقصد بالتوقيع الرقمي: "بيانات أو معلومات متصلة بمنظومة بيانات أخرى أو صياغة منظومة في صورة مشفرة"، يتم تحويل المحرر المكتوب باستخدام العمليات الحسابية من أسلوب الكتابة العادية إلى معادلة رياضية وتحويل التوقيع إلى أرقام، وحتى يكتمل المحرر من الناحية القانونية فإنه يجب وضع التوقيع عليه وهو ما يحدث بإضافة الأرقام إلى المعادلة الرياضية حيث يكتمل المحرر ويتم حفظه في جهاز الكمبيوتر. [1]

يهدف التوقيع الرقمي إلى تحقيق الوظائف الآتية:

- التوثيق "Authentification" بالتحقق من هوية الموقع، وأن الرسالة الموقعة منه تنسب آلية.
- السلامة "Integrite" حيث يضمن أن محتويات الرسالة الموقع عليها إلكترونيا لم يتم تغير مضمونها ولم يتم التلاعب في بياناتها لا عمدا ولا من غير عمد.

(1) خالد ممدوح إبراهيم، إبرام العقد الإلكتروني-دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، 2007، ص ص 253، 254.

- السرية "Secret" يحقق التوقيع سرية المعلومات التي تتضمنها المعاملات والرسائل الإلكترونية، حيث لا يمكن قراءة هذه المعاملات إلا لمن أرسلت إليه وباستخدام المفتاح العام للمرسل.
- عدم الإنكار "Nom Denial" لا يمكن للموقع إنكار الرسالة أو المعاملة الموقعة منه تنسب إليه. (1)

ثانيا: التوقيع بالقلم الإلكتروني

معناه نقل التوقيع الإلكتروني المكتوب بخط اليد على المحرر إلى الملف المراد نقل هذا المحرر إليه، باستخدام جهاز اسكانير وعليه بنقل المحرر موقعا عليه من صاحبه إلى شخص آخر باستخدام شبكة الإنترنت لكن هذه الطريقة يمكن للمستقبل أن يحتفظ بهذا التوقيع الموجود على المرر ووضعه على أي مستند آخر لديه دون وجود طريقة للتأكد من أن صاحب التوقيع هو الذي وضعه وقام بإرساله إلى هذا الشخص وهذا يقلل من حجية التوقيع الإلكتروني. (2)

ثالثا: التوقيع باستخدام بطاقات الائتمان المقترنة بالرقم السري PIN

نتيجة تطور التكنولوجيا وازدياد التعامل بأسلوب التجارة الإلكترونية ظهرت البطاقات الممغنطة البنكية التي تستخدم عن طريق ماكينة الصرف الآلي ATM تحتوي هذه البطاقات على شريط تسجيل مغناطيسي للمعلومات مثل اسم المستخدم ورقم الهوية وتاريخ صلاحية البطاقة ورقن تعريف الشخصية Personal indentification card أما ذاكرة البطاقة فتحتوي

(1) عمرو أحمد عبد المنعم دبش، (إثبات المستندات الإلكترونية "الإثبات الإلكتروني")، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 04، العدد 01، 2019، ص 44.

(2) بغدادي إيمان، (التوقيع الإلكتروني كبديل للتوقيع التقليدي في التجارة الإلكترونية)، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد 02، العدد 4، الجزائر، 2019، ص 19.

على نظام دفاعي للحماية Brute-force attacks لأنه يعد اجراء عدة محاولات غير ناجحة لكي يخمن المستخدم الرقم السري PIN فإن العملية لا تتم كما ان البطاقة يمكن سحبها بواسطة ماكينة الصرف.

عن طريق إدخال البطاقة تم ادخال الرقم السري الخاص بالمستخدم إذا كان الرقم صحيحا واتبعت الإجراءات تمت عملية سحب النقود آليا من خلال ماكينة الصرف، وهكذا جل التوقيع السري محلل التوقيع اليدوي. (1)

رابعا: التوقيع باستخدام الخواص الذاتية Biometric Signature

إن التوقيع البيومتري بستخدام الخواص الذاتية أو الطبيعة كإجراء للتوثيق يقوم بصفة أساسية على الخواص الفيزيائية والطبيعية والسلوكية للإنسان، مثال ذلك بصمة الإصبع Finger printing ومسح شبكة العين Retinal scans ونبرة الصوت Voice recognition وعند استخدام أي من هذه لخواص يتم أولا الحصول على صورة للشكل وتخزينها داخل الكمبيوتر حتى يمكن الرجوع إليها عند الحاجة وهذه البيانات الذاتية يتم تشفيرها حتى لا يستطيع أي شخص الوصول لها ومحاولة العبث بها او تغييرها ذلك أن طرق التوثيق البيومترية Biometric authentication methods التي تستخدم عبر شبكة الانترنت بدون تشفير بمكن مهاجمتها وتغييرها حيث يمكن أن ينتحل شخص آخر شخصية المستخدم.

وارتباط هذه الخواص الذاتية بالإنسان تسمح بتمييزه عن غيره شكل موثوق به إلى أقصى الحدود وهو ما يتيح استخدامها في التوقيع على العقود الإلكترونية وهذا النوع من التوقيع كشأن

(1) خالد ممدوح إبراهيم، أمن الحكومة الإلكتروني، المرجع السابق، ص ص 257، 258.

كل أنواع التوقيع الإلكتروني يرتبط استخدامه والوثوق فيه بمدى درجة تقدم التكنولوجيا التي تؤمن انتقاله بدون القدرة على التلاعب فيه. [1]

خامسا: الوقيع بالضغط على مربع المرافقة Ok-box

يتضح أن مجرد الضغط على مفتاح في لوحة الحاسب الآلي أو على الخانة المخصصة للقبول في النموذج الذي يظهر على الشاشة بعد تعبيرا صريحا عن الإرادة بالنظر إلى أن هذا القفل هو الوسيلة التي تسمح بإظهار إرادة المتعاقدين في هذا النمط من أنماط التعاقد.

أما فيما يتعلق بإثبات القبول وبالتالي إثبات العقد فإن بمجرد الضغط على مفتاح القبول "ok" في لوحة المفاتيح لا يعد كافيا في حد ذاته لاعتبار ذلك توقيعا يستكمل به المحرر الإلكتروني العناصر اللازمة لاعتباره دليلا كتابيا كاملا.

لهذه الأسباب ولما تستلزمه مقتضيات التجارة الإلكترونية فإن المحررات التي تتم توقيعها بواسطة الحاسب الآلي أصبحت تحتوي على خانة يضع فيها رقم المتعاقد الرقم السري الخاص ببطاقته الائتمانية بالإضافة إلى إمكانية المفتاح الخاص الذي تقوم على منح الشهادة الخاصة به جهات معتمدة من قبل السلطة التنفيذية. [2]

اللائحة التنفيذية للقانون لم تحدد صور التوقيع الإلكتروني تحسبا لما قد يظهر من أشكال جديدة ومتعددة للتوقيع الإلكتروني نتيجة التطورات التكنولوجية والصور السابق ذكرها تعد أهم أنواع المعروفة حتى الآن التي توصلت إليها التكنولوجيا المتطورة.

(1) خالد ممدوح إبراهيم، أمن الحكومة الإلكتروني، المرجع السابق، ص ص 135، 136.

(2) حسن عبد الباسط جميعي، إثبات التصرفات القانونية التي يتم إبرامها عن طريق الأنترنت، (ب. ط)، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص 39.

خلاصة:

وأخيرا كملخص لما سبق تناوله في الفصل الأول يمكن القول بان من أجل الوصول إلى تحسين سير المرفق العام لابد من التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية هذه الأخيرة هي بديل جديد يعيد النظر في طبيعة العلاقة بين الدولة والمواطن والانتقال من الشكل التقليدي للإدارة إلى الشكل الحديث الذي يرتكز على تلبية حاجيات المواطن من خلال خلق طرق أفضل للوصول إلى المعلومات وزيادة الشفافية وتعزيز المجتمع المدني وذلك من خلال تحديث الإطار القانوني والتأهيل المؤسساتي.

وتعبر تكنولوجيا المعلومات والاتصال الأداة الضرورية لإصلاح وتحديد القطاع العام بهدف إدارة أكثر نجاعة وقربا من مختلف المتعاملين معها.

الفصل الثاني: مجالات تطبيق الإدارة الالكترونية

أفرزت التطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى خلق ثورة كبيرة في مجال الإدارة وتحولت الدول إلى مجتمعات إلكترونية، الأمر الذي حتم على الجزائر مواكبة هذه التطورات واللحاق بمطاف الدول المتقدمة، وذلك من خلال تبني مشروع الإدارة الإلكترونية الذي يعد بمثابة استراتيجية وطنية تعمل على عصرنة الإدارة والمؤسسات العمومية، من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الإدارة من أجل تسهيل إجراء المعاملات، وتقديم خدمات أكثر سرعة وأقل تكلفة، وأكثر فعالية والتخلي عن الإدارة التقليدية اليدوية التي تميزت بضعف مستوى الخدمات المقدمة وبالفساد الإداري والبيروقراطية. [1]

وفي الآونة الأخيرة ظهرت عدة تطبيقات للإدارة الإلكترونية في عدة مجالات وفي ميدان متنوعة من بينها أو أبرزها في قطاع العدالة وفي ميادين متنوعة من بينها أو أبرزها في قطاع العدالة والأكثر استخداما في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، بحيث أدت إلى تطويرها، وكفاءة وفعالية خدمتها، يعني هذه التطبيقات المتعلقة بالإدارة الإلكترونية يسهم في تقديم خدمات ومنتجات بجودة عالية وبتكلفة أقل وفي وقت وجيز وهذا ما تسعى إليه كل المنظمات، وبالتالي تحقيق الفعالية والكفاءة المطلوبة والمرجوة. [2]

المبحث الأول: قطاع التعليم العالي والبحث العلمي

(1) الشيكر أيوب، (الإدارة الإلكترونية في الجزائر تطبيقات وتحديات)، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 08، العدد 01، الجزائر، 2019، ص 281.

(2) قانة حسين، شني تالية، المرجع السابق، ص 66.

إن توجه الدولة الجزائرية نحو الرقمنة لم تكن اختيار بل ضرورة بالنظر إلى الصعوبات والاخفاقات التي عرفتها الإدارة التقليدية والتي أصبحت لا تستطيع مسايرة التطور التقني والتكنولوجي على المستوى الدولي، مما حتم على صناع القرار البحث عن طريق البديل للقضاء على مختلف الممارسات البيروقراطية، وذلك باعتناق تقنية الرقمنة التي تضمن على الأقل تلبية بعض الخدمات البسيطة التي يحتاجها المواطن البسيط.

ورغم ما عرفته الإدارة من تحول رقمي وإلكتروني لاسيما أثناء انتشار الوباء الصحي العالمي في أواخر سنة 2009، إلا أن هذا لا يعني أن الدولة لم تكن لها سياسة عامة في مجال الإصلاح الإداري قبل انتشار الوباء بدليل اعتمادها على بعض الإجراءات التي مست قطاعات معينة للرقمنة تمهيدا لتعميم العملية على مختلف القطاعات. [1]

وفي هذا المبحث سنعرض مفهوم الرقمنة وأهميتها وأهدافها كما سنقدم في المطلب الثالث منصات الرقمة لقطاع التعليم العالي التي تتمثل في منصة المودل ومنصة زووم، منصة قوقل ميت، منصة بروغرس.

المطلب الأول: مفهوم رقمنة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي

سنقدم من خلال هذا المطلب تعريفا لرقمنة القطاع التعليم العالي وسنحاول تبيين خصائصها وأهميته وأهدافها المرجوة كما سنعرض أبرز المنصات الرقمية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر والتي تتمثل في منصة مودل (Moodle)، منصة زووم (Zoom)، قوقل ميث (Google med)، منصة بروغرس (Progres).

الفرع الأول: تعريف قطاع التعليم العالي والبحث العلمي

(1) بلول فهيمة، (رقمنة القطاع التعليم العالي في الجزائر: هل سيحقق شعار صفر على ورق في الجامعة الجزائرية)، مجلة المفكر، المجلد 18، العدد 01، 2023 ص 491.

الرقمنة أو التحول الرقمي هي عملية تحويل البيانات إلى شكل رقمي وذلك لأجل معالجتها بواسطة الحاسب الإلكتروني، والرقمنة هي عملية تحويل مصادر المعلومات على اختلاف أشكالها إلى شكل مقروء آليا بواسطة الحاسب الآلي عبر النظام الرقمي الثنائي BIB والذي يعد وحدة المعلومات الأساسية لنظام معلومات آلي قائم على استخدام الحاسبات الآلية وتحويل المعلومات إلى مجموعة من الأرقام الثنائية.

كما عرفت الرقمنة بأنها (الوسائل والطرق المبتكرة والحديثة والمتقدمة في معالجة المعلومات والمعرفة التنظيمية من حواسيب وشبكة المعلومات واسعة النطاق للحصول على المعلومات وتخزينها وربط تطويرها وتحديثها وإعادة استخدامها في المنظمة من أجل الحصول على الأهداف بسرعة فائقة وبأداء عالي في عالم متطور تسوده المنافسة الهائلة). [1]

وجدت الجامعة الجزائرية نفسها في وضع صعب بوصول مرض كوفيد 19 إلى الجزائر وإعلان التوقف عن الدراسة في جميع المستويات فكان تاريخ 15 مارس 2021 بداية برمجة مبادرة بيداغوجية وضعها القطاع لوضع حد تفشي فيروس كورونا من خلال وضع أرضية رقمية تضمن استمرارية تلقي الطلبة للدروس عن بعد كما أكدت الوزارة في مراسلتها على تقديم الدعم الواجب للطلبة فيما يخص تمكينهم من مواصلة تمدرسهم خلال فترة الحجر الصحي. [2]

الفرع الثاني: خصائص رقمنة التعليم العالي والبحث العلمي

يمتاز التعليم الرقمي بمجموعة من الخصائص المميزة له أهمها:

- **تقليص الوقت:** فالثورة التكنولوجية الفاصلة جعلت كل الأماكن متجاورة.
- **تقليص المكان:** تتيح وسائل التخزين التي تستوعب حجما هائلا من المعلومات المخزنة والتي يمكن الوصول إليها.
- **اقتسام المهام الفكرية مع الآلة:** نتاج حدوث الحوار بين الباحث ونظام الذكاء الاصطناعي، مما يجعل من التكنولوجيا تساهم في تطوير المعرفة وتقوية فرص التكوين للمستخدمين من أجل الشمولية والتحكم في عملية الإنتاج.

(1) هاجر خلالفة، انتصار عريوات، (مكانة التعليم الرقمي في تحديث أنظمة التعليم المباشر في ظل جائحة كوفيد 19: دراسة حالة الجامعة الجزائرية)، مجلة السياسة العالمية، المجلد 7، العدد الخاص 01، الجزائر، 2023، ص ص 225، 229.
(2) المرجع نفسه، ص 232.

- **تكوين شبكات الاتصال:** توجد مجموعة التجهيزات المستندة على التكنولوجيا، وهذا ما يزيد من تدفق المعلومات بين المستخدمين والصناعيين وكذا منتجي الآلات.
- **التفاعلية:** أي أن المستعمل لهذه التكنولوجيا يمكن أن يكون مستقبل ومرسل في نفس الوقت يناسب المستخدم.
- **اللامركزية:** وهي خاصة تسمح باستقلالية تكنولوجيا المعلومات فالأنترنت مثلا تتمتع باستمرارية عملها في كل الأحوال، فلا يمكن لأي جهة أن تعطل الانترنت على مستوى العالم كله.
- **التزامنية:** وتعني إمكانية استقبال الرسالة في أي وقت يناسب المستخدم، فالمشاركين غير مطالبين باستخدام النظام في نفس الوقت.
- **الشيوع والانتشار:** فتكنولوجيا الاتصال التفاعلي بتطبيقاتها المختلفة وأشهرها بشكة الأنترنت.[1]

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الرقمنة في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي

سنعرض من خلال هذا المطلب أهمية الرقمنة في التعليم الجامعي والأهداف المرجو تحقيقها.

الفرع الأول: أهمية رقمنة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي

تلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دورا كبيرا في تطوير العملية التعليمية وتحسين جودتها وتحثيث التنمية المستدامة للمجتمع، وهي تعمل على:

1. زيادة الفعالية العلمية التعليمية: معظم الأبحاث والراسات تؤكد ان توظيف تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بطريقة ملائمة في عناصر العملية التعليمية، تسهم في زيادة فعاليتها وتحسين جودة مخرجاتها، مما يعود بالإيجاب على المجتمع ككل. [2]

(1) هاجر خلالفة، المرجع السابق، ص 230.

(2) بريزة بوزعيب، (الرقمنة ودورها في عصرنة التعليم العالي في الجزائر)، مجلة جودة الخدمة العمومية للدراسات السوسيولوجية والتنمية الإدارية، المجلد 05، العدد 02، الجزائر، 2022، ص 70.

2. تطوير الإدارة والتوجه نحو التسيير الإلكتروني: إن رقمنة الإدارة وتزويدها بتطبيقات وبرمجيات يعزز عملية التواصل بينها وبين مدخلات العملية التعلمية، وفي نفس السياق أصدرت وزارة التعليم والبحث العلمي القرار رقم 50 المرخ في 21 جانفي2018 المتضمن إنشاء لجنة مكلفة بالدعم التقني لعملية رقمنة إدارة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي ومن خلال استقراء المادة الثانية: غير أن هذه اللجنة تعمل على تكريس الرقمنة في الإدارة المركزية والمؤسسات تحت وصايتها وتشجيع عملي عصرنة الحكومة واقتراح تدابير لعميم الإدارة الإلكترونية وضع برنامج تكويني لفائدة المستخدمين المكلفين بالرقمة.

3. توسيع نطاق العملية التعليمية: فتكنولوجيا المعلومات والاتصال تحرر بالتواصل بين الأساتذة والطلبة الولوج إلى المعرفة في أي وقت ومن أي مكان تصل إليه شبكة الانترنت، كما توسع من دائرة الأشخاص الراغبين في استكمال تعليمهم العالي كالموظفين والنساء الماكثات في البيت وتشجيعهم على التزود بالمعرفة. [1]

4. إضفاء الشفافية: تلعب الرقمنة دورا كبيرا في القضاء على كل أنواع البيروقراطية الإدارية التي لطالما أثقلت كاهل الأساتذة والطلبة دون وجه حق، كما تعمل على إضفاء نوعا من الشفافية في مختلف التعاملات الإدارية ومنح لكل ذي حق حقه، فالرقمنة تعد وسيلة ناجعة في تكريس مبدأ المساواة في الفرص بين مختلف في العملية التعليمية.

5. تحقيق جودة التكوين: يعد التكوين أحد الميادين السبعة المنصوص عليها في المرجع الوطني لضمان الجودة وبالتالي فإن رقمنة العملية التعليمية يسهم في تحقيق جودة التكوين وتطويره، وهو التوجه الذي تسعى إلى تحقيقه وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من خلال إصدار القرار رقم 167 المؤرخ في 31 ماي 2010 المتضمن تأسيس لجنة وطنية لتنفيذ نظام الجودة في التعليم العالي والبحث العلمي. [2]

الفرع الثاني: أهداف رقمنة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي

الرقمنة حققت أهداف معينة وبالأخص في التعليم العالي والبحث اعلمي ونذكر منها:

(1) المرجع نفسه، ص 71.

(2) ط. د فنورة نجاة، د. عادل شهيب، (الرقمنة في التعليم في الجزائر)، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 08، العدد 04، الجزائر، ديسمبر 2023، ص 252.

- تسهيل العملية التعليمية على الأساتذة حيث يصبحون منسقين وموجهين فقط.
- توافر المواد في الوقت الحقيقي مما يبسط الحصول على المعرفة الجديدة.
- تحقيق تكامل المعرفة وتراكمها.
- السرعة واستدانة حداثة التعليم. [1]
- خلق تعليمية تفاعلية من خلال تقنيات إلكترونية جديدة ومتنوعة.
- اكتساب كل من المدرسين والمتعلمين المهارات التقنية والكفاءات اللازمة لاستخدام التقنيات الجديدة.
- إعداد جيل من الخرجين القادرين على التعامل مع تقنيات ومهارات العصر وما فيها من تطورات هائلة. [2]
- إحياء المكاتب الإلكترونية وجعلها في متناول الباحث سواء الأستاذ أو الطالب، مما يستوجب العمل في وضع موقع ملائم لهذه العملية من أهل الكفاءات العلمية. [3]

- توسيع نطاق الاستفادة من المصادر الرقمية وإتاحة الوصول إليها عن بعد وفي ذات الوقت من خلال الولوج إليها عن طريق شبكة المعلومات.
- تطوير مستوى البحث العلمي من خلال الارتقاء بخدمات المعلومات المقدمة، وكذا دعم العمل البيداغوجي بشكل عام والتحسين من مستوى الطالب بشكل خاص.
- حفظ مصادر المعلومات الأصلية والنادرة من التلف والضياع، وذلك يتضح من خلال تقليص عملية رقمنة المعلمات للاطلاع المباشر على المصادر الأصلية. [1]

(1) المرجع نفسه، ص ص 252، 253.

(2) دلسي يمينة، (التعليم الإلكتروني بين الأهمية والتحديات التكنولوجية تطبيق "Google meot" نموذجا)، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 10، العدد 02، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، 2022، ص 48.

(3) ضياء الدين بن فردية، (دور الرقمنة في تطوير البحث العلمي والرفع من مستوى التحصيل الأكاديمي للطلبة)، مجلة مقاربات في التعليمية، المجلد 03، العدد 4، الجزائر، ديسمبر 2022، ص 59.

المطلب الثالث: المنصات الرقمية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي

في ظل عصرنة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي اعتمدت الجامعات على عدة منصات رقمية، منصة مودل، منصة بروغرس، منصة زووم وقوقل ميت، وسنعرض من خلال هذا المطلب هذه المنصات الرقمية السالفة الذكر.

الفرع الأول: منصة موودل (Moodle)

شكلت منصة موودل (Moodle) التعليمية مصدرا رسميا أساسيا توفره الخدمات الجزائرية لطلبتها، بهدف تلقي الدروس والتواصل الفعال مع الأساتذة.

أولا: التعريف بمنصة موودل (Moodle)

تعرف منصة موودل على أنها: "البرنامج لإدارة المقررات الإلكترونية وتطوير المحتوى التعليمي بما يساعد الطالب على الوصول إلى مواقف التعلم بالمقرر المتاحة على مواقع التعليم الإلكتروني والتفاعل المشترك مع آخرين من خلال ممارسة أنشطتها التعليمية المتنوعة والتراسل التعليمي والمحادثة ونفيذ الواجبات بسرعة وسهولة بالاتصال المباشر". [2]

كما يعرف نظام التعليم الإلكتروني موودل (Moodle) بأنه برنامج تطبيقي مجاني على شبكة الأنترنت يوفر بيئة تعليمية تكاملية، تتضمن أدوات لتأليف المقررات، متابعة الطلبة وتوجيههم، وإضافة مصادر التعلم مثل: صفحة ويب، ملف الوسائط المتعددة. [3]

ومنصة موودل ظهرت بنسختها الأولى سنة 2002 فهي المحيط الافتراضي للتعلم وهي منصة مفتوحة مجانية وواسعة الاستعمال تضم مجتمع افتراضي يضم أعضاء ومستخدمي

---

(1) المرجع نفسه.

(2) نورة خيري، هالة دغمان، (منصة موودل للتعليم الإلكتروني ودورها في دعم التعليم الجامعي في أوساط الطلبة الجامعيين)، مجلة منتدى الأستاذ، المجلد 18، العدد 01، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، ديسمبر 2022، ص 18.

(3) لشهب نادية ليلى، (المنصات التعليمية عبر الخط–منصة موودل نموذجا)، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 59، العدد 03، الجزائر، 2022، ص 742.

الموقع ويمكن من خلال المجتمع الافتراضي تبادل الأفكار والآراء والدخول في المناقشات العلمية وإرسال الرسائل بين الأعضاء والمستخدمين. [1]

يمكن إدراج في منصة موودل العديد من الأنشطة التعليمية التي تسمح من جهة بتقييم المكتسبات، ومن جهة أخرى تسمح للطلبة بالتشاور على الخط مع بعضهم البعض ومع أساتذتهم حول المواضيع المطروحة وكذلك تنزيل المحتوى التعليمي، تضم مصة موودل 4 نشاطا يمكن استخدامهم لإنجاح عملية التعليم عن بعد، فهي عبارة عن أنشطة تفاعلية في بيئة تعليمية تعتمد على شبكة الأنترنت.

ثانيا: خصائص منصة موودل (Moodl)

تتميز منصة موودل بعدة خصائص سنذكر أهمها:

- هي عبارة عن نظام مفتوح المصدر.
- منصة موودل مفتوحة للجميع دون مقابل.
- تعتبر منصة موودل إحدى أنظمة إدارة المحتوى.
- هي إحدى أنظمة إدارة التعليم
- توفر منصة موودل بيئة تعليم افتراضية.

- تتيح منصة مودل بيئة تعليم قابلة للتعديل.
- تم تصميم نظام منصة موودل وفق مبادئ تربوية.
- تم تبني نظام التعليم الإلكتروني عبر منصة موودل من طرف كل من منظمة الثقافة والعلوم (اليونيسكو) الجامعة المفتوحة في بريطانيا بغرض نشر التعليم الإلكتروني بتكاليف قليلة. [2]

ثالث: الخدمات التي تقدمها منصة موودل (Moodle)

(1) كهينة حرحاد، (التعليم عن بعد بتوظيف منصة موودل (Moodle): دراسة ميدانية بالمدرسة العليا للعلوم التطبيقية بالجزائر ESSA) مجلة أفاق وأفكار، المجلد 11، العدد 02، الجزائر، 2023، ص 13.

(2) نورة خيري، هالة دغمان، المرجع السابق، ص 18.

تقدم منصة موودل العديد من الخدمات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تنظيم صفوف الدراسة عن بعد.
- توفر محتويات علمية في أشكال متعددة الوسائط.
- تسمح بالاستفادة من خدماتها باستخدام الحاسوب أو الأجهزة المحمولة.
- تتيح منصة موودل للمستخدمين القيام بتعديلات معينة، سواء بما يتلاءم مع احتياجات الأشخاص، أو بما يعكس هويات المؤسسات المختلفة.
- توفر روابط إلكترونية تحيل على قاعد بيانات أو مواقع على الأنترنت.
- تمكن المستخدمين من فتح منتديات نقاش مختلفة.
- تسمح بتبادل الرسائل بأشكال متعددة بين الأستاذ والطالب.
- تضمن التواصل المستمر بين الأستاذ والطالب بدون الحاجة إلى الانتقاء في مكان معين.
- تتيح انجاز الاختبارات والأنشطة وتقييم الطلبة عن بعد. [1]

الفرع الثاني: منصة زووم (Zoom)

تعتبر منصة زووم "Zoom" من التطبيقات التي تستخدم على مستوى الجامعات.

أولا: التعريف بمنصة زووم (Zoom)

منصة زووم (Zoom) واحد من المنصات الأساسية التي تستخدم على نطاق واسع كوسائط تعليمية بديلة خلال تفشي وباء كوفيد 19، وما نتج عنه من منع التجمعات والتفاعل المباشر الجامعات في جميع مستويات التعليم، بما في ذلك التعليم العالي لتجنب انتشار الوباء،

(1) نورة خيري، المرجع السابق، ص ص 18، 19.

ونتيجة الحالة الوبائية وحالة الطوارئ التي شهدها العالم تبنت الوزارات الوطنية منصة زووم كأحد البدائل التكنولوجية للتعليم الجامعي في ظل الجائحة، وذلك من أجل الحفاظ على جودة التعليم ودعم استمرارية التعلم في العصر الرقمي خاصة في ظل الغلق الشامل لمعظم جامعات العالم.

تعتبر منصة زووم من أهم وأشهر المنصات وأكثرها استداما في مجالات التعليم والتدريب وخاصة بعد تفشي جائحة كورونا، تمكن منصة زووم الطلاب والمعلمين من التواصل فيما بينهم عبر المحادثات والمؤتمرات الصوتية والمرئية، أيضا تمتاز هذه التقنية بميزة رفع اليد في حالة ما إذا أراد أحد الطلاب التدخل والنقاش أثناء المحاضرات كما تسمح بمشاركة المحاضرات الافتراضية عن بعد خلال مشاركة الشاشة، [1]وعليه يمكن القول أن منصة زووم اعتمدتها جامعات العالم لتوحيد أسلوب الدراسة وتمكين الأساتذة من تأدية واجبهم المهني، وتسمح للطلبة التفاعل بشكل أفضل ومشاركة الدروس عبر الأنترنت، هذه المنصة حولت غرف الملايين من الطلبة والأساتذة داخل منازلهم إلى قاعات المحاضرة. [2]

برنامج زووم (Zoom) خدمة سحابية يمكنك عن طريقها عقد اجتماعات وندوات الويب عبر الإنترنت، كما يوفر الزووم إمكانية مشاركة المحتوى والتعاون ومؤتمرات الفيديو عبر الأنترنت أيضا، كما تقدم خدمة زووم تجربة مشاركة الفيديو والصوت والشاشة عبر مجموعة واسعة من الأجهزة والمنصات.

ثانيا: خصائص منصة زووم (Zoom)

- عقد اجتماعات الفيديو بحيث يمكن استخدامه بواسطة أي جهاز متوفر.

(1) يونس مسعودي، شهرة عامر، (التعليم الإلكتروني كآلية لضمان جودة التعليم العالي في ظل جائحة كورونا تطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال في العملية التعليمية تقنيتي تيمز وزووم أنموذجا)، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 1، العدد 02، الجزائر، جويلية 2022، ص 302.

(2) المرجع نفسه.

- إجراء ندوات الفيديو عبر الأنترنت.
- الدردشة ومشاركة الملفات عبر جميع المنصات والأجهزة، وذلك باستخدام ميزات الدردشة المتوفرة في برنامج زووم يمكن للفرق أن تبقى على اتصال دائم، وبالتالي يوفر زووم إمكانية البحث السريع عن الرسائل والمحتوى والروابط المتعلقة بالمشاريع.
- نظام هاتف المؤسسة، أحد أهم ميزات خدمة زووم هي توحيد هواتف المؤسسة والدردشة واجتماعات والفيديو باستخدام نظام أساسي واحد، كما يوفر زووم نظام هاتفا معتمدا على السحابة، حيث يمكنك إدارة المستخدمين من نظام مركزي واحد بسهولة بالإضافة إلى إمكانية تسجيل جميع المكالمات في السحابة. [1]
- غرف المؤتمرات، يمكنك باستخدام زووم بناء غرف المؤتمرات ذات تعاون مشترك ودعوة المشاركين للانضمام إليها بضغطة زر واحدة، كما تقدم الغرف ميزات "السبورة التفاعلية" في اجتماعات زووم (Zoom) سيتمكن المشاركون من العرض والتعليق على لوحة بيضاء فارغة في نفس الوقت كما يصل إلى 12 لوحة بيضاء في نفس الوقت كم يمكنك زووم من إدارة الغرف بسهولة وببساطة عن طريق تمكين إدارة الغرف حسب الموقع الجغرافي ضمن بنية هرمية. [2]

- البرنامج مجاني للجميع ويمكنك عمل اجتماع لعدد أشخاص حتى 100 شخص بشكل مجاني تماما، مع إمكانية وصول العدد إلى أكثر من 1000 في الخدمة المدفوعة.
- إمكانية تسجيل الاجتماعات والمكالمات وحفظها على جهازك... سواء تسجيل مكالمات الفيديو أو صوت فقط.
- البرنامج يعمل بشكل سريع حتى على سرعات الإنترنت الضعيفة.

(1) موقع Https://ila.io/6rp34 اطلع عليه بتاريخ 2023/03/25 على الساعة 14:00.
(2) المرجع نفسه.

- شهرة البرنامج خاصة في الفترة الأخيرة متربعا على عرش منصات التعليم والعمل عن بعد.[1]

ثالثا: أهمية استخدام زووم في التعليم

من أهم استخدامات برنامج زووم المجال التعليمي حيث يمكن لأي مدرس عقد حصة أو محاضرة مع تحديد موعدها ودعوة الطلاب لحضور الحصة عن طريق رابط يقوم المعلم بمشاركته مع الطلاب.

وذلك يتيح للمعلم إمكانية التدريس والشرح عن بعد سواء باستخدام السبور أو الكاميرا أو حتى مشاركة شاشة الكمبيوتر وبث العروض التقديمية من جهازه وبرنامج زووم يعتبر من أفضل وأقوى وأسهل البرامج زووم في انتشاره خاصة مع التوقعات الحالية بزيادة فترة انتهاء الوباء العالمي لفيروس كورونا.

وبعد انتشار الوباء العالمي لفيروس كورونا بحث ملايين المستخدمين على أفضل الوسائل للاتصال فيما بينهم.

وبالطبع حاز برنامج زووم على الكثير من المتابعة والانتشار نظرا لخدمته المميزة فعلا وكذلك سعره الزهيد في الخدمة المدفوعة. [2]

الفرع الثالث: قوقل ميت (Google meet)

سنعرض من خلال هذا الفرع برنامج قوقل ميت بحيث يعتبر من أكثر المنصات التعليمية الإلكترونية استخداما لدى أعضاء هيئة التدريس بقسم العلوم الإنسانية وغيره. [1]

(1) موقع Https://www.shr7pc.com/2020/08/zoom.html اطلع عليه بتاريخ 2024/03/25 على الساعة 14:30.

(2) المرجع نفسه.

أولا: التعريف بمنصة قوقل ميت (Google leet)

يعرف قوقل ميت بأنه برنامج مؤتمرات الفيديو، تم تصميمه وتطويره بواسطة Google لاستخدامه في إجراء الاجتماعات عبر الأنترنت، يمكن المستخدمين من عقد اجتماعات متنقلة وأنشطة تعليمية افتراضية ودورات تدريبية بالإضافة إلى المقابلات عن بعد.

أو هو برنامج تم تصميمه بشكل أساسي للمؤسسات المختلفة كوسيلة لعقد الاجتماعات المرئية والندوات الإعلامية على مستوى المؤسسة، وهناك العديد من المميزات لهذا البرنامج التي جعلته في مقدمة تطبيقات الدردشة المرئية على مستوى العالم والتي نخص بذكرها فيما يلي:

- زيادة عدد خبرات التعليم المتاحة للطلاب باستخدام النصوص والصوت والفيديو لتوصيل المعلومات في المستقبل.
- ميزة السبورة البيضاء التي تعمل على شرح مسألة ما باستخدام الصور والأرقام إذا كان من الصعب شرحها باستخدام اللفظ.
- بسيط وسهل الوصول، يوفر إمكانية التخطيط والتعبير لخلفية الفيديو المعروض.
- زيادة أنشطة التدريس والتعليم الأكثر قابلية للتكيف، مما يسمح لها بالحدوث في أي مكان وأي وقت، يمكن للمدرسين توفير مواد وأوراق العمل من خلال تطبيقات الدردشة مثل الواتساب أو الايمايل التي يمكن الوصول إليها بغض النظر عن ضيق الوقت أو المسافة. [2]

ثالثا: خصائص منصة قوقل ميت Google meet

(1) سعاد تتبيرت، (استخدام المنصات التعليمية zoomو google meet في التعليم الإلكتروني)، مجلة Management and soual perspectives، المجلد 01، العدد 01، الجزائر، جوان 2022، ص 46.

(2) سعاد تتبيرت، المرجع السابق، ص ص 49، 50.

لتطبيق قوقل ميت إصدارات مدفوعة وإصدار مجاني، يتميز هذا الأخير بالميزات الآتية:[1]

1. التواصل والتعاون بين الأفراد من خلال اعداد مؤتمرات فيديو سهلة الاستخدام:

- إمكانية الانضمام إلى المحادثات من أي مكان وباستخدام أي جهاز، وحضور الاجتماع بمجرد نقرة وبدون الحاجة إلى عناصر إضافية أو عمليات التنزيل؛
- إمكانية تجربة اجتماعية الفيديو الصوتية عالية الجودة من خلال أنظمة التشغيل والأجهزة المختلفة وحتى المحسنة منها للتوافق مع البيئات المعتمدة ومعدلات نقل البيانات المنخفضة؛

2. إدارة الأقسام الدراسية بشكل فعالية من خلال بيئة تعلم أكثر أمانا:

- إمكانية إخراج أفراد معينين من الاجتماع وإدارة طلبات الانضمام دفعة واحدة؛
- إمكانية كتم أصوات أجهزة المشاركين بشكل فردي أو دفعة احدة؛
- إمكانية التحكم في اختبار المستخدمين الذين يمكنهم استخدام ميزات "مشاركة العرض" أو "الدردشة"؛
- إمكانية توقيف الاجتماعات لجميع المشاركين ومنعهم من الانضمام مرة أخرة إلى المكالمة بدون حضور المضيف؛

3. تشجيع الطلاب على المشاركة من خلال الاستفادة من ميزات التعليم والتعلم الشاملة:

- إمكانية استضافة ما يصل إلى 100 مشارك واستخدام عرض مقسم يظهر 49 مشاركا؛
- الاستفادة من أقسام دراسة أكثر شمولية من خلال الشرح التي تتم ترجمته مباشرة إلى العديد من اللغات؛
- تشجيع الطلاب للمشاركة بشكل نشط من خلال ميزة لوح المعلومات الرقمي و"رفع اليد" الافتراضية. [2]

(1) دلسي يسمينة، المرجع السابق، ص 54.

(2) دلسي يسمينة، المرجع السابق، ص 55.

ثالثا: عيوب "Google meet"

على الرغم من تصدر تطبيق جوجل ميت مشهد المنافسة في سوق العمل عن بعد بفضل الكثير من المميزات إلا أن التطبيق يحتوي على الكثير من العيوب التي تشكل ازعاجا للكثير من المستخدمين، وبالتالي سنعرض عيوب هذه المنصة كالآتي:

1. لا يسمح إلا بمشاركة شاشة واحدة:

يتمثل العيب الأول لـ Google meet في أن التطبيق لا يسمح إلا بمشاركة شاشة واحدة في كل مرة، ومع ذلك يمكن التغلب على عذا العيب من خلال إضافة نافذتين إلى الشاشة قبل مشاركة محتويات الشاشة بأكملها، ومن خلال هذه الطريقة البديلة يمكن عرض المزيد من المعلومات وهو أمر مفيد بشكل خاص عند إجراء المقاربات. (

2. عدد محدود للمشاركين:

من أبرز عيوب Google meet التي تسببت في ازعاج الكثير من المشاركين في الاجتماعات ويمكن للتطبيق عرض ما يصل إلى 100 مشارك فقط في وقت واحد بالنسبة للنسخة المجانية، ربما كان هذا الأمر مثير للإعجاب لدى الكثير من المستخدمين ولكن بعد المقارنة مع التطبيق المنافس زووم أصبح الفرق ملحوظا، ويمكن التغلب على هذا العيب من خلال تقسيم الاجتماعات على أوقات متفرقة تجنبا للخطط الكثر تكلفة. [1]

3. لا يحتوي على تعليقات توضيحية:

على عكس مكالمات الفيديو الأخرى لا يحتوي تطبيق Google meet على تعليقات توضيحية أو جهاز تحكم عن بعد لسهولة الاستخدام أثناء مشاركة الشاشة مع المشاركين، وهذا العيب من أبرز العيوب الذي يعاني منه الملايين من المستخدمين، وقد تنتهي بضم الامر في نهاية المطاف إلى تويه البوصلة نحو المنافس. [2]

---

(1) إسلام النجار، عيوب Google meet ... التطبيق الأول في عصر العمل عن بعد، https://www.rowadalaamal.
Com اطلع عليه بتاريخ 2024/03/28، على الساعة 17:30.

(2) المرجع نفسه.

الفرع الرابع: منصة بروغرس "Progres"

يعتبر نظام روغرس (منصة) أو أرضية إلكترونية، أو نظام معلوماتي يمكن من التسيير الشامل لكل الشؤون البيداغوجية والإدارية للجامعة الجزائرية بما يوفره من قاعدة معطيات متكاملة عن الطلبة والأساتذة.

أولا: تعريف منصة بروغرس "Progres"

استحدثت وزارة التعليم العالي والبحث العلم النظام الإعلامي المدمج أو نظام بروغرس منذ سنة 2016 كتاريخ فعلي لبداية تطبيقه على مستوى الجامعة الجزائرية، حيث بدأت عملية اختيار هذا النظام في الفترة الممتدة بين (2012-2016)، تم اعتماده بصورة رسمية في 2016 كأرضية العملية التسجيلات الأولية لحاملي شهادة البكالوريا ليتم استغلاله في تسجيلات الماستر والدكتوراه.[1]

عند تصفح نظام Progres نجد انه مقسم إلى وحدات يتم تشغيلها من طرف مواد بشرية متخصصة ومدركة لخبايا هذا النظام، ومن أجل ذلك عملت الجامعة الجزائرية على تدريب موظفيها الإداريين بشكل تدريجي لرقع مستوى كفاءتهم بما يوافق مع متطلبات تفعيل هذا النظام.[2]

إن نظام الرقمنة جاء في إطار الشراكة بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والاتحاد الأوروبي المتمثل في برنامج لدعم سياسة القطاعية في مجال التعليم العالي والبحث العلمي PAPS-ESRS، حيث أن الحكومة الجزائرية والاتحاد الأوروبي أعلنوا بداية البرنامج PAPS-ESRS في سنة 210، حيث يهدف البرنامج إلى تطوير نظام الجامعة وفي ذات الوقت إدراج الشباب في عالم الشغل ولهذا تقرر العمل على ستة محاور أساسية للوصول إلى ذلك تتمثل في:

(1) حنان بوعيس، عمار شوشان، (صعوبات تطبيق نظام البروقرس في الإدارة الجامعية من وجهة نظر مستخدميه-دراسة ميدانية بجامعة باتنة-1-)، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 07، العدد 02، السنة السابعة مخبر تطوير نظم الجودة في مؤسسات التعليم العالي والثانوي الجزائر، ص ص 558، 559.

(2) المرجع نفسه.

- تطوير الجودة الداخلية للتعليم العالي.
- تطوير نظام المعلومات المتكامل لتسيير الموارد البشرية.
- تعزيز وبناء قدرات الأساتذة والموارد البشرية.
- تطوير مدار الدكتوراه ودعم مشاركة الباحثين في برامج البحث والتنمية الأوروبية.
- تعزيز الانتقال إلى نظام LMD وتنويع عروض التكوين على التخصصات الجديدة.
- تحقيق الاكتفاء في التكوين والتوظيف وتقليص الفجوة بين الجامعات والشركات. [1]

ثانيا: وحدات نظام الرقمنة "Progres"

1. مجال التكوين والحياة الطلابية: هذا المجال منظم في عدة مجالات الفرعية، كل مجال فرعي ينقسم إلى مجموعة من الوحدات التي تجمع معا لاستكمالها حيث أن هاته المجالات مترابطة فيما بينها فيما يخص تبادل المعطيات والمعالجة، هذا المجال يضمن الوظائف التالية:

- عروض التكوين.
- تسيير عملية توفير عروض التكوين.
- التسيير الإداري للطالب
- التسيير البيداغوجي للطالب.
- تسيير السنوات الأكاديمية.

2. مجال تسيير الموارد البشرية: يتضمن هذا المجال الوظائف التالية:

- فرز ملفات الموظفين.
- مهمة تعيين الموظفين.
- تحديث المسار المهني للموظفين.
- تحديث وضعية الموظفين.
- تجديد ملفات الموظفين. [1]

(1)حفيظ حنان، بوقرة رابح، (تطبيق إدارة الموارد البشرية إلكترونيا في ظل رقمنة قطاع التعليم العالي في الجزائر "برنامج Progres نموذجا")، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 5، العدد 02، الجزائر، ديسمبر 2022، ص ص 286، 287.

3. المجال المرجعي: يشمل هذا المجال الوظائف التالية:

- الأشخاص الطبيعيين والمعنويين من خلال تسيير الهياكل والأفواج وإدارة الأفراد.
- تحديد الحقوق والإمكانيات.
- تسيير المناسبات.
- تسيير الوثائق.
- تحديد التسميات.
- قوانين عقود الشراكة.

4. مجال تسيير الامتحانات والمراقبة المستمرة:

- إعداد البيانات المرجعية من خلال توفير الهياكل والبنية التحتية وتعيير المسؤولين عن التسيير البيداغوجي، ربط عروض التكوين وتكييفها مع الهياكل.
- إعداد عروض التكوين من خلال تعيين المقاييس المكونة للوحدات التعليمية ومكوناتها البيداغوجية، ووضع الوحدات التعليمية في عروض التكوين.
- تسيير الأفواج البيداغوجية من خلال تعيين المحاضرات في المجموعات وتعيين الطلبة لكل مجموعة تقسيمهم إلى أفراج والتحقق من إعداد الدورات.
- تسيير المراقبة المستمرة من خلال وضع وإعداد المراقبة المستمرة لكل مجموعة وكل فوج كتابة نقاط المراقبة المستمرة ووضع معدلات المراقبة المستمرة. [2]

وفي النهاية يعرض تطوير أداة الإدارة الجامعية وتحقيق الكفاية في استخدام الموارد والتوزيع الأفضل لها وتأدية أنشطتها سواء كانت تعليمية الإدارية خاصة في ظل نظام LMD الذي يتميز بكثرة التخصصات والتدرجات العلمية من سنة لأخرى طبقت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، أنظمة معلوماتية إلكتروني كان الهدف الرئيسي منه هو تبسيط الولوج إلى المرفق العمومي ورقمنته، إضافة إلى تتبع مسار الطلبة في ظل نظام LMD، والتحكم بكل معطيات التي تسير الجامعة وهذا الهدف ذو بعد استراتيجي استشرافي لاتخاذ القرار، كما أن هذ النظام يتميز بالإنصاف والشفافية حيث أنه يمكن الطالب الجامعي من التسجيل في أي

(1) المرجع نفسه، ص ص287، 288.

(2) حفيظ حنان، المرجع السابق، ص ص 288، 289.

عرض من عروض الماستر والدكتوراه، ويمكنه من الاطلاع على النتائج بكل وضوح وشفافية تعتبر هذه المنصة نظام معلوماتي يمكن من التسيير الشامل لكل شؤون الجامعة. [1]

المبحث الثاني: عصرنة قطاع العدالة

يعد مرفق العدالة من المرافق العامة السيادية التي تحوز أهمية خدماتية كبرة تستقطب عددا كبيرا من جمهور المنتفعين ففي إطار تحسين نوعية وجودة الخدمات العمومية المقدمة من قبلها وتكيفها مع أقصى الظروف سعت الحكومة الجزائرية إلى عصرنة العدالة ورقمنتها بما يسهل الحصول على الخدمات العمومية بالطريقة التقليدية إضافة إلى الاستعانة بالوسائل الرقمية وقد بدأ تأسيس الخدمات الإلكترونية تحديدا منذ عام 2006. [2]

سنستعرض في هذا المبحث أهم الخدمات الرقمية في قطاع العدالة من خلال المطالب التالية في المطلب الوال سوف يتم التطرق إلى تعريف عصرنة قطاع العدالة وذكر أهم خصائصه وأهدافه وفي المطلب الثاني سيتم ذكر مظاهر عصرنه قطاع العدالة ثم استراتيجيتها في المطلب الثالث ختاما بذلك بالنتائج المحققة لعصرنة قطاع العدالة كمطلب رابع وأخير.

المطلب الأول: مفهوم عصرنة قطاع العدالة

يعد مشروع إصلاح العدالة أحد أهم مشاريع الإصلاح الأساسية في أجندة الحكومة الجزائرية إذ يعتبر قطاع العدالة من أولى القطاعات التي تبنت مشروع الإدارة الإلكترونية ويدخل ذلك في إطار الخطة الوطنية لإصلاح العدالة والتي تهدف إلى تحقيق مبدأ العدالة في متناول المواطن وإقراره العدالة وتحقيق النزاهة، فأدخل العديد من التغيرات الجديدة المتعلقة بالتسيير والتنظيم في مختلف المصالح الإدارية والقضائية التابعة لقطاع العدالة. [3]

(1) برادة عبد الرزاق، سالي مزاد، صيشي يسري، (التحول الرقمي في الوسط الجامعي الجزائري)، مجلة الفكر المتوسطي، المجلد 11، العدد 02، الجزائر، 2022، ص ص 313، 314.

(2) الهاشمي مرهود، (منظومة الخدمات الرقمية في قطاع العدالة الجزائرية في ظل مستجدات التسيير خلال أزمة كوفيد 19)، مجلة التميز الفكري الاجتماعية والإنسانية، العدد الخاص لملتقى الافتراضي الدولي الحوكمة الإلكترونية والتمية المستدامة في الدول النامية الواقع والتحديات، 2021، ص 13.

(3) سي ناصر الباس، أثر الثورة التكنولوجية المعاصرة على تحسين الخدمة العمومية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، سنة 2022، ص 177.

الفرع الأول: تعريف عصرنة قطاع العدالة

عملية العصرنة في قطاع العدالة هي تلك المجهودات المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية من أجل تحويل العمل الإداري من عمل تقليدي ورقي إلى عمل إداري إلكتروني ويمكن أن نعرف عملية العصرنة على مستوى قطاع العدالة على أنها: "تيسير سبل أداء الإدارات الحكومية لخدماتها العامة وإنجاز المعاملات الإدارية والتواصل مع المواطنين بمزيد من الديمقراطية بواسطة استثمارات التطورات العلمية المذهلة في مجال تكنولوجيات الاتصال والمعلومات. (1)

ومن الناحية التقنية تم ربط جميع هذه المؤسسات بشبكة داخلية من الألياف الضوئية تضمن النقل السلس والمؤمن للمعطيات بين المؤسسات العدلية كما تضمن نقل المحادثات بالصورة والصوت وهو ما تم العمل به فعلا، ومكنت المنظومة المعلوماتية من رقمنة كل الملفات سواء ما تعلق بملفات القضايا المطروحة أمام المحاكم أو ملفات القضاة والموظفين ألتابعين لسلك العدالة أو ملفات نزلاء المؤسسات العقابية أو ملفات المؤسسات القطاعية بالإضافة إلى مستخرجات القضاء كشهادة الجنسية والاحكام القضائية وغيرها من الوثائق التي يتاح اليوم للمواطنين استخراجها عبر الأنترنت. (2)

الفرع الثاني: خصائص عصرنة قطاع العدالة

تتميز الإدارة الحديثة عن غيرها من الإدارات التقليدية بعدد من السمات والخصائص التي تصب في مصلحة سير العمل وإرضاء العملاء بقدر الإمكان ومن تلك الخصائص ما يلي:

1. المرونة: المرونة مصطلح يعني اللين واليسر وعدم الجمود والتزمت في التعامل مع الأمور ومن خصائص الإدارة الحديثة أنها مرنة من حيث التصرف والاستجابة للتغيرات المحيطة بالمنظمة والتعامل مع العملاء وتيسير الحصول على متطلباتهم على اتلاف نوعها ونجد

(1) ياسر محمد عبد العالي، الإدارة الإلكترونية وتحديات المجتمع الرقمي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2016، ص 72.

(2) محمد العيداني، يوسف زروق، (رقمنة مرفق العدالة في الجزائر على ضوء القانون 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة)، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، المجلد 07، العدد 01، 2020، ص 505.

المرونة تلك منتشرة بكثافة لدة الإدارات الحديثة في مختلف المجالات بحيث تجعلها أكثر سرعة لمعالجة السلبيات والاخطاء وكذلك أكثر سرعة من حيث التغير والتعامل مع كل مقترح واستشارة وشكوى جديدة تصل الإدارة الامر الذي يسهم في الدفع بالمؤسسة لمزيد من الرقي والتقدم.

2. الاعتماد على المعلومات والمعارف: لا شك أن الإدارة المبنية على علوم ومعارف وخبرات يتوفر لها نصيب كبير من النم والارتقاء، فالمعلومات والمعارف تمثل ركيزة أساسية للعمل الإداري والقدرة على وضع خطط واستراتيجية مناسبة وتوجيه فريق العمل وتوقع كل طارئ قد يستجد في خط سير المؤسسة. (1)

3. الاهتمام بالعنصر البشري: رغم أن التطور الحديث أظهر تقنيات وتكنولوجيات متطورة للآلة تحل محل العامل إلا أن الإدارات الحديثة تهتم جدا بالعنصر البشري وأنشأت إدارات مخصصة للموارد البشرية تعمل على تطوير مهارات العامل وكفاءاته وتؤهله للقيام بالتكليفات الموكلة إليه.

4. التعاون في أداء التكليفات: لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يتم إنجاز الأعمال والتكليفات والالتزامات التي يتطلبها سر العمل، وأن يكون هناك تضامن وتعاون بين الموظفين بعضهم وبعض وبين الموظفين والإدارة وبين الموظفين والعملاء وبين الإداري الشركات المنافسة.

5. وضع استراتيجية: تعتبر الخطط والاستراتيجيات أساس أي عمل إداري من أجل تحيد إطار عام لسير العمل بتوقيتات وأهداف وغايات وشخصيات وتكليفات محددة بينما العمل السطحي والعشوائي لا يزيد المؤسسة إلا تدهورا وانهيارا.

6. التقييم الدوري والرقابة الذاتية: لكي يتم النهوض بأي مؤسسة لابد من التقييم الدولي والمتابعة والإشراف والرقابة الأداة على أعمالها وأنشطتها، والتقييم الذاتي للمؤسسة حتى إن كان سلبيا إلا أنه أفضل كثيرا من التعرض لتقييمات الشركات المنافسة والتقليل من مكانة المؤسسة.

(1) الموقع Https://www.almrsal.com/post/544972 hùgu ugdi fjhvdo 01/04/2024 اطلع عليه بتاريخ 2024/04/01 على الساعة 18:05.

وعندما تقيم المؤسسة نفسها فإنها بذلك لا تنقذ نفسها قدر كونها ترغب في السير على الطريق الصحيح وتشجع العاملين على الجد والاجتهاد.

7. تنظيم سير العمل حسي رغبات العميل: لم تعد إدارة المؤسسات كما في الماضي عبارة عن خطة جامدة موضوعة ترغب المؤسسة في تنفيذها دون أية اعتبارات جانبية لمدى قبول أو رفض العملاء، بل في الإدارة الحديثة تسعى المؤسسة للتعرف على رغبات العملي ووضع أسس ومعايير وضوابط جادة لتنفيذ متطلباته بحيث يستشعر أن الشركة تعمل بكل جد من أحله هو وفقط.

كما ابتدعت في سبيل ذلك الكثير من الأنظمة والأقسام التي تضمن تحقيق أهداف العميل ومطالبه وتتواصل معه بشكل دوري كأقسام العلاقات العامة وأقسام التسويق وغيرهم من المكلفين بمناقشة ودراسة الشكاوى والاقتراحات والمذكرات المرسلة من العملاء. [1]

الفرع الثالث: أهداف عصرنة قطاع العدالة

إن الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية له أهداف وفوائد مختلفة تؤدي بلا شك إلى تسهيل الإجراءات داخل الإدارة ورفع مستوى الأداء والجودة في الخدمات بمختلف أشكالها ولعل أهم القواعد التي جاءت بها العصرنة ما يلي:

1. رفع مستوى الأداء: ويقصد بذلك سهولة انتقال المعلومات بدقة وانسيابية بين الدوائر الحكومية والإدارات المختلفة الشيء الذي ينتج عنه تقليص الازدواجية في إدخال البيانات والحصول على المعلومات الدقيقة من المواطنين والمتعاملين مع الإدارات الحكومية، كما أن الحصول على المعلومات بطريقة الكترونية ساعد العنصر البشري والمسولين على جميع المستويات كذلك المواطنين المتعاملين مع الإدارات الحكومية على انجاز إجراءات بسرعة وفي خلال ساعات محددة بدلا من انتظار إتمام الإجراءات لمدة طويلة الزمن.

(1) المرجع السابق.

2. دقة البيانات: إن إدخال البيانات بطريقة إلكترونية يسمح لجهات الإدخال الأولوية بالحصول واسترجاع المعلومات المطلوبة بدقة بدلا من الأخطاء التي تتخلل عملية ملء الخانات ورقيا وبالتالي احتمال الوقوع في الخطء بين الحين والآخر. [1]

3. تقليص الإجراءات الإدارية: بفضل المعلومات المخزنة في جهاز الكمبيوتر تستطيع الإدارات الحكومية أن تقلص من الأعمال الورقية وتعبئة البيانات كل مرة للحصول على خمة من الإدارة الحكومية كما يمكن لهذه الحكومة أن تحصل على الوثائق المطلوبة من مصدرها بدون تكليف المواطن مشقة التنقل إلى مراكز إدارية مختلفة للحصول على الوثائق المطلوبة لقضاء حاجتهم.[2]

المطلب الثاني: المتطلبات الفنية والقانونية للعدالة الرقمية

يهدف برنامج الرقمنة إلى العصرنة والرقي بالعمل القضائي من خلال توفير كل الوسائل التقنية لأداء مهامهم على أكمل وجه وتقديم خدمة عمومية أفضل خدمة تراعي خصوصية وحساسية المعطيات القضائية وتستند إلى نصوص تشريعية تضمن لها الحجية القانونية وهذا ين من خلال المتطلبات الفتية والقانونية التي يجب توفيرها لتجسيد إدارة رقمية فعلية.

الفرع الأول: المتطلبات الفنية للعدالة الرقمية

إن من أهم المتطلبات الفنية للعدالة الإلكترونية وجود أجهزة حاسوب وشبكة للأنترنت وأيضا خوادم لتخزين وحفظ المعلومات والمعطيات القضائية بالإضافة إلى ضرورة توفير برامج معلوماتية متطورة لها القدرة على معالجة البيانات ونقلها وتبادلها بشكل تفاعلي بين مختلف الفاعلين.

ولتطبيق نظام العدالة الرقمية لابد من:

(1) مفيدة مقورة، (عصرنة قطاع العدالة في الجزائر–دراسة في الإنجازات وتشخيص للمعوقات)، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 07، العدد 02، 2021، ص 71.

(2) المرجع نفسه.

- توفير الإطارات البشرية اللازمة التي يجب أن نعتمد على الكفاءة العالية اللازمة لاستخدام البرامج الإلكترونية من أجل حماية بيانات المتقاضي وحقوقهم وحياتهم الخاصة يجب توفير أيضا الوسائل التقنية اللازمة لحماية سرية هذه المعلومات باستعمال رموز خاصة تعرف باسم المفاتيح وتشفير البيانات تستهدف المحافظة على سلامته وتأمين خصوصياتها وعدم جواز استخدامها إلا من خولت له هه المهام.
- يجب ان تمتاز العدالة الرقمية بالأرشيف الإلكتروني الذي يسهل عملية الاستنساخ في عدة أشكال وبسرعة وبأقل تكاليف كما يمكن تحويله من مكان إلى آخر بفضل الأنترنت، حيث يصبح حفظ ملفات الجهات القضائية عبارة عن بنك المعلومات الإلكترونية على مستوى الوزارة الوصية، بحفظ الأرشيف على المدى الطويل كما أنه لا يشغل حيز مكاني كبير وهو بديل عن المستودعات الضخمة التي هي بحاجة إلى العناصر البشري واستثمارات إضافية.
- كما قامت وزارة العدل باستحداث هيئة على مستواها تتكفل بعصرنة القطاع تمثل في "المديرية العامة لعصرنة العدالة"، التي تهدف للتطفل بإنجاز برنامج الإصلاح والوصول إلى عدالة في متناول المواطن بأكثر فعالية وبسرعة.
- تمنح القاضي ومختلف الشركاء محامين، محضرين قضائيين إدارات عمومية، كل الوسائل التقنية لإتمام مهامهم على أحسن وجه كما تعكس هذه المديرية الإرادة الحقيقية لقيادة برنامج لإصلاح وعصرنة قطاع العدالة وقد تمكنت المديرية من تحقيق جملة من النتائج التي تحسب لصالحها، حيث أخذت على عاتقها عصرنة النظام القضائي من حيث تنظيمه وسيره الداخلي وعلاقته مع المحيط الوطني والدولي. [1]

(1) نوال فحموص، أمال بن بريح، (فعالية العدالة الرقمية كتقنية مجسدة في زمن الأوبئة "جائحة كورونا نموذجا")، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 33، العدد 02، 2022، ص 103.

الفرع الثاني: المتطلبات القانونية للعدالة الرقمية

مواصلة لبرنامج رئيس الجمهورية في مسار الإصلاح العميق لقطاع العدالة وفي إطار تعميم وتكثيف استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال في مرفق القضاء شرعت وزارة العدل في وضع إطار تشريعي جديد خاص بعصرنة قطاع العدالة وهو بمثابة سند قانوني لتحسين الخدمات في مرفق العدالة بالقضاء على نقل وتيرة معالجة الملفات وتحقيق العبء عليه ولا يتحقق ذلك إلا من خلال عصرنة أساليب التسيير وتحديث الإجراءات القضائية باستعمال أمثل للمعلوماتية والتكنولوجيات الرقمية الحديثة في استخراج كل الوثائق الخاصة بقطاع العدالة عن طريق الأنترنت إلى جانب إدراج خدمات أخرى تستعين بتكنولوجيات الإعلام والاتصال كالتبليغات والاخطارات وتبادل العرائض وإرسال الوثائق والتسخيرات والاوامر القضائية بطرق إلكتروني وعديد الخدمات القضائية الأخرى. [1]

وفي هذا الإطار صدر قانون 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة وهي إطار يسمح باستعمال تكنولوجيات الاعلام والاتصال في مجال القضاء تطرق هذا القانون لكيفية تبليغ وإرسال الوثائق والمحررات القضائية بطريقة إلكترونية بدلا من الطريقة التقليدية الورقية بالإضافة إلى استعمال المحادثة المرئية عن بعد أثناء الإجراءات القضائية. [2]

المطلب الثالث: مظاهر عصرنة قطاع العدالة

جراء تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال شهد قطاع العدالة تقدما ملموسا يدخل في إطار الخطة الوطنية لإصلاح قطاع العدالة والتي أقرها الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة سنة 2003 من أجل تعزيز وتيرة العدالة لخدمة المواطنين في هذا المطلب سوف نتطرق لأهم المظاهر الفعلية للإدارة الإلكترونية في قطاع العدالة بالجزائر.

(1) بواشري أمينة، سالم بركاهم، (الإصلاح الإداري في الجزائر عرض تجربة مرفق العدالة 1999-2017)، المجلة العلمية لجامعة الجزائر 3، المجلد 06، العدد 11، 2018، ص 208.

(2) القانون رقم 15-03 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436 الموافق لـ 01 نوفمبر سنة 2015 المتعلق بعصرنة العدالة، الجريدة الرسمية، العدد 06 الصادرة بتاريخ 20 ربيع الثاني عام 1436 الموافق لـ 10 فبراير 2015.

الفرع الأول: رقمنة الأرشيف القضائي

يرمي هذا المشروع إلى تحسين ظروف حفظ الأرشيف القضائي وتسييره من خلال الاستعانة بالأدوات الحديثة التي تضمن في نفس الوقت حماية أكبر ضد التلف وضياع الوثائق وكذا السرعة في عمليات البحث والاسترجاع وعلاوة على هذا الطرح الغالب اليوم المتمثل في مسايرة الالتزامات القانونية في مجال المحافظة على الأرشيف ستتمكن مصلحة الأرشيف القضائي من أداء خدماتها العمومية على أحسن وجه بالدرجة الأولى اتجه المواطن الذي سيساعد في الحصول على وثيقة أو استكمال ملف قضائي له أهمية بالغة ثم الانتهاء من انجاز دفتر الشروط لهذا المشروع وهو مبرمج من سنة 2011 إلى 2013.

فمبادرة وزارة العدل إلى اعتماد عصرنة قطاع العدالة هي مبادرة فردية ولم تعمم على مختلف الإدارات العامة والقطاعات الوزارية الأخرى فجعل العمل إلكتروني من أجل تقريب الإدارة من المواطن واقتصاد الجهد والوقت تستحق التنويه من مختلف القطاعات من أجل تعميم الإدارة الإلكترونية في جميع الإدارات العامة. [1]

الفرع الثاني: خدمة الشباك الإلكتروني عبر الأنترنت

بهدف تكملة نظام المعلوماتية جاء إطلاق خدمة الشباك الإلكتروني لتطوير قطاع العدل وتقريبه من المواطن وقد تجسد هذا في شكل بوابة لتوجيه الرسائل الإلكترونية التي تمكن المواطن من الحصول على الإجابة المباشرة عن طريق بريده الإلكتروني وذلك بعد التشخيص للقضية، أو الاستفسار من قبل الخلية المشكلة من قضاة ورجال القانون وإطارات من وزارة العدل. [2]

إضافة إلى ذلك يقومو الشباك الإلكتروني كجهاز خدمة عمومية بتوجيه المواطن فيما يخص استفساراته أو بحثه عن أي مسألة قانونية من خلال إرشاده إلى الأركان المتخصصة

(1) ابن مرسلي رفيق، الأساليب الحديثة للتنمية الإدارية بين حتمية التغيير ومعوقات التطبيق–دراسة حالة الجزائر 2011/2001، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود مهري، تيزي وزو، 2011، ص 155.

(2) عايد عبد الكريم غريسي، شريف محمد، (دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد وتحسين الخدمة العمومية)، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد 03، 2013، ص 103.

لذلك على مستوى الموقع ويقدم الشباك عددا من الوثائق القانونية، تضم شبكة مكتملة متعلقة بالتشريع الجزائري والقوانين والاتفاقيات الدولية الموجهة لرجال القانون، فضلا عن دلائل وكتيبات توضع تحت تصرف المواطن كما تم تزويد الموقع بمنتدى يتم في إطاره تنظيم نقاش عاما دوريا حول مسائل الساعة الهامة بغية نشر الثقافة القانونية، ووضع مصلحة الاستقبال والاستعلام في مختلف الجهات القضائية.

بالإضافة إلى ذلك تم إنشاء موقع خاص بوزارة العدل (www.mjustice.dz) يعرض فيه كل ما تقوم به الوزارة لإعلام المواطنين بكل نشاطات وزارة العدل. [1]

الفرع الثالث: نظام تسيير ومتابعة الملفات القضائية

وهذا ما يضمن شفافية وموضوعية القضايا من خلال التمكن من معرفة ملفات كل المتدخلين بما فيهم المواطن المعني ومحاميه عن طريق الاستشارة الآلية والشباك الإلكتروني ولقد تم انجاز هذا النظام في سنة 2006 وهو ما يسمح للمواطن بالحصول آنيا وآليا على معلومات حول مسار القضايا المطروحة على الجهات القضائية ومتابعتها بدءً من تسجيل القضية إلى غاية البث النهائي فيها. [2]

الفرع الرابع: إنشاء بوابة القانون

تم انشاؤها في أواخر نوفمبر 2003، تضع تحت تصرف المتخصصين في القانون كل الوثائق المتعلقة بالتشريع –التنظيم–الاجتهاد القضائي والاتفاقيات والمعاهدات الدولية ويعمل هذا الموقع على تنمية المجموعة التشريعية والتنظيمية للجريدة الرسمية الصادرة منذ سنة 1962 مزود بمحرك حسي الموضوع وإمكانية النسخ على قرص مضغوط وقد انطلق العمل الفعلي لهذا الموقع بداية من جوان 2006. [3]

(1) عابد عبد الكريم غريسي، المرجع السابق.

(2) المكي دراجي، راشدة موساي، (دور الإدارة الإلكترونية في تطوير الخدمة العمومية والمرفق العام في الجزائر–دراسة لنموذجين قطاعيين، العدالة، الداخلية والجماعات المحلية)، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 17، 2018، ص 30.

(3) بن مرسلي رفيق، المرجع السابق، ص 152.

المطلب الرابع: الإنجازات الفعلية لبرنامج عصرنة قطاع العدالة في الجزائر

يمكن تلخيص أهم محاور استراتيجية العصرنة في نقطتين الأولى متعلقة بالتسيير والثانية بالتكنولوجيا، فتشمل مجال العصرنة تطوير العمل من خلال تقديم خدمات عن بعد إلكترونيا وكذا تأهيل العنصر البشري بإبرام اتفاقيات مع دول أوروبية في مجال العمل في قطاع العدالة، كما شملت العصرنة أيضا في شقها التكنولوجي استخدام أجهزة وتقنيات لتكنولوجية حديثة وآلية. (1)

الهدف من الأنظمة المعلوماتية إنشاء منظومة رقمية تساعد على تحسين الخدمة العمومية.

الفرع الأول: المراقبة الالكترونية

نظرا لأهمية المراقبة الإلكترونية التي تعتبر كإحدى التقنيات المستحدثة التي استمدت شرعيتها من مختلف القوانين التي اعتمدها المشرع الجزائري لتنفيذ العقوبة السالبة للحرية بحيث تسمح للجهات المختصة مراقبة تحركات المحكوم عليهم بشكل دقيقة، ومعالجة كل السلبيات التي قد تحديث أثناء تطبيق هذا النظام.

أولا: تعريف الرقابة الإلكترونية

الرقابة الإلكترونية أو ما يسمى بالسوار الإلكتروني هو أحد الآليات القانونية المعتمدة في ظل السياسة العقابي المعاصرة كطريق بديل للعقوبة السالبة للحرية وتأثرا بالنظام الإصلاحي سعت الدول المقارنة إلى تطبيق نطاق العقوبة السالبة للحرية واستبدالها بالمراقبة الإلكترونية وهي عبارة عن جهاز إلكتروني يوضع في البدء أو القدم لدا يسمى بالسوار مثبت لا يمكن إزالته يحدد مكان تواجد المحبوس الذي استفاد الرقابة الإلكترونية ولهذا سماه الفقه الإنجليزي الأسورة الإلكترونية بينما سماها البعض الآخر الرقابة الإلكترونية على غرار الجزائر وفرنسا من خلال استخدام شريحة إلكترونية للتأكد من مكان تواجد الخاضع لها في النطاق الجغرافي الذي حدد له عند الاستفادة من هاته الآلية.

(1) بوضياف مليكة، خالدي عبد الرحمن، (التحول إلى الإدارة الإلكترونية في ظل استراتيجية عصرنة قطاع العدالة في الجزائر)، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، العدد 07، 2022، ص 151.

اختلفت التشريعات المقارنة في تسمية الرقابة الإلكترونية إلى السوار الإلكتروني لكن تم الاشتراك والاتفاق في تعريفه اعتباره اجراء قانوني فإن طبيعة إلكترونية لمعرفة مكان تواجد المحكوم عليه من خلال فترة معينة ومكان معين حسب الشروط الواجب تنفيذها والصادرة من السلطة القضائية. (1)

أما المشرع الجزائري فقد عرفها من خلال القانون 01/18 المعدل والمتمم كقانون 04/05 المتضمن قانون السجون وإعادة الادماج الاجتماعي للمحبوسين في نص المادة 150 مكرر على أنه: "الوضع تحت المراقبة الإلكترونية إجراء يسمح بقضاء المحكوم عليه كل العقوبة أو جزء منها خارج المؤسسة العقابية ويتمثل الوضع تحت المراقبة الإلكترونية في محل الشخص المحكوم عليه طيلة هذه المدة المذكورة في المادة 150 مكرر 1 السور الإلكتروني يسمح بمعرفة تواجده في مكان تحديد الإقامة المبين في مقرر الوضع الصادر عن قاضي تطبيق العقوبات". (2)

ثانيا: خصائص الرقابة الإلكتروني

يتميز السوار الإلكتروني بجملة من السمات نجملها في النقاط التالية:

1.الطابع الفني لنظام السوار الإلكتروني: يعتبر من أهم السمات الأساسية التي تميزه عن باقي العقوبات الأخرى والذي يتطلب توفر أجهزة تقنية خاصة من خلال الاستفادة من الأدوات التكنولوجية الحديثة وتوظيفها في المراقبة.

2.الطابع الرضائي لنظام السوار الإلكتروني: يتوجب توفر رضا المعني بالأمر وذلك عن طريق الحصول على موافقته الشخصية أو بموافقة ولي أمره إذا كان قاصرا إذ لا يمكن تطبيق

(1) محمد أمين بشير، (رقمنة المنظومة القضائية في مجال حسن سير العدالة)، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد 13، العدد 03، 2022، ص 173.

(2) قانون 01/18 المؤرخ في 30 يناير 2018 المعدل والمتمم لقانون 04/05 المؤرخ في 6 فبراير 2005 المتعلق بتنظيم السجون وإعادة الادماج الاجتماعي للمحبوسين، الجريدة الرسمية، العدد 05 المؤرخة في 30 يناير 2018.

أو مباشرة هذا النظام إلا بطلب من المعني وهذه الخاصية تنفرد بها عقوبة الوضع تحت المراقبة الإلكترونية فبقية العقوبات الأخرى هي عقوبات إلزامية لا تتطلب تدخل إرادة الجاني.

3.الطابع القضائي لنظام السوار الإلكتروني: لابد أن يصدر الوضع تحت المراقبة الإلكترونية من جهة مختصة وهي القضاء وهي التي تتابع تنفيذ العقوبة وبمساعدة أجهزة أخرى، إذ يمنع توقيع هذه العقوبة دون حكم قضائي ولو كانت الجريمة في حالة تلبس أو اعترف بها المتهم اعترافا صريحا أو رضي بتنفيذ العقوبة دون الرجوع إلى المحكمة المختصة ومبدأ قضائية العقوبة هو الذي يميز العقوبات الجنائية عن غيرها من الجزاءات القانونية التي يمكن أن توقع دون حاجة لتدل القضاء فالتعويض كصورة للجزاء المدني يمكن الاتفاق عليه بين محدث الضرر والمضرور دون الحاجة إلى النطق به من السلطة القضائية. (1)

ففي تنفيذ عقوبة الوضع تحت المراقبة الإلكترونية يؤول الاختصاص إلى قاضي تطبيق العقوبات حيث نصت المادة 150 مكرر 1 من القانون 01/18 في فقرتها الأولى على أنه: "يمكن قاضي تطبيق العقوبات تلقائيا أو بناء على طلب المحكوم عليه شخصيا أو عن طريق محاميه، أن يقرر تنفيذ العقوبة تحت نظام المراقبة الإلكترونية". (2)

4.**طابع مقيد للحرية:** تمثل المراقبة الإلكترونية أحد تدابير تقييد حرية المحكوم عليه وهي بالتالي تصلح لأن تكون كبديل للعقوبات السالبة للحرية من خلال إلزام الشخص الخاضع لها بعدم مغادرة نطاق مكاني محدد أو من خلال متابعة من الأجهزة العقابية وبالتالي فهي تنطوي على تقييد للحرية سواء كان ذلك من خلال إلزام الشخص الخاضع لها منزله أو محل إقامته في عدد محدد من الساعات وعليه فهي تتسم بصفة التحديد سواء من حيث المكان أو الزمان. (3)

5.الطابع المؤقت: أنه إجراء مؤقت أي محد المدة وغير مستمر فينتهي بعد استنفاذ مدة العقوبة المحكوم بها عليه، قد حددت المادة 150 مكرر 1 من القانون 01/18 تلك المدة: "في حالة

(1) حبيبة عبدلي، وفاء عبدلي، (بدائل العقوبات السالبة للحرية لإعادة ادماج المحبوسين في المؤسسات العقابية الجزائرية "نظام السوار الإلكتروني نموذجا")، المجلة الاكاديمية للبحث القانوني، المجلد 12، العدد 01، 2021، ص 366.

(2) المادة 150 مكرر 1 الفقرة 1 من القانون 18-01 المتضمن تنظيم قانون المسجون، المرجع السابق.

(3) حبيبة عبدلي، وفاء عبدلي، المرجع نفسه، ص 367.

الإدانة بعقوبة سالبة الحرية لا تتجاوز مدتها ثلاث (3) سنوات أو في حالة ما إذا كانت العقوبة المتبقية لا تتجاوز هذه المدة". [1]

ثالثا: شروط الوضع تحت المراقبة الإلكترونية

لا شك أن تطبيق نظام المراقبة الإلكترونية بواسطة السوار الإلكتروني كبديل للعقوبة السالبة للحرية يتطلب بعض الشروط لقبول تطبيقه وفي حالة مخالفة تلك الشروط يكون هناك جزاء نوضح ذلك من خلال:

1. **الشروط القانونية:** يلزم تنفيذ المراقبة بالسوار الإلكتروني توافر شروط قانونية:

- أن يكون الحكم نهائيا ومن ثم لا يمكن الحديث عن الحالات التي يكون فيها المتهم رهن الحبس المؤقت خصوصا تلك القضايا التي تكون محل تحقيقا أو بالنسبة للأشخاص اللذين صدرت في حقهم الإدانة السالبة للحرية وكانت محل طعن كحالات الطعن التي تستغرق وقتا طويلا عادة ما يزيد عن ثلاث سنوات.
- أن تكون العقوبة سالبة للحرية، ومن ثم لا مجال لتطبيقه على العقوبات الأخرى كالغرامة.
- أن لا تتجاوز المدة المحكوم بها على المدان بثلاث سنوات أو أن تكون المدة المتبقية تساوي أو أقل من هذه المدة وهو ما نص عليه المشرع الجزائري في المادة 150 مكرر 1 من القانون 18-01. [2]

يسري نظام المراقبة الإلكتروني في التشريع الجزائري على المحكوم عليهم البالغين والأحداث والمبتدئين للإجرام والمعتادين عليه، حيث مكن المشرع قاضي تطبيق العقوبات أن يلجأ إلى استبدال العقوبة سلب الحرية بعد سيرورة الحكم الصادر في حق المحكوم عليه نهائيا بوضعه تحت نظام المراقبة الإلكترونية وذلك بعد الحصول على موافقة صريحة من صاحب الشأن. [3]

(1) المادة 150 مكرر 1 من القانون 18-01، المرجع نفسه.

(2) ثابري مختار، (نظام السوار الإلكتروني في الجزائر)، مجلة البحوث القانونية والسياسية، العدد 11، 2018، ص 318.

(3) ضريف شعيب، (المراقبة الإلكترونية للمحكوم عليهم في السياسة العقابية الجزائرية)، المجلة الإفريقية للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 03، العدد 01، 2019، ص 177.

ولا شك أن اشتراط المشرع الجزائري لموافقة المحكوم عليه لوضعه تحت المراقبة الإلكتروني يمثل إضافة جديدة لسياسة الاعتداد بالإرادة المحكوم عليه ورضاه في مجال التنفيذ العقابي أو ما يعرف بالعقوبة الرضائية، فنظام المراقبة الإلكترونية يعد بمثابة عقد لتنفيذ العقوبة يبرم بين قاضي تطبيق العقوبات والمحكوم عليه، نصت المادة 150 مكرر 2 من القانون 18-01 على أنه: "لا يمكن اتخاذ مقرر الوضع تحت المراقبة الإلكترونية إلا بموافقة المحكوم عليه أو ممثله القانوني إذا كان قاصرا" لأنه عدم موافقة المحكوم عليه وضعه تحت المراقبة الإلكترونية يعتبر مساسا بكرامته وسلامته وحياته الخاصة. (1)

قد راعى المشرع الجزائري كذلك الجانب الصحي للمحكوم المراد وضعه تحت المراقبة الإلكترونية المادة 150 مكرر 7 من القانون 18-01 "يجب على قاضي تطبيق العقوبات قبل وضع المحكوم عليه تحت المراقبة الإلكترونية أو في أي وقت أثناء تنفيذ هذا الإجراء التحقق تلقائيا أو بناء على طلب المعني من أن السوار الإلكتروني لا يمس بصحة المعني".

وذلك عن طريق اخضاع الأشخاص الموضوعين تحت نظام المراقبة الإلكترونية إلى إشراف طبي بصفة دورية. (2)

2.**الشروط المادية:** يشترط لتطبيق نظام السور الإلكتروني توافر بعض الشروط المادية كالتالي:

- وجود مكان إقامة ثابت أو ايجار مستقر خلال الوضع تحت المراقبة مثلما هو عليه الحال مع شروط المراقبة القضائية.
- أن يتم الحصول على موافقة مالك أو مؤجر السكن.
- شهادة طبية تفيد توافق صحة المحكوم عليه مع المراقبة الإلكترونية.
- وجود خط هاتفي ثابت دون أي ملحقات (مجيب آلي أو أنترنت) للتحقق من احترام الالتزامات وفي حالة تعطيل المحكوم عليه لأجهزة المراقبة فإنه يعد مرتكبا لجريمة مما يلغي قرار الوضع تحت المراقبة الإلكترونية.

(1) المادة 15 مكرر 2 من القانون 18-01، المرجع السابق.

(2) المادة 150 مكرر 7 من القانون 18-01، المرجع نفسه.

- وضع سوار إلكتروني على جزء من جسم الإنسان وقد أقرت ذلك المادة 150 مكرر 1 من القانون رقم 18-01 حيث ينفذ النظام بواسطة قيد إلكتروني يوضع بمعصم لمعني بالأمر أو ساقه أو على جزء آخر من حسمه لرصد تحركاته داخل الحدود الترابية. (1)

الفرع الثاني: المحاكمة عن بعد

المحاكمة عن بعد هي آلية حديثة نسبيا حيث يباشر من خلالها إجراءات التحقيق والمحاكمة الجزائرية عن بعد فيتم الاستعانة بها في حالة السماع للشهود والمتعاونين مع العدالة لكشف ملابسات الجرائم الخطيرة ويتعد الأمر أيضا إلى محاكمة المتهمين دال المؤسسة العقابية أمام المحكمة التي تبعدها مسافة.

أولا: تعريف تقنية المحادثة المرئية عن بعد

إن مدلول تقنية المحادثة المرئية عن بعد يحتم علينا البحث في مصطلحها الأول التي استحدثت فيه أي "Vidéo conférence" فهذا المصطلح في أصله اللغوي مأخوذ من اللغتين الفرنسية والإنجليزية وهو ينقسم إلى كلمتين أساسيتين هما كلمة Vidéo وكلمة Conférence، فالكلمة الأولى تقابلها بالعربية كلمة تلفزيوني وهي تطلق على كل جهاز يقوم بنقل الصورة والصوت بواسطة موجات الاتصال المختلفة، أما الكلمة الثانية فتعني تجمع عدد من الأفراد لإجراء مناقشة، أو حوار أو مؤتمر بكون موضوعه محدد ومعين. (2)

أما التعريف الاصطلاحي فتعرف المحاكمة عن طريق المحادثة المرئية عن بعد على أنها "تقنية الاتصال المرئي المسموع بأي وسيلة أو آلية حديثة لمباشرة إجراءات التحقيق أو المحاكمة الجنائية عن بعد وتتم الاستعانة بها في بعض الحالات لسماع الشهود والمتعاونين مع العدالة لكشف غموض الجرائم الخطيرة لاسيما المنظم منها بل تتعدى إلى محاكمة المتهمين

(1) وليد قارة، (المراقبة الإلكترونية باستعمال السوار الإلكتروني كعقوبة بديلة في التشريع الجزائري)، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد 13، العدد 02، 2021، ص ص 378، 379.

(2) عمارة عبد الحميد، (استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في التحقيق والمحاكمة الجزائية)، مجلة دراسات وأبحاث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 10، العدد 03، 2018، ص ص 59، 60.

رغم تواجدهم داخل المؤسسة العقابية أمام المحكمة التي قد تبتعد عن المؤسسة العقابية مسافة بعيدة".

وتشمل أيضا المدلول الاصطلاحي المجال التقني والفني لاستخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد باعتبارها وسيلة تكنولوجية من وسائل الاتصال والمحادثة المرئية والمسموعة التي تستخدمها مجموعة من الأفراد بينهم للتواصل من خلال كل تراسل أو إرسال، أو استقبال علامات أو إشارات أو كتابات أو صور أو أصوات أو معلومات مختلفة، عن طريق الأسلاك أو البصريات أو اللاسلكي الكهربائي، أو أجهزة أرى كهربائية مغناطسية وبأية وسيلة إلكترونية أخرى تضمن الاتصال بين الأفراد. (1)

ثانيا: متطلبات استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد

إن استخدام تقنية المحادثة المرئية في الإجراءات الجزائية يتطلب توفير جميع الوسائل الفنية اللازمة لإنجاحها على أتم وجه ومن أهم هذه الوسائل:

- تزويد المحاكم والسجون ومراكز الاحتجاز بنظام تقني مجهز بمعدات وأجهزة حاسوب عالية الجودة والدقة في الصورة والصوت مزودة بنظام حماية فعال وآمن، بما يضمن المحاكم جودة المحادثات المرئية التي تجربها.
- تتطلب المحاكمة عن بعد إنشاء شبكة داخلية تستخدم نفس بروتوكولات الشبكة العالمية وخدماتها كالبريد الإلكتروني وخدمة Vidéo conférence حيث يتم ربط جميع الأقسام والوحدات وقاعات المحكمة ببعضها البعض تتيح لجميع العاملين في المحكمة الاتصال ببعضهم آليا إضافة إلى وضع حاسوب أمام كل طرف من أطراف الدعوى تتصل جميعها بحاسوب رئيسي يتم من خلاله إظهار ملف الدعوى والإجراءات بحيث يستطيع كل حاضر أن يرى ويسمع كل إجراء يتم في الدعوى وترتبط هذه الحواسيب مع حاسوب القاضي الذي بواسطته يتم عرض ملف الدعوى وتدوين الإجراءات بالتسجيل المرئي لهذه الإجراءات.
- تجهيز قاعة للمحكمة بكاميرا مثبتة في مكان مثالي من قاعة للمحكمة تقوم بتصوير قاعة المحكمة الحاضرين ويتم نقلها المحتوى على مستوى الصفحة الرئيسية لموقع المحكمة، حيث يستطيع أي مواطن الدخول لها عبر الموضع وحضور جلسات المحاكمة وعرض محتوى ملف

(1) يوسفي عبد الهادي، (المحاكمة المرئية عن بعد تكريس لعصرنة العدالة أم مساس بالضمانات)، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، المجلد 06، العدد 01، 2021، ص ص 220، 221.

الدعوى على جزئية علنية المحاكمة في الموقع الرئيسي للمحكمة في حالة عدم الحضور الشخصي للأطراف باستخدام تقنية "زووم".

- توفير الكوادر البشرية المؤهلة المتخصصة في المجال الالكتروني إضافة إلى وجوب تكوين القضاة وموظفي قطاعه العدالة وكذا أعوان القضاء عن طريق برمجة دورات تكوينية في مجال الاعلام الآلي ونظم اتصال مع تمكينهم من الوسائل اللازمة للعمل بهذه التقنيات الحديثة. [1]

ثالثا: شروط تطبيق تقنية المحاكمة المرئية عن بعد

يمكن تقسيم شروط تطبيق تقنية المحاكمة المرئية عن بعد إلى شروط موضوعية وشروط تقنية.

1. الشروط الموضوعية لتقنية المحاكمة المرئية عن بعد

أ. حسن سير العدالة:

إن أهم مبرر للجوء لهذه التقنية هو الحفاظ على حسن سير العدالة وهو ما لم يتحقق خلال جائحة كورونا والتي عرقلت انعقاد المحاكمات الحضورية مما أدى إلى المساس بحقوق المحبوسين وعليه كان من الضروري الحفاظ على استقرار الأوضاع والمعاملات من خلال الحد من انتشار فيروس كوفيد 19 دون توقيف العمل القضائي، وعلى الرغم من أن وجود حد أدنى من العمل خاصة بالنسبة لقضايا الموقوفين مؤقتا وذلك بالنظر لحساسية قضاياهم وارتباطها بآجال حبس محددة قانونا لا يجوز خرقها تحت ذائلة العقاب بجرم الحبس التعسفي وبالتالي ففي هذه الحالات لا يمكن اللجوء لتقنية المحادثة المرئية عند يعد للحفاظ على سلامة كل المتدخلين في النشاط القضائي وضمان محاكمة عادلة للموقوفين أو المحبوسين.

ب. الحفاظ على الأمن والصحة العمومية:

نظرا لجائحة كوفيد 19 التي عصفت بالعالم وشلت حركة جميع مجالات ومناحي الحياة ارتأى المشرع الجزائري إضافة هذه الحالة ضمن حالات دواعي استعمال تقنية المحاكمة المرئية عن بعد، وهي الحالة التي لم يكن منصوصا عليها ضمن القانون رقم 15-03 المتعلق

(1) بوهنتالة ياسين، (تقنية المحادثة المرئية عن بعد كآلية لتبسيط إجراءات الدعوى الجزائية)، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 04، العدد 03، 2021، ص ص 679، 680.

بعصرنة العدالة وتعتبر هذه الحالة من أهم الحالات التي دفعت المشرع لتحسين نظام تقنية المحاكمة المرئية عن بعد لتتماشي مع الظروف الصحية ومسايرة متطلبات الجائحة. [1]

جـ. دواعي احترام مبدأ الآجال المعقولة:

نجد أن السرعة في الإجراءات الجزائية هي تلك المدة التي تحتاجها الدعوى الجنائية للفصل دون تسرع يخل بالحقوق أو تأخير بمس بأصل البراءة بلا مبرر فالإجراءات الجنائية يجب أن تبدأ وتنهي في غضون مدة معقولة مع ضرورة احترام التوازن بين حق المتهم لتحضير دفاعه وضرورة إصدار الحكم دون أي تأخير لا مبرر له طيلة المراحل الإجرائية انطلاقا من التحري والتحقيق إلى غاية صدور حكم نهائي في القضية. [2]

2. الشروط التقنية لاستعمال تقنية المحادثة المرئية عن بعد:

أ. تسجيل التصريحات (المحادثة) على دعامة:

يتوجب تسجيل التصريحات وأطوار المحاكمة عن طريق استخدام تقنية المحادثات المرئية على دعامة الكترونية تضمن سلامتها وترفق بملف الإجراءات هذا ما نصت عليه المادة 14 من القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة. [3]

ب. تدوين التصريحات:

نصت المادة 14 الفقرة الأخيرة على ضرورة تدوين التصريحات بصورة كاملة وحرفيا على محضر يوقعه القاضي المكلف بالملف وأمين الضبط ومن هنا تبرز نية المشرع الجزائري في عدم اغفال الكتابة لاحتمالية تلف الدعامة الإلكترونية بمرور الوقت فتبين التصريحات وإجراءات التحقيق والمتابعة بمحاضر كتابية تضمن إمكانية العودة إليها.

(1) أمير بوساحية، وفاء شناتلية، (مستقبل تقنية المحاكمة المرئية عن بعد في ضوء الامر رقم 20-04 بين المواءمة المرحلية لجائحة كورونا وصعوبة الاستمرار بعدها)، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 58، العدد 02، 2021، ص ص 871، 872.

(2) بولواطة السعيد، (سرعة الإجراءات في القانون الإجرائي الجزائري)، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، العدد 01، 2019، ص ص 294، 295.

(3) المادة 14 من القانون 15-3 المتعلق بعصرنة العدالة.

جـ. موافقة المتهم الحبوس والنيابة العامة:

حيث اشترط المادة 15 الفقرة الأخيرة ضرورة موافقة المتهم الموقوف بإحدى المؤسسات العقابية في قضايا الجنح على استعمال هذه التقنية في مباشرة إجراءات محاكمته، كما اشترطت أيضا موافقة النيابة العامة التي عادة ما تقدم طلبا بإجراء محاكمة مرئية إلى المديرية العامة لعصرنة العدالة.

ونظرا للظروف الاستثنائية المتمثلة في تفشي وباء كورونا فإنه يمكن مخالفة شرط المتهم ذلك تفاديا لانتقال المرض بين الموقوفين داخل المؤسسات العقابية في حالة رفض الموقوف قد يقترح قاضي الجلسة تأجيل القضية لتاريخ آخر.

د. السرية التامة:

يجب أن تضمن الوسيلة المستعملة سرية الاتصال وأمانته وهو ما يعني استبعاد اجرائها عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو عبر الشبكات غير المحمية فهي تتم عبر شبكة اتصال خاصة تم استحداثها في قطاع العدالة تسمى الشبكة القطاعية لوزارة العدل حيث تراعي هذه الشبكة خصوصية وحساسية المعلومات المتداولة في قطاع العدالة وتضمن الاتصال الإلكتروني والتبادل الفوري والمؤمن للمعلومات بين مختلف مصالح القطاع وفق نظام الأنترنت، حيث تم ربط كل الجهات القضائية والمؤسسات العقابية بعضها البعض بما فيها المحكمة العليا ومجلس الدولة. [1]

الفرع الثالث: النظام الآلي لصحيفة السوابق القضائية

يمكن لكل جزائري أو أجنبي مقيم بالجزائر أن يطلب ويتلقى عن طريق الانترنت القسيمة رقم 03 من صحيفة السوابق القضائية الخاصة به متى كانت خالية من أي عقوبة، وذلك بقيامه مرة واحدة فقط بالتقرب من شباك أي مجلس قضائي أو محكمة عبر التراب الوطني وبنفس الخطوات المتبعة في الخدمات الأخرى مع إضافة ما يثبت الإقامة بصفة قانونية بالنسبة للأجانب المقيمين بالجزائر.

(1) لعجاج مريم، جوادي إلياس، (حق التقاضي والمثول أمام القضاء في آجال معقولة أثناء الحجر الصحي)، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 09، العدد 04، 2020، ص ص 227، 228.

وبمجرد تلقي المعني لاسم المستخدم وكلمة المرور الجديدين عبر هاتفه المحمول يصبح بإمكانه الولوج إلى خدمة طلب وتلقي صحيفة السوابق القضائية عن طريق الأنترنت على موقع وزارة العدل وذلك باختياره لخانة "سحب صحيفة السوابق العدلية" في شكل PDF موقعة إلكترونيا تكون قابلة للحسب والطباعة. (1)

الفرع الرابع: التبليغ عبر رسالة قصيرة sms

هي عبارة عن تقنية جديدة تسمح للمتقاضين بتتبع مآل قضاياهم بواسطة رسائل نصية قصيرة عبر الهاتف المحمول كما تمكن المحاكم من إرسال الاستدعاء وتبليغ المتقاضين إلكترونية دون الحاجة إلى إرسالها عبر البريد العادي وبذلك تسمح هذه الخدمة بتبسيط الإجراءات الإدارية وبتوفير نفقات التبليغ وتسهيل وصول المعلومة القضائية في وقت قياسي للإشارة فإن هذا الاجراء الجديد هو أمر اختياري يتم اللجوء إليه في حالة واحدة وهي تأكيد المتقاضي لهذه الخدمة بعد تلقيه لرسالة قصيرة من طرف المحكمة بالإضافة إلى ما سبق يسمح هذا النظام بالتبادل الإلكتروني لإبلاغ الملفات الجزائية بين قضاة النيابة وقضاة التحقيق ويسمح أيضا بالحصول على إحصائيات معينة ودقيقة حول تطور النشاط القضائي وهو ما يضفي الشفافية والموضوعية على العمل القضائي كما يوفر إمكانية التفتيش عن بعد وتصبح المسائلة والمتابعة والرقابة على أعمال القضاة ووكلاء الجمهورية ممكنة. (2)

الفرع الخامس: مركز النداء (Call Center)

نظرا لتزايد حاجة المواطن للتوجيه والاعلام استحدثت وزارة العدل مركز النداء (وطني على مستوى الوزارة ومحلي على مستوى المجالس القضائية النموذجية) يعمل بتقنية الصوت عبر بروتوكول الأنترنت (IP) عبر الشبكة الداخلية للقطاع يقدم هذا المركز خدماته لمختلف الجهات القضائية والإدارات العمومية والمواطنين من خلال الاتصال بالرقم الأخضر المجاني "1078" ويقدم فريق متخصص مؤهل ومدرب إجابات وافية لانشغالات واستفسارات المواطنين المتصلين حول المستجدات القضائية الاستشارات القانونية، الخدمات المقدمة عبر الخط

(1) عبد العزيز فطيمة زهرة، فرحات حميدة كريمة، (التطبيقات العملية لعصرنة قطاع العدالة–الموقع الإلكتروني لوزارة العدل أنموذجا)، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 10، العدد 03، 2021، ص 344.

(2) أحمد بن عزوز، (نظام المحاكمة الإلكتروني وفقا لأحكام قانون عصرنة العدالة 15–03)، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد الخاص، 2021، ص 68.

(استخراج صحيفة السوابق القضائية والجنسية عبر الأنترنت... الخ) واستغلالا للبيانات يقوم النظام آليا بتسجيل وأرشفة المكالمات لإثراء قاعدة البيانات الوطنية التي تقدم احصائيات دقيقة عن انشغالات المواطنين واهتمامهم والتي تساعد صناع القرار على اتخاذ القرار كما يعتبر هذا المركز صورة من صور الديمقراطية التشاركية العتي تخدم مصلحة المواطن بدرجة أولى من خلال مشاركته في الشأن العام تقديما للاقتراحات والأفكار وحتى العرائض والتظلمات. [1]

الفرع السادس: النظام الآلي لتسيير الأرشيف التاريخي

يتكفل هذا النظام بفئة المسجونين أثناء فترة حرب التحرير الجزائرية، وهذا هدف حفظ لذاكرة لوطنية وخدمة لهذه الفئة التي تتقدم إلى وزارة العدل في الغالب هدف الحصول على شهادة التواجد بالسجن أثناء الثورة.

كما يرمي هذا المشروع إلى تحسين ظروف حفظ الرشيف من خلال الاستعانة بالأدوات الحديثة التي تتضمن في نفس الوقت حماية أكبر ضد التلف وضياع الوثائق وسرعة في عمليات البحث والاسترجاع وهذا ما جعل مصلحة الأرشيف تقدم خدماتها العمومية على أكمل وجه للمواطنين.

الفرع السابع: نظام تسيير الأوامر بالقبض

وهو نظام آلي تجمع فيه كل أوامر القبض الصادر عبر كامل التراب الوطني وكذا الاخطارات الخاصة بالكف عن البحث، ويكفي إدخال اسم أي شخص ليعرف إن كان مطلوبا للعدالة أم لا، لاسيما في الموانئ والمطارات والمراكز الحدودية وفي مقرات مؤسسات الأمن والدرك الوطني وغيرها من المراكز. [2]

(1) مختار قنيش، جيلالي بن عبو، (رحلة التحول الرقمي في قطاع العدالة الجزائرية)، مجلة المغيار، المجلد 26، العدد 07، الجزائر، 2022، ص 317.

(2) بوضياف اسمهان، (عصرنة قطاع العدالة في الجزائر)، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 06، العدد 02، 2022، ص 276.

خلاصة:

قطاع التعليم العالي البحث العلمي من القطاعات التي كانت سباقة إلى دخول عالم الرقمنة وبلوغ حوكمة إلكترونية ساهمت في إحداث نقلة نوعية في مجال البحث العلمي.

فتوظيف الرقمنة فيما يخص سيرورة البحث العلمي نجدها مقارنة بالحقبة الماضية حقبة الأوراق أو الإدارة التقليدية التي كانت تعتمد أكثر على الورق والتي كانت تكلفة أو عبء أكثر على الإدارات بما فيه الجامعة نجد أن إدخال التكنولوجيا والمعلومات والاتصال على رأسها تكنولوجيا الأنترنت أصبحت تخلق نوعا من القيمة المضافة والفارق فيما يخص مدى خلق نوع من التفاعلية ما بين الاسرة الجامعية سواء كان عمال أو طلبة أو حتى أساتذة على المستوى المحلي والوطني أو حتى على المستوى العالمي وبالتالي هذا قد ساهم في تقريب الجامعة الجزائرية إلى مختلف الجامعات، ساهمت أيضا في تقليل التكاليف التشغيلية المتعلقة بالورق وتكاليف الاتصال وتكاليف التنقل وبالتالي هذا ساعدة في تحسن أداء الجامعة الجزائرية.

كما شهد أيضا قطاع العدالة في الجزائر انطلاقة فعلية نحو العصرنة بما انه يعتبر قطاعا حساسا وجب على الجزائر عصرنته ليتماشى مع القطاعات الموازي له من حيث التعاون فيما بينهم. فرقمنة مرفق العدالة كانت بمثابة تحدي كبير رفعت الدولة الجزائرية سقفه عاليا، وقد استطاعت بفضل الخبرات البشرية الجزائرية أن تقطع أشواطا كبيرة من أجل تعزيز وتعميق مسار عصرنة الخدمة العمومية لقطاع العدالة بالاستغلال الأمثل لتكنولوجيا الاعلام والاتصال ولتحقيق خدمات رقمية فعالة ذات جودة عالية وتحسين الخدمات المقدمة للمتعاملين لاسيما المتقاضين منها.

هذه الرؤية الاستراتيجية الثاقبة التي أصبحت الدولة تتبناها وأصبح لديها توجه إيجابي نحو تبنيها هذا سيجعل ويرقي المجتمع الجزائري من مجتمع تقليدي إلى مجتمع رقمي وبالتالي هذا سيساعد على التكيف والمرونة أكثر مع متطلبات الوقت.

الخاتمـــــــة

ونستنتج في الأخير أن معظم دول العالم سعت لانتهاج الإدارة الإلكترونية عامة والجزائر خاصة كأداة لترقية أنشطة ومهام مؤسسات الخدمة العمومية وفق أساليب مختلفة، فالإدارة الإلكترونية تبنى على مبادئ محددة يمكن إجمالها في إطار وصل مرتفقين للخدمات الإدارية بحيث يكفي الولوج إلى شبكة الأنترنت فقط دون الحاجة للتنقل لمكان الإدارة دون تعقيدات.

فهي أداة لتحقيق الإصلاح الإداري تهدف لجعل المرفق العام يحظى بثقة المتعاملين معه ورضاهم عن الخدمات المقدمة لهم.

ولنظام الإدارة الإلكترونية مميزات وخصائص مهمة مما تجعل التطرق إليها من الضروريات وذلك لأن من شؤونها تبسيط الإجراءات، الدقة والوضوح، سرعة الإنجاز، توفير الخدمة بشكل مستمر وسريع وبالتالي إحداث تغيير سريع في نمط حياة الموظفين وتقليل الصورة السلبية للخدمات العمومية التي يقدمها المرفق العام في شكلها التقليدي.

والجزائر قد حققت نجاحا نسبيا على مستوى المرافق العمومية المحلية بالانتقال من الأسلوب التقليدي الورقي إلى التواصل عبر الشبكات الإلكترونية ومازالت الحكومة الجزائرية مبتدئة في هذا المجال مع الدول العربية والأجنبية التي كانت سباقة لتبني الإدارة الإلكترونية لتحسين خدماتها المقدمة.

ومن أبرز القطاعات التي سيطرتها الدولة الجزائرية من خلال تحسين وتعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال قطاع التعليم العالم والبحث العلمي الذي عرف تطور ملحوظ في مجال الرقمنة من خلال وضع منصات عديدة للتعليم عن بعد، وما يعمل على تشجيع روح المنافسة والاجتهاد في الدراسة من خلال إضفاء الشفافية والقضاء على البيروقراطية.

عصرنة قطاع العدالة في الجزائر أصبح أمر حتمي وضروري ومطلب أساسي خاص في ظل التغيرات الحاصلة على مستوى الدولي، بحيث إصلاحات قطاع العدالة برزت من خلال فتح بوابة إلكترونية كالشباك الإلكتروني، السواء الإلكتروني، نظام تسيير الأرشيف القضائي، تبليغ عبر SMS ... الخ، وذلك لتقديم خدمات عمومية بجودة وكفاءة عالية.

ومن خلال انجاز هذا البحث توصلنا إلى النتائج التالية:

- ❖ الإدارة الإلكترونية تقضي على البيروقراطية وتسهل للأفراد الحصول على متطلباتهم.
- ❖ للإدارة الإلكترونية دورا هاما في سير المرفق العام لتوافقها مع المبادئ المكرسة للمرفق العام من أجل عصرنة وتطوير الخدمة العمومية.
- ❖ التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية ليس بالأمر السهل بل يتطلب ذلك تدبير وتخطيط معمق.
- ❖ استخدام الإدارة الإلكترونية يساعد في التغلب على العديد من المشاكل التي تعيق سير العمل.
- ❖ تعتمد الإدارة الإلكترونية على استخدام القدرات الجوهرية للشبكات بأنواعها في تحسين الأداء الوظيفي عن طريق توفير مقومات مادية وغير مادية مما تساهم في زيادة الفعالية للموظفين في المؤسسة.

بناءً على ما تم التوصل إليه من النتائج السابقة الذكر بالإمكان تقديم الاقتراحات التالية:

- ❖ إقامة ندوات وملتقيات وحملات للتوعية حول موضوع الإدارة الإلكترونية لإزالة الغموض لدى بعض المتعاملين.
- ❖ عصرنة كل الأعمال الإدارية والخدمات المقدمة للرقي بالدولة من جهة ولتحقيق مبادئ الإدارة الإلكترونية في الخدمات العامة.
- ❖ تثمين دور العنصر البشري كفاعل في عملية التحول من خلال الاشتراك للعاملين في التخطيط والتنفيذ لبرامج الإدارة.
- ❖ الاستعانة بمهندسين في مجال الاعلام والاتصال من أجل الاشراف على المواقع الإلكترونية المختصة.
- ❖ الاخذ بعين الاعتبار التجارب الأجنبية والعربية في مجال تطبيق الإدارة الإلكترونية ومدى تحقيقها للخدمات العمومية من أجل تجنب السلبيات وقعوا فيها والأخذ بالأمور الإيجابية.

قائمـــة المصادر والمراجع

أولا: المصادر

1. الدستور:

1. دستور 2020 الصادر بتاريخ 30ديسمبر 2020 الجريدة الرسمية عدد 82.

2. القوانين:

1.قانون 01/18 المؤرخ في 30 يناير 2018 المعدل والمتمم لقانون 04/05 المؤرخ في 6 فبراير 2005 المتعلق بتنظيم السجون وإعادة الادماج الاجتماعي للمحبوسين، الجريدة الرسمية، العدد 05 المؤرخة في 30 يناير 2018.

2.القانون رقم 15-03 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436 الموافق لـ 01 نوفمبر سنة 2015 المتعلق بعصرنة العدالة، الجريدة الرسمية، العدد 06 الصادرة بتاريخ 20 ربيع الثاني عام 1436 الموافق لـ 10 فبراير 2015.

3.القانون رقم 15-04 المرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436 الموافق أول فبراير سنة 2015 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين ج. ر، العدد 06، جريدة رسمية مؤرخة في 10 فبراير سنة 2015م.

ثانيا: المراجع

1. الكتب:

1.حسن عبد الباسط جميعي، إثبات التصرفات القانونية التي يتم إبرامها عن طريق الأنترنت، (ب. ط)، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000

2.خالد ممدوح إبراهيم، إبرام العقد الإلكتروني-دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، 2007.

3.خالد ممدوح إبراهيم، أمن الحكومة الإلكترونية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.

4.صدام الخمايسية، الحكومة الإلكترونية الطريق نحو الإصلاح الإداري، الطبعة الأولى (2013)، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع إربد شارع الجامعة، (د. س. ن).

5.محمد عبد الله الفلاح، أحكام القانون الإداري، الطبعة الأولى، دار النشر دار الفكر الجامعي، 2016.

6.ياسر محمد عبد العالي، الإدارة الإلكترونية وتحديات المجتمع الرقمي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2016.

2.المقالات:

1. إبراهيم جبار منصور، (آلية تنفيذ القرار الإداري الإلكتروني)، مجلة أبحاث ميسان، المجلد رقم 17، العدد 34، 2021.

2. أحمد بن عزوز، (نظام المحاكمة الإلكتروني وفقا لأحكام قانون عصرنة العدالة 15-03)، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد الخاص، 2021.

3. أعشور عبد الكريم، (دور الحكم الإلكتروني في مكافحة الفساد الإداري الولايات المتحدة أنموذجا)، مجلة المفكر، العدد 11، بسكرة، د س ن.

4. أمير بوساحية، وفاء شناتلية، (مستقبل تقنية المحاكمة المرئية عن بعد في ضوء الامر رقم 20-04 بين المواءمة المرحلية لجائحة كورونا وصعوبة الاستمرار بعدها)، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 58، العدد 02، 2021.

5.أونيسي ليندة، (المبادئ الضابطة للمرفق العام الإلكتروني)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد رقم 14، العدد رقم 01، الجزائر، 2021.

6. برادة عبد الرزاق، سالي مزاد، صيشي يسري، (التحول الرقمي في الوسط الجامعي الجزائري)، مجلة الفكر المتوسطي، المجلد 11، العدد 02، الجزائر، 2022.

7. بريزة بوزعيب، (الرقمنة ودورها في عصرنة التعليم العالي في الجزائر)، مجلة جودة الخدمة العمومية للدراسات السوسيولوجية والتنمية الإدارية، المجلد 05، العدد 02، الجزائر، 2022.

8. بصير طارق، (العقد الإداري الإلكتروني ودوره في مواجهة الظروف الطارئة) (فيروس Covid-19 أنموذجا)، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد 08، العدد 02، غرداية، 2022.

9. بغدادي إيمان، (التوقيع الإلكتروني كبديل للتوقيع التقليدي في التجارة الإلكترونية)، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد 02، العدد 4، الجزائر، 2019.

10. بلباقي وهيبة، (علاقة التسبيب بركن السبب في القرارات الإدارية)، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 18، الجزائر، 2018.

11. بلول فهيمة، (رقمنة القطاع التعليم العالي في الجزائر: هل سيحقق شعار صفر على ورق في الجامعة الجزائرية)، مجلة المفكر، المجلد 18، العدد 01، 2023.

12. بن يكن عبد المجيد، (المرافق العامة ونظامها القانوني في التشريع الجزائري)، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد رقم 11، خنشلة، سبتمبر 2018.

13. بو الشعر وفاء، (المبادئ التي تحكم المرافق العمومية على ضوء التعديل الدستوري 2020)، مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد رقم 06، العدد رقم 02، الجزائر، 2020.

14. بواشري أمينة، سالم بركاهم، (الإصلاح الإداري في الجزائر عرض تجربة مرفق العدالة 1999-2017)، المجلة العلمية لجامعة الجزائر 3، المجلد 06، العدد 11، 2018.

15. بوضياف اسمهان، (عصرنة قطاع العدالة في الجزائر)، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 06، العدد 02، 2022.

16. بوضياف مليكة، خالدي عبد الرحمن، (التحول إلى الإدارة الإلكترونية في ظل استراتيجية عصرنة قطاع العدالة في الجزائر)، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، العدد 07، 2022.

17. بولواطة السعيد، (سرعة الإجراءات في القانون الإجرائي الجزائري)، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، العدد 01، 2019.

18. بوهنتالة ياسين، (تقنية المحادثة المرئية عن بعد كآلية لتبسيط إجراءات الدعوى الجزائية)، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 04، العدد 03، 2021.

19. تبون عبد الكريم، (الإدارة الإلكترونية: الأهمية والمتطلبات)، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد رقم 10، العدد رقم 02، الجزائر، 2021.

20. ثابري مختار، (نظام السوار الإلكتروني في الجزائر)، مجلة البحوث القانونية والسياسية، العدد 11، 2018.

21. جديد حنان، (حجية التوقيع الإلكتروني في الإثبات وفقا للتشريع الجزائري)، مجلة صوت القانون، المجلد 08، العدد 02، 2022.

22. حاجي نذير، (عملية ترشيد القرارات الإدارية في ظل الإدارة الإلكترونية ببلدية البليدة)، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد رقم 04، العدد رقم 04، الجزائر، 2020.

23. حبيبة عبدلي، وفاء عبدلي، (بدائل العقوبات السالبة للحرية لإعادة ادماج المحبوسين في المؤسسات العقابية الجزائرية "نظام السوار الإلكتروني نموذجا")، المجلة الاكاديمية للبحث القانوني، المجلد 12، العدد 01، 2021.

24. حسينة شرون، صونيا مقري، (التوقيع الإلكتروني كآلية لتوثيق المعاملات الإلكترونية)، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد 3، العدد 02، بسكرة، 2021.

25. حفيظ حنان، بوقرة رابح، (تطبيق إدارة الموارد البشرية إلكترونيا في ظل رقمنة قطاع التعليم العالي في الجزائر "برنامج Progres نموذجا")، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 5، العدد 02، الجزائر، ديسمبر 2022.

26. حنان بوعيس، عمار شوشان، (صعوبات تطبيق نظام البروقرس في الإدارة الجامعية من وجهة نظر مستخدميه–دراسة ميدانية بجامعة باتنة–1–)، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 07، العدد 02، السنة السابعة مخبر تطوير نظم الجودة في مؤسسات التعليم العالي والثانوي الجزائر

27. خادم حمزة، المبادئ الحديثة لحوكمة سير المرفق العام في الجزائر في ظل التعديل الدستوري لسنة 2020، مجلة الدراسات الحقوقية، المجلد رقم 09، العدد رقم 03، الجزائر، أفريل 2023.

28. خلدون عيشة، (العقد الإداري الإلكتروني–دراسة مقارنة)، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 02، 2022.

29. درهم على درهم القمش، (الإدارة الإلكترونية وأصرها في تحسين الإدارة التقليدية)، دراسة تطبيقية على جامعة صنعاء، مجلة جامعة الملكة أروى العملية المحكمة، العدد رقم 26، د س ن.

30. دلسي يمينة، (التعليم الإلكتروني بين الأهمية والتحديات التكنولوجية تطبيق " Google meot" نموذجا)، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 10، العدد 02، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، 2022.

31. ربيع نصيرة، (دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل مبدأ الشفافية)، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد رقم 08، جوان 2017.

32. سعاد تتبيرت، (استخدام المنصات التعليمية zoom و google meet في التعليم الإلكتروني)، مجلة Management and soual perspectives، المجلد 01، العدد 01، الجزائر، جوان 2022.

33. سقني فاكية، (أثر الإدارة الإلكترونية على المبادئ التي تحكم سير المرفق العام)، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، العدد الثاني، سطيف، 2 مارس 2020.

34. شايب صورية، (العقد الإداري الإلكتروني في الجزائر بين النص والتطبيق ودوره في الحد من الفساد الإداري)، مجلة صوت القانون، المجلد 09، العدد 01، سيدي بلعباس، 2022.

35. الشيكر أيوب، (الإدارة الإلكترونية في الجزائر تطبيقات وتحديات)، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 08، العدد 01، الجزائر، 2019.

36. صهيب ياسر محمد شاهين، أونيسي ليندة، (أثر الإدارة الإلكترونية على مبادئ سير المرفق العام)، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، المجرد رقم 8، العدد رقم 03، الجزائر، 2021.

37. ضايم مصطفى، بوقناديل محمد (عصرنة تسيير المرفق العام عن طريق الإدارة الجزائرية)، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد رقم 06، العدد رقم 03، تلمسان (الجزائر)، سبتمبر 2018.

38. ضريف شعيب، (المراقبة الإلكترونية للمحكوم عليهم في السياسة العقابية الجزائرية)، المجلة الإفريقية للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 03، العدد 01، 2019.

39. ضياء الدين بن فردية، (دور الرقمنة في تطوير البحث العلمي والرفع من مستوى التحصيل الأكاديمي للطلبة)، مجلة مقاربات في التعليمية، المجلد 03، العدد 4، الجزائر، ديسمبر 2022.

40. عايد عبد الكريم غريسي، شريف محمد، (دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد وتحسين الخدمة العمومية)، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد 03، 2013.

41. عبد العزيز فطيمة زهرة، فرحات حميدة كريمة، (التطبيقات العملية لعصرنة قطاع العدالة–الموقع الإلكتروني لوزارة العدل أنموذجا)، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 10، العدد 03، 2021.

42. العبداني محمد، (العقد الإداري الإلكتروني وتطبيقاته في التشريع الجزائري)، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد 12، الجلفة، 2018

43. عبده نعمان صالح محمد الشريف، (الحكومة الإلكترونية كاستراتيجية وطرق اثبات والحماية لمعاملاتها)، مجلة معهد العلوم الاقتصادي، المجلد رقم 12، العدد رقم 04، الجزائر، ديسمبر 2018.

44. العربي وردية، (القرار الإداري الإلكتروني كأسلوب حديث لإدارة المرافق العمومية)، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد رقم 07، العدد رقم 01، الجزائر، 2022.

45. عقوني محمد، (حية التوقيع الإلكتروني في الإثبات)، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 46، 2017.

46. عمارة عبد الحميد، (استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في التحقيق والمحاكمة الجزائية)، مجلة دراسات وأبحاث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 10، العدد 03، 2018.

47. عمر بن عيشوش، (القرار الإداري الإلكتروني. قراءة في المفهوم والأهمية)، مجلة النوازل الفقهية والقانونية، المجلد 08، العدد 01، الجزائر، 2024.

48. عمرو أحمد عبد المنعم دبش، (إثبات المستندات الإلكترونية "الإثبات الإلكتروني")، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 04، العدد 01، 2019.

49. عيطوي سميرة، عيساوي نادية، (الإدارة الإلكترونية كأداة لتحسين الخدمة العمومية مع الإشارة لتجربة بعض مؤسسات الخدمة العمومية بالولايات المتحدة الأمريكية)، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد رقم 14، قسنطينة 2، 2017.

50. غنية نزلي، (دور الإلكترونية في ترقية الخدمات المرافق العمومية المحلية)، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد رقم 12، الوادي، جانفي 2016.

51. فرفاق مهر، (دور التوثيق الإلكتروني في تحقيق الأمن القانوني)، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، العدد 04 مستغانم، 2017.

52. فنورة نجاة، عادل شهيب، (الرقمنة في التعليم في الجزائر)، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 08، العدد 04، الجزائر، ديسمبر 2023.

53. قارة مولود، (التوثيق الإلكتروني، شكله وإجراءاته)، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد رقم 06، العدد 02، الجزائر، 2022.

54. قاشي علال، عشير جيلالي، (أهمية الإدارة الإلكترونية في تقديم الخدمة العمومية في سياق قواعد قانونية منظمة لذلك)، مجلة علمية دولية سياسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة، المجلد رقم 07، العدد رقم 02، الجزائر، 2021.

55. قانو حسين، شني تالية، (الإدارة الإلكترونية مفهوم جديد ومنهج معاصر في مجال الإدارة، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد رقم 05، العدد رقم 02، 2021.

56. قيدار عبد القادر صالح، (إبرام العقد الإداري الإلكتروني وإثباته)، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد 10، العدد 37، 2008.

57. كهينة حرحاد، (التعليم عن بعد بتوظيف منصة موودل (Moodle): دراسة ميدانية بالمدرسة العليا للعلوم التطبيقية بالجزائر ESSA) مجلة أفاق وأفكار، المجلد 11، العدد 02، الجزائر، 2023.

58. لشهب نادية ليلى، (المنصات التعليمية عبر الخط–منصة موودل نموذجا)، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 59، العدد 03، الجزائر، 2022.

59. لعجاج مريم، جوادي إلياس، (حق التقاضي والمثول أمام القضاء في آجال معقولة أثناء الحجر الصحي)، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 09، العدد 04، 2020.

60. ماجد ملفي زايد الدبحاني، (الضوابط القانونية للقرارات الإدارية الإلكترونية)، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد رقم 41، الأزهر، 2023.

61. محمد العيداني، يوسف زروق، (رقمنة مرفق العدالة في الجزائر على ضوء القانون 15–03 المتعلق بعصرنة العدالة)، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، المجلد 07، العدد 01، 2020.

62. محمد أمين بشير، (رقمنة المنظومة القضائية في مجال حسن سير العدالة)، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد 13، العدد 03، 2022.

63. مختار قنيش، جيلالي بن عبو، (رحلة التحول الرقمي في قطاع العدالة الجزائرية)، مجلة المغيار، المجلد 26، العدد 07، الجزائر، 2022.

64. مسعودي هشام، (أركان القرار الإداري الإلكتروني)، مجلة القانون المجتمع والسلطة، العدد رقم 03، 2015.

65. مفيدة مقورة، (عصرنة قطاع العدالة في الجزائر–دراسة في الإنجازات وتشخيص للمعوقات)، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 07، العدد 02، 2021.

66. المكي دراجي، راشدة موساي، (دور الإدارة الإلكترونية في تطوير الخدمة العمومية والمرفق العام في الجزائر–دراسة لنموذجين قطاعيين، العدالة، الداخلية والجماعات المحلية)، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 17، 2018.

67. نعيمة حرام، (تأثير الوسائل الإلكترونية على المبادئ العامة لإبرام العقود الإداري)، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 13، العدد 1، الجزائر، 2022.

68. نوال فحموص، أمال بن بريح، (فعالية العدالة الرقمية كتقنية مجسدة في زمن الأوبئة "جائحة كورونا نموذجا")، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 33، العدد 02، 2022.

69. نورة خيري، هالة دغمان، (منصة موودل للتعليم الإلكتروني ودورها في دعم التعليم الجامعي في أوساط الطلبة الجامعيين)، مجلة منتدى الأستاذ، المجلد 18، العدد 01، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، ديسمبر 2022.

70. هاجر خلالفة، انتصار عريوات، (مكانة التعليم الرقمي في تحديث أنظمة التعليم المباشر في ظل جائحة كوفيد 19: دراسة حالة الجامعة الجزائرية)، مجلة السياسة العالمية، المجلد 7، العدد الخاص 01، الجزائر، 2023.

71. الهاشمي مرهود، (منظومة الخدمات الرقمية في قطاع العدالة الجزائرية في ظل مستجدات التسيير خلال أزمة كوفيد 19)، مجلة التميز الفكري الاجتماعية والإنسانية، العدد الخاص لملتقى الافتراضي الدولي الحوكمة الإلكترونية والتمية المستدامة في الدول النامية الواقع والتحديات، 2021.

72. والي عبد اللطيف، (المرفق العام الإلكتروني لخدمة عمومية فعالة)، مجلة الحقوق العلوم السياسية، المجلد رقم 12، العدد رقم 02، الجزائر، د س ن.

73. وليد قارة، (المراقبة الإلكترونية باستعمال السوار الإلكتروني كعقوبة بديلة في التشريع الجزائري)، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد 13، العدد 02، 2021.

74. يوسفي عبد الهادي، (المحاكمة المرئية عن بعد تكريس لعصرنة العدالة أم مساس بالضمانات)، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، المجلد 06، العدد 01، 2021.

75. يونس مسعودي، شهرة عامر، (التعليم الإلكتروني كآلية لضمان جودة التعليم العالي في ظل جائحة كورونا تطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال في العملية التعليمية تقنيتي تيمز وزووم أنموذجا)، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 1، العدد 02، الجزائر، جويلية 2022.

3.الأطروحات والرسائل والمذكرات:

1.3.الأطروحات:

1.سي ناصر الباس، أثر الثورة التكنولوجية المعاصرة على تحسين الخدمة العمومية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، سنة 2022.

2.سمير عماري، دور الإدارة الإلكترونية في تطوير أداء مؤسسات التعليم العالي دراسة حالة مجموعة من الجامعات الجزائرية، أطروحة دكتوراه، في العلوم تخصص علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018/2017.

2.3.الرسائل:

1. ابن مرسلي رفيق، الأساليب الحديثة للتنمية الإدارية بين حتمية التغيير ومعوقات التطبيق– دراسة حالة الجزائر 2011/2001، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معري، تيزي وزو.

3.3. المذكرات:

1. ربيعة العايب، وهيبة بوعصيدة، الإدارة الإلكترونية وخدمة المرفق العام، مذكرة ماستر في الحقوق، تخصص قانون إداري، جامعة بوضياف، مسيلة، 2020/2019.

6. المواقع الالكترونية:

1. Https://ila.io/6rp34 اطلع عليه بتاريخ 2023/03/25 على الساعة 14:00.
2. موقعHttps://www.shr7pc.com/2020/08/zoom.html اطلع عليه بتاريخ 2024/03/25 على الساعة 14:30.

3. إسلام النجار، عيوبGoogle meet ... التطبيق الأول في عصر العمل عن بعد، https://www.rowadalaamal.comاطلع عليه بتاريخ 2024/03/28، على الساعة 17:30.

3. الموقع Https://www.almrsal.com/post/544972 hùgu ugdi fjhvdo 01/04/2024 اطلع عليه بتاريخ 2024/04/01 على الساعة 18:05.

7.المحاضرات:

1.محمد كنازة، مطبوعة تتضمن محاضرات في مقياس القانون الإداري، قدمت لطلبة السنة الأولى ليسانس حقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي، تبسة، 2022/2021.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

العنـــــــــــوان	الصفحة
البسملة	
شكر وعرفان	
الاهداء	
مقدمة	أ–د
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمرفق العام الإلكتروني	
تمهيد	**06**
المبحث الأول: ماهية المرفق العام الإلكتروني	**07**
المطلب الأول: مفهوم المرفق العام الإلكتروني	**08**
الفرع الأول: تعريف المرفق العام التقليدي	**08**
الفرع الثاني: تعريف المرفق العام الإلكتروني	**10**
الفرع الثالث: خصائص المرفق العام الإلكتروني	**11**
المطلب الثاني: أهمية المرفق العام الإلكتروني	**13**
المطلب الثالث: أهداف الإدارة الإلكترونية	**17**
المطلب الرابع: تأثير الإدارة الإلكترونية على المبادئ الحديثة للمرفق العام	**19**
الفرع الأول: مبدأ الجودة والنوعية في تقديم الخدمات العامة	**19**
الفرع الثاني: مبدأ المشاركة	**20**
الفرع الثالث: مبدأ الحياد والشفافية	**20**
المبحث الثاني: الإدارة الإلكترونية وأعمال المرفق العام	**24**
المطلب الأول: تأثير الإدارة الإلكتروني على نظرية القرارات الإدارية	**25**
الفرع الأول: تعريف القرار الإداري الإلكتروني	**25**

الفرع الثاني: خصائص القرار الإداري الإلكتروني	**26**
الفرع الثالث: أركان القرار الإداري الإلكتروني	**27**
المطلب الثاني: تأثير الإدارة الإلكترونية على نظرية العقود الإدارية	**32**
الفرع الأول: تعريف العقد الإداري الإلكتروني	**32**
الفرع الثاني: خصائص العقد الإداري الإلكتروني	**33**
الفرع الثالث: معايير العقد الإداري الإلكتروني	**34**
المطلب الثالث: التوقيع والتوثيق الإلكتروني	**36**
الفرع الأول: تعريف التوقيع الإلكتروني	**36**
الفرع الثاني: شروط تمتع التوقيع الإلكتروني بالحجية	**39**
الفرع الثالث: صور التوقيع الإلكتروني	**41**
خلاصة	**46**
الفصل الثاني: مجالات تطبيق الإدارة الإلكترونية	
تمهيد	**48**
المبحث الأول: قطاع التعليم العالي والبحث العلمي	**49**
المطلب الأول: مفهوم رقمنة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي	**50**
الفرع الأول: تعريف قطاع التعليم العالي والبحث العلمي	**50**
الفرع الثاني: خصائص رقمنة التعليم العالي والبحث العلمي	**51**
المطلب الثاني: أهمية وأهداف الرقمنة في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي	**52**
الفرع الأول: أهمية رقمنة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي	**52**
الفرع الثاني: أهداف رقمنة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي	**53**

المطلب الثالث: المنصات الرقمية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي	**54**
الفرع الأول: منصة موودل (Moodle)	**54**
الفرع الثاني: منصة زووم (Zoom)	**57**
الفرع الثالث: قوقل ميت (Google meet)	**59**
الفرع الرابع: منصة بروغرس	**62**
المبحث الثاني: عصرنة قطاع العدالة	**66**
المطلب الأول: مفهوم عصرنة قطاع العدالة	**67**
الفرع الأول: تعريف عصرنة قطاع العدالة	**67**
الفرع الثاني: خصائص عصرنة قطاع العدالة	**68**
الفرع الثالث: أهداف عصرنة قطاع العدالة	**69**
المطلب الثاني: المتطلبات الفنية والقانونية للعدالة الرقمية	**70**
الفرع الأول: المتطلبات الفنية للعدالة الرقمية	**71**
الفرع الثاني: المتطلبات القانونية للعدالة الرقمية	**72**
المطلب الثالث: مظاهر عصرنة قطاع العدالة	**72**
الفرع الأول: رقمنة الأرشيف القضائي	**73**
الفرع الثاني: خدمة الشباك الإلكتروني عبر الأنترنت	**73**
الفرع الثالث: نظام تسيير ومتابعة الملفات القضائية	**74**
الفرع الرابع: إنشاء بوابة القانون	**74**
المطلب الرابع: الإنجازات الفعلية لبرنامج عصرنة قطاع العدالة في الجزائر	**75**
الفرع الأول: المراقبة الالكترونية	**75**
الفرع الثاني: المحاكمة عن بعد	**80**

الفرع الثالث: النظام الآلي لصحيفة السوابق القضائية	**84**
الفرع الرابع: التبليغ عبر رسالة قصيرة sms	**85**
الفرع الخامس: مركز النداء (Call Center)	**85**
الفرع السادس: النظام الآلي لتسيير الأرشيف التاريخي	**86**
الفرع السابع: نظام تسيير الأوامر بالقبض	**86**
خلاصة	**87**
خاتمة	**89**
قائمة المراجع	**92**
فهرس الموضوعات	**103**

ملخص الدراسة:

أحدثت تكنولوجيا الاتصال والمعلومات تغييرات نوعية في العديد من أوجه الحياة للدرجة التي مهدت الطريق لبروز نمط الإدارة الإلكترونية المبني على السرعة والشفافية في تقديم الخدمات العمومية بالخضوع لقواعد القانون الإداري وموافقة لمبادئ الإدارة الإلكترونية المتمثلة في مبدأ الحياد والشفافية، مبدأ المشاركة ومبدأ الجودة في تقديم الخدمات كما أثرت على الأعمال الإدارية التقليدية بتخويلها إلى أعمال إدارية إلكترونية بحيث يتم تكييف نظريتي القرارات الإدارية الالكترونية والعقود الإدارية الالكترونية.

سعت الحكومة الجزائرية من خلال التطورات الحاصلة في تكنولوجيا الاعلام والاتصال إلى عصرنة الإدارة بحيث أخذ منها قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وقطاع العدالة نصيبا من لعصرنة ورقمنة خدماتهم.

الكلمات المفتاحية: المرفق العام، تكنولوجيا الاعلام والاتصال، العصرنة.

Summary:

Information and communication technology has brought about qualitative changes in many aspects of life to the extent that it paved the way for the emergence of e-administration based on speed and transparency in the provision of public services subject to the rules of administrative law and by the principles of e-administration represented in the principle of neutrality and transparency, the principle of participation and the principle of quality in the provision of services.

Through developments in ICT, the Algerian government has sought to modernize the administration, including the higher education and scientific research sector and the justice sector to modernize and digitize their services.

Key words :General facility_Information and communication technology _modernization